الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلومالتسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فـــرع : علوم اقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان :

دراسة تقييمية لنظام المعلومات الوطنـي

الإحصاء العام للسكان والإسكان نموذجا

من إعداد الطالبين :

- مقران العربي
- محمد يحياوي محمد

تحت إشراف الاستاذ :

- بلعباس رابح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
بلعباس رابح	استاذ محاضر	المسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ، وأطال في عمرهما .

الى الزوجة الكريمة على مساعدتها ودعمها لإنجاز هذا العمل.

الى أبنائي وبناتي الأعزاء كل بإسمه.

الى اخوتي واخواتي وجميع أفراد العائلة الكريمة كل بإسمه.

الى كل الأصدقاء والزملاء ، .....

نهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد والشكر على كل حال،
اللهم لك الحمد والشكر على نعمك التي لاتحصى ولا تعد؛

نتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل رابح بلعباس الذي تفضل بإشرافه على هذه المذكرة، فله منا كل التقدير والاحترام؛

نتقدم بالشكر والتقدير أيضا ، الى أساتذتنا الأفاضل وكل أفراد الطاقم الإداري لقسم العلوم الاقتصادية ؛

الى كل زملاء القسم ؛
الى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

شكرا.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الاشكال	-
مقدمـــة	أ - د
الفصل الأول: ماهية نظام المعلومات	
تمهيد	1
المبحث الأول : مفاهيم حول نظام المعلومات.	2
المبحث الثاني : انواع نظام المعلومات.	15
المبحث الثالث : اهداف نظام المعلومات ووظائفه	20
المبحث الرابع : نظام المعلومات الوطني.	25
خلاصة	
الفصل الثاني : نظام المعلومات الاحصائي في الجزائر	
تمهيد	34
المبحث الأول : الإستراتيجية الوطنية للنظام الإحصائي .	35
المبحث الثاني : الإطار القانوني للمنظومة الاحصائية في الجزائر.	38
المبحث الثالث : الديوان الوطني للاحصائيات .	45
خلاصة	58
الفصل الثالث : الاحصاء العام للسكان والإسكان	
تمهيد	62
المبحث الأول : المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	63
المبحث الثاني : القانون الاساسي المنظم لعملية الإحصاء العام للسكان والسكن	66
المبحث الثالث : دراسة بيانات التعدادات ومجالات استخدامها	68
خلاصة	83
خاتمة	84

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	المحاور الإستراتيجية الوطنية للإحصاء (الأهداف الرئيسية و العملية) .	39
2	بيانات خاصة بمميزات البناية في تعداد 1987 و1998 و2008.	70
3	طبيعة بيانات الفردية المجمعة في تعدادات 1987 و1998و2008.	71
4	طبيعة البيانات الديموغارفية المجمعة في التعدادات 1987و1998 و2008.	77
5	طبيعة البيانات الفردية المجمعة في التعدادات 1987و1998و2008 .	79
6	طبيعة بيانات الحالة المدنية المجمعة في تعدادات 1987و1998 و2008.	80
7	طبيعة بيانات الإعاقة المجمعة في تعدادات 1987و1998و2008.	81

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مكونات النظام	4
2	العلاقة بين البيانات والمعلومات	10
3	نموذج مبسط لنظام المعلومات	12
4	نموذج عام لنظام المعلومات	12
5	عناصر نظام المعلومات	14
6	مكونات نظام المعلومات الوطني	31
7	مراحل إعداد إستراتيجية وطنية للإحصاء.	36
8	الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للاحصائيات	48

مقدمـة عامـة

مقدمة عامة :

يعرف العالم الحالي بعصر ثورة المعلومات وانفجار المعرفة، عصر مجتمعات المعلومات التي تزداد اندماجا بفضل الانترنت وشبكات اتصالات البيانات، و المنظومات الشبكية للكمبيوتر و البث المباشر و الانتقائي عبر الأقمار الصناعية، إلى غير ذلك من التحولات الجوهرية التي جعلت العالم أشبه بقرية كونية صغيرة.

و قد رافقت كل هذه التحولات التي ألغت حواجز الزمان و المكان تغيرات نوعية و جذرية في بيئة الأعمال والمنافسة، و في السوق العالمية، فضلا عن التعقيد المتزايد في المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الدولية التي فرضت تحديات مختلفة و مستمرة على كل منظمات الأعمال مهما اختلفت أحجامها ومواردها، بغض النظر عن الموقع الريادي أو الحصة السوقية.

في ظل هذا الوضع تزداد أهمية الدور الإستراتيجي لنظم المعلومات و ضرورتها انطلاقا من حيوية وأهمية المعلومات كمورد ثمين من موارد كل منظمة، و من كونها أداة لا غنى عنها لامتلاك أو تحقيق الميزة التنافسية، المساعدة في اتخاذ القرارات، تطوير وتنمية المنظمة، تحسين النوعية المستمرة، الإبداع التكنولوجي، صياغة وتطبيق إستراتيجيات الأعمال، و إدارة العمليات بكفاءة وفعالية.

وفي ضوء زيادة الطلب على الإحصاءات أصبح تطوير دور ومهام وسلامة الأجهزة الإحصائية بالأخص هياكلها، أنشطتها الإحصائية، إطارها القانوني وبياناتها الاحصائية ، شرطا من شروط إنتاج إحصاءات رسمية عالية الجودة.

وغنيَ عن القول أن أحد المتطلبات الأساسية لرصد فعالية تنفيذ البرامج هو مقدرة النظام الإحصائي على إنتاج معلومات وبيانات إحصائية ذات نوعية وفي الوقت المناسب، بما يتوافق مع المبادئ والتوصيات الحديثة.

ولهذا فقد بات من الضروري على الدول ومن بينها الجزائر تطوير نظامها الإحصائي الوطني حتى تستطيع التعامل مع المتطلبات والتحديات الإقليمية والدولية المنافسة.

إن عملية تطوير المنظومة الإحصائية تقتضي وضع إطار قانوني ينظمها حتى تحقق أكثر قدر من البيانات الإحصائية موثوق بها ، وتؤمن استخداماتها وفقا لخطة موجهة يضعها الجهاز الوطني للإحصاء والوزارات والمؤسسات الأخرى ، والتي تساهم بصورة مباشرة في صناعة معلومات احصائية مستقلة وحيادية خالية من الأخطاء وقابلة للمقارنة، نصوص قانونية تتواءم مع المبادئ العشر للإحصاء لهيئة الأمم المتحدة، حيث تتمثل أهداف هذه الأخيرة في حصول المستخدم على بيانات إحصائية مستقلة ،موثوق بها ، سرية ، حرية الوصول إليها ، قابلة للمقارنة، إطلاع الجمهور على النصوص التشريعية.

من جهة أخرى تعرف التعدادات السكانية بأنها أكبر عملية إحصائية وتتميز بالحصر الشامل لكل أفراد المجتمع ،وخصائصهم المختلفة ، ويجرى بانتظام كل عشر سنوات فى الجزائر، كما عرفت بيانات عملية التعداد في الجزائر اتساعا كبيرا، وأتاحت مساحة واسعة للاستعمال وخير مثال على ذلك إضافة بيانات حول الخصوبة والوفيات والإعاقة في تعداد 1987 و1998، وإد ارج موضوع الهجرة الخارجية في تعداد 2008. جاءت هذه التعديلات من جهة نتيجة التطوارت التي يعرفها المجتمع الجزائري في المجال الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي ومن جهة أخرى تطبيق مبادئ وتوصيات هيئة الأمم المتحدة حول الموضوعات التي يجب أن يدرسها التعداد والتي من خلالها يتم استخراج بيانات ومؤشرات إحصائية ذات جودة قابلة للمقارنة مع الدول بقية دول العالم.

- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

إن اختيارنا لموضوع **"ماهية نظم المعلومات الوطنية" - الاحصاء العام للسكان والسكن نموذجا "** نابع من مجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية تهدف في مجملها الى :

- مساهمة منا في النقاش حول تحديث منظومة المعلومات الوطنية خاصة وانه شرع مؤخرا في خوض تجربة اصلاحات جديدة للسياسة الاحصائية في الجزائر .
- التزامن مع التحضيرات الجارية لعملية الاحصاء العام السادس للسكان والسكن المزمع اجراؤه سنة 2021.
- التطوارت التي يعرفها النشاط الإحصائي الوطني خاصة مع انشاء وزارة الاحصاء والرقمنة، وإعادة تفعيل المجلس الوطني للإحصاء.
- نشر الثقافة الاحصائية عند الطلبة الجامعيين.
- التعرف على أهم المستجدات التي تنظم نشاط المنظومة الإحصائية.

- التعرف على النصوص القانونية المنظمة للنشاط الإحصائي الجزائري ومقارنتها مع المبادئ العشر لهيئة الأمم المتحدة و التشريعات العربية.

- تحليل بيانات عملية التعداد ومجالات استخدامها.

- **إشكالية البحث:**

تبعا لما استعرضناه ولتحقيق أهداف هذه الدراسة نحاول الإجابة على التساؤل الآتي :

"ما هو نظام المعلومات الاحصائي في الجزائر؟ وما مقدار مساهمة عملية الاحصاء العام للسكان والسكن في توفير البيانات لهذا النظام؟ "

وحتى يتيسر لنا الالمام بجوانب الموضوع ارتاينا توضيح وتبسيط الاشكالية من خلال الاسئلة التالية :

- ما المقصود بنظام المعلومات الوطني ؟ وماهي مصادره ومامدى نجاعته؟
- ماهي طرق توظيف نظام المعلومات الوطني في توجيه سياسة صناعة القرار؟
- هل استطاعت السياسات السابقة في الجزائر بناء نظام معلومات وطنية متكاملة وفعالة؟

- **فرضيات البحث :**

- نظام المعلومات الوطني يقدم أدوات من شأنها تدعيم صناعة قرارات السياسة الاقتصادية
- غياب التنسيق بين الهيئات الرسمية للمعلومات بالجزائر حال دون ايجاد شبكة وطنية للمعلومات تلبي احتياجات صانعي القرار.
- وجود نظام معلومات وطني بصفة مستمرة يسمح بتجاوز التضارب في المعلومات بين مختلف الهيئات الرسمية للمعلومات.
- وجود دعائم تشريعية وقانونية تؤمن تداول وتحليل المعلومات بطريقة شفافة وفعالة.

- **أهمية البحث :**

يستمد هذا البحث اهميته من المكانة التي يحتلها موضوع بناء نظام معلومات وطني ومدى دور الدولة في ذلك ، أي مدى تأثير نظام المعلومات على فعالية السياسة الاقتصادية للدولة ، بالاضافة الى ان هذا النظام والذي يعتبر الأساس في توفير البيانات والمعلومات لكافة الفعاليات والبرامج التي من شانها تلبية احتياجات صانعي السياسة الاقتصادية ومواجهة الرهانات والتحديات التي فرضتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النظام الاقتصادي

فأصبح من الضروري اختيار التقنيات والوسائل والأنظمة التي تؤمن وصول المعلومة بشكل سليم ومناسب لصانعي القرار.

- **أهداف البحث :**

- ترمي هذه الدراسة الى تسليط الضوء على اسس وخصائص صناعة المعلومات الوطنية وابراز خطوات انشاء صناعة المعلومات وتنميتها وتطويرها.
- محاولة ابراز وتقويم مدى تماشي الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر مع التحولات الاقتصادية العالمية لاسيما في مجال الاهتمام بسياسة المعلومات الوطنية وصياغتها.
- محاولة معرفة مدى تطور المنظومة الوطنية للمعلومات ومواكبتها للتطورات الحاصلة في صناعة المعلومات ، وأهم العراقيل التي تواجهها لايجاد الحلول المناسبة.

- **هيكلة البحث :**

للإجابة عن الاشكالية المطروحة سابقا ، حاولنا أن تكون هذه الدراسة ممنهجة وفقا لأهداف الدراسة ، حيث قسمت هذه الدراسة الى ثلاث فصول كالتالي:

تناولنا في الفصل الأول ماهية نظام المعلومات من خلال تعريفها والتعرض الى انواعها ووظائفها وأهدافها، وفي الفصل الثاني تطرقنا الى المنظومة الاحصائية الوطنية استراتيجيتها، أهم التشريعات والقوانين المنظمة لها، كما تطرقنا الى الديوان الوطني للإحصائيات كونه المنتج الرئيسي والوحيد للبيانات الإحصائية اما في الفصل الثالث فقد تناولنا عمليات الاحصاء العام للسكان والسكن الخمسة المنفذة بعد الاستقلال كما قمنا بمقارنة البيانات الي تضمنتها الاستمارات لرصد التطورات والتعديلات التي طرأت عليها.

الفصل الأول

ماهية نظام المعلومات

تمهيد :

لقد شهدت نظام المعلومات تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نتيجة للتطورات السريعة التي حصلت لتكنولوجيا المعلومات ، وأصبحت تشكل موردا حيويا لجميع الإدارات والمؤسسات ، لذلك فإن تصميم وبناء نظم معلومات فعالة أصبح ضرورة ملحة ، و ذلك من خلال معالجة البيانات والمعلومات المتحصل عليها لاتخاذ القرارات المناسبة.

ولأجل تصميم نظم معلومات تمكنها من التنافس، و مسايرة التغيرات البيئية المستمرة، و تحقيق الكفاءة والفعالية المنشودة ، الشيء الذي يلزم إدراكا واسعا ومتناميا لأهمية تلك الأنظمة ودورها في نجاح مختلف القرارات المتخذة.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى اربعة مباحث رئيسية هي :

- المبحث الأول : مفاهيم حول نظام المعلومات.
- المبحث الثاني : انواع نظام المعلومات.
- المبحث الثالث : أهداف نظام المعلومات ووظائفه.
- المبحث الرابع : نظام المعلومات الوطني.

المبحث الاول : مفاهيم حول نظام المعلومات

تعد المعلومات العنصر الأساسي في مختلف الأنشطة التي تمارسها الإدارة، ولها أهمية كبيرة في عملية الاتصال، وتؤثر على فاعلية المسؤول وأداءه في تسيير مهامه الإدارية ، كما يمكن أن تستخدم المعلومات داخل المنظمة في العديد من الأغراض مثل إعداد وتجهيز المعلومات الخاصة بالعمليات المشروع، وعادة ما يطلق على هذه العملية اسم نظام المعلومات فهو مصطلح يتكون من كلمتين : فماذا يقصد بالنظام والمعلومات وما هي مكوناتهما؟

يعد مفهوم نظام المعلومات من المفاهيم التي دخلت أدبيات الإقتصاد، والتي حظيت باهتمام كبير من لدن العديد من المفكرين والمنظرين وأثير جدل كبير حولها نظرا لتركيباتها، لذا وحتى نتمكن من فهم نظام المعلومات علينا أن نتناول بالتفرقة مركباته من مفهوم النظام وكذا المعلومات وعلاقتها بالبيانات والمعرفة ، وصولا إلى تحديد مفهوم نظام المعلومات.

1- ماهية النظام :

1-1- تعريف النظام :

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالنظام وأبرزها ما يلي:

- عرفه جيفري جوردون: "هو مجموعة أو تجمع من الأشياء المترابطة ببعض التفاعلات المنظمة والمتبادلة لأداء وظيفة معينة ".[1]

كما يعرف النظام على أنه: "مجموعة أجزاء أو عناصر أو أقسام ، ترتبط مع البعض بعلاقات منطقية، أي أنها تتفاعل مع بعضها البعض، بغرض أداء أهداف معينة، وذلك عن طريق تحويل مدخلات إلى مخرجات . " [2]

وعرفه كل من وين بارد و تشارشمان على أن النظام : " هو عبارة عن أجزاء متكاملة و مترابطة حيث هذا التكامل يؤدي إلى فعالية وحركية هذه الأجزاء ، كما تتأثر هذه الأخيرة وتتغير في حالة تركها للنظام الذي يكون له إهتماما أو هدفا خاصا." [3]

[1] محمد سعيد الخشبية ، "نظم المعلومات مفاهيم و تكنولوجيا" دار الكتب القومية، ص 90

[2] عبد الرحمان الصباح ، "نظام المعلومات الإدارية" دار زهران للنشر عمان - الأردن 1998،ص21.

[3] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد،" نظم المعلومات الإدارية" دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،ص50

أما مفهوم النظام من منظور نظام المعلومات: هو مجموعة من المكونات المرتبطة و التي تعمل معا نحو تحقيق هدف واحد عن طريق قبول المدخلات من البيئة وإجراء عمليات تحويلية عليها لتحولها إلى مخرجات .[1]

2-1- مكونات النظام : [2]يتكون من :

- **المدخلات :** بما أن النظام قائم على التفاعل بين عناصره أو مكوناته إذ لابد من وجود موارد مادية أو بشرية والتي تشكل المادة الخام لهذا التفاعل لذلك فإن هذه الموارد يمكن تسميتها المدخلات لكونها تشكل نقطة البدئ في عملية التفاعل في النظام ورفده ليتمكن أن يعمل لغرض تحقيق الهدف المطلوب منه.

- **المعالجات :** تعتبر مكونا أساسيا في النظام لكونه يحول المادة الخام (المدخلات) إلى مخرجات تحقق أهداف النظام المحددة فيها أي أن التفاعل بين المكونات الخاصة بالنظام لاتتم بشكل عشوائي و تلقائي بل تتم بواسطة تحكم تلك التفاعلات وتحدد مساراتها وترشيدها بغية الوصول إلى ما هو مطلوب إجرائه على المدخلات لغرض تحويلها إلى مخرجات مفيدة.

- **المخرجات :** إن إجراء المعالجات على مدخلات للنظام في إطار المتغيرات المحيطة بالنظام فقا لما هو مطلوب تحقيقه يتم الحصول على نتائج يطلق عليها بالمخرجات (نتائج تفاعل المكونات النظام). |

- **التغذية العكسية :** إن التطوير المستمر للنظام يصحح المسارات الخاصة به يتوجب توجيه ومتابعة تقييم العمليات تنفيذ المخرجات لذا يتطلب فحص فاعلية النظام من خلال النتائج والمخرجات الخاصة به ويطلق على هذه العملية بالتغذية العكسية . والموضح في الشكل التالي :

[1] سليم إبراهيم، " نظم المعلومات الإدارية "مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، طبعة الاولى-1998، ص 53.

[2] سليم إبراهيم ،"نظام المعلومات الإدارية"مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى 1998 ،ص 43

الشكل (1) : مكونات النظام

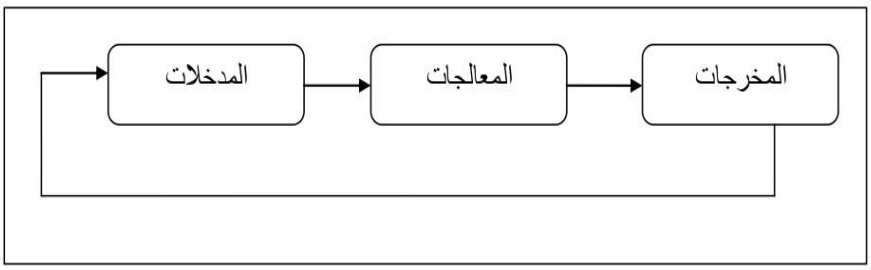

المصدر: أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،الطبعة 2007،ص 43.

3-1- مميزات النظام :

حتى يكون النظام جيدا وناجحا، يجب توفر فيه بعض المميزات والخصائص هي :

- **تكاملية النظام :** أي انه يجب أن يحتوي النظام على كامل عناصره ومكوناته حتى يحقق الهدف المطلوب منه.
- **بساطة النظام :** أي عدم احتوائه على علاقات وعمليات معقدة تعيق من حركة النظام ومن فهمه من قبل المستفيد.
- **انسيابية المعلومات :** أي توافر قنوات الاتصال التي تسمح بمرور المعلومات داخل النظام، وحرية حركتها بين أطراف النظام.
- **تعدد العناصر :** أي أنه يجب أن يحتوي النظام على عنصرين على الأقل.
- **التميز :** أي تميز كل مكون من مكونات النظام بخصائص معينة حسب طبيعة النظام.
- **الارتباط :** أي ارتباط مكونات النظام وعناصره بعلاقات منظمة ومحكمة.
- **المخرجات :** أن تؤدي عمليات معالجة المدخلات إلى مخرجات تحقق أهداف التنظيم وتلبي احتياجات.

2- ماهية المعلومات :

2-1- تعريف المعلومات :

هي عبارة عن بيانات تم تصنيفها و تنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها، و بالتالي فالمعلومات لها معنى وتؤثر في ردود الأفعال وسلوك من يستقبلها.

عرفها بيتر دريشار إن المعلومات هي البيانات الجديدة التي ترتبط ضمنيا بسياق وهدف.

عرفها ايضا باتسون هي ذلك التميز الذي يصنع تمايزا ويعطي للمستفيد فهما وإدراكا.

2-2- أنواع المعلومات :

- **على أساس استخدامها في العمل الإداري :**

ـ معلومات انجازيه : هي التي يحتاجها الإداري في اتخاذ قرار وانحاز عمل أو مشروع.

ـ معلومات إنمائية : معلومات التي يحتاجها الإداري في تطوير و تنمية القدرات وتوسع المدراء في مجال العمل والحياة مثل المعلومات التي يتلقاها المتدربون من الدوارات التدريبية .

ـ معلومات تعليمية : معلومات التي يحتاجها الإدارة في المؤسسات التعليمية مثل: الجامعات و المعاهد... الخ.

ـ معلومات إنتاجية: هي التي تفيد في إجراء البحوث التطبيقية وفي تطوير وسائل الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية و الإمكانيات المتاحة بشكل أحسن كمعلومات إنتاج سلعة معينة.

- **على أساس المستوى الإداري :** [1]

ـ المعلومات المالية : تأتي هذه المعلومات من مصادر موجودة داخل المؤسسة وتعكس العمليات والأحداث والحقائق الخاصة بالمجالات المالية والمحاسبية، تركز المعلومات المالية بالتقارير الخاصة بالحالة المدنية أما التقارير المحاسبية الإدارية فتهتم بتكاليف الأعمال وترتيبها حسب أنواعها وكيفية توزيعها كما تعتم بإعداد الميزانيات السنوية وإدارتها وتحليل أداء المنظمة.

[1] محمد برهان، "أنظمة المعلومات الإدارية"، الشركة العربية للتمويل والتوريدات، القاهرة، مصر ، الطبعة 2010 ، ص 31.

- **المعلومات الإدارية:** تتصف المعلومات المالية والمحاسبية بكونها تفصيلية جدا ويفضل المديرون عادة الحصول على معلومات إجمالية أو ملخصة يتم من خلالها إبراز النتائج الإجمالية و الاتجاهات التي تمثل موضع اهتمام الإدارة كما تسمح التقارير الملخصة هذه بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط للمنظمة. وبرغم من أهمية المعلومات الملخصة للإدارة فإن بعض المديرين ليس لديهم الوقت الكافي لدراستها أيضا وذلك الأن محال أنشطتهم يكون واسعا جدا ويتطلب سرعة إنجاز كبيرة .

2-3- تصنيف المعلومات [1]

هي بمثابة خطوط يسترشد بها عند دراسة اختيار درجات تصنيف المعلومات ، وهذه الدرجات هي :

- **سري للغاية** TOP SECRETM: وهي أعلى درجات التصنيف حيث تصنف هذه الدرجة الوثائق عظيمة الحساسية و التي لها تأثير كبير على سلامة المؤسسة والتي تحاول الجهات المعادية الحصول على مثل هذه المعلومات، يقتصر توزيع معلومات هذه الدرجة على كبار المسؤولين عن مصالح المؤسسة في مجال الاختصاص، وتعطي النسخ الورقية من هذه المعلومات أرقاما متسلسلة وتسلم إلى أشخاص محددين بالاسم ولا يسمح لحامل النسخة نفسه بإفشاء معلوماتها.

- **سري** SECRET: الدرجة الثانية من حيث السرية ، وتصنف بهذه الدرجة الوثائق الأقل أهمية و التي سوف تعرض المؤسسة للخطر عند انتهاكها من قبل غير المخولين، ويقتصر توزيع هذه المعلومات على أفراد مخولين رسميا يحق الاطلاع عليها.

- **رسمي** CONFIDENTIAL: التصنيف بهذه الدرجة يتضمن جميع الوثائق التي يمكن أن تضر بمصالح المؤسسة أو التفاصيل التي ستكون محرجة للمؤسسة عند إفشائها.

- **محدود** RESTRICTED: هذه الدرجة قد توجد في تصنيف بعض الدول وتطبق على المعلومات أو المطبوعات التي ربما لا تخلو من فائدة للجهات المعادية (المنافسة) و التي لا تفضل المؤسسة أن تراها منشورة في الصحف اليومية.

- **غير مصنفة** UNCLASSIFIED: جميع المعلومات الأخرى و المطبوعات يمكن أن تسمى غير مصنفة ولا تنطبق عليها أي مقاييس للحصانة، (مثل معلومات وصف وتسعير المنتجات و البرامج الزمنية للإنتاج و طلبات الناقصة وغيرها).

إن بعض المؤسسات يناسبها استخدام الدرجات الخمس معا، بينما الآخر يكفيه قسم منها.

[1] دلال صادق، حميد ناصر ،"أمن المعلومات"،دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط 2008 ،ص 47-48

كما تصنف حسب عدة معايير نذكر منها : [1]

- درجة الرسمية : وفقا لدرجة الرسمية فهناك معلومات رسمية وغير رسمية .
- مصدر المعلومات : هناك مصدر للمعلومات إما تكون داخلية أو خارجية، كما يمكن تصنيفها حسب هذا المعيار إلى معلومات أولية و معلومات ثانوية.
- درجة التغيير : فالمعلومات قد تكون ثابتة لا تتغير وقد تكون متغيرة.

2-4- مصادر وخصائص المعلومات [2]

اولا : مصادر المعلومات تنقسم إلى :

- المصدر الوثائقي : و يشمل المعلومات المنشورة وغير المنشورة والمحفوظة.

- المصدر الميداني :حيث يتم الحصول على المعلومات من مصدرها الأصلي، والتي من طرقها المقابلات الشخصية، المشاهدات الحية، استخدام وسائل الاتصال .

- الإنترنت وشبكات المعلومات : وبنوك قواعد البيانات، وهي الحصول على المعلومات من عدد من البنوك العالمية أو الإقلمية أو المحلية.

- المصادر الأولية: ومنها الملاحظة، التجارب ، البحث الميداني ، التقدير الشخصي.

- المصادر الثانوية: المصادر الخارجية، المطبوعات والمنشورات، والأجهزة الحكومية.

ثانيا : خصائص المعلومات:[3]

حتى يمكن أن تكون المعلومات ذات فائدة لصانع القرار فلا بد التأكد من أن خصائص المعلومات تتلائم مع الموقف الذي يتخذ فيه القرار وأيضا النموذج التفسيري إلى يستخدمه صانع القرار ، لذلك يصبح من الأهمية التعرف على خصائص المعلومات:

1- للمعلومات نظام زمني ، فقد تكون المعلومات تاريخية أو مستقبلية. فالمعلومات التاريخية تستخدم لمتابعة ومراقبة الأداء أو لتصميم حلول بديلة لمشاكل روتينية. أما المعلومات المستقبلية فتستخدم لأغراض التنبؤ أيضا تقدم معايير للعملية الرقابية.

---

[1] نوري منير، "نظم المعلومات المطبق في التسيير" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012، ص68.

[2] أحمد خطيب ،"إدارة المعرفة ونظم المعلومات"، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، 2002 ، ص 60-70.

[3] أحمد فوزي ملوخية،"نظم المعلومات الإدارية "دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 ،ص52-54

2- الشكل الذي تقدم فيه المعلومات ، فالمعلومات قد تكون ملخصة أو تفصيلية .فالأولى تعتبر كافية للتعرف على المشاكل ، أما الثانية فهي تستخدم لاتخاذ القرارات في المستويات التشغيلية.

3- المعلومات قد تكون متوقعة أو غير متوقعة، ويرى بعضخبراء المعلومات أن نظم المعلومات تصبح عديمة القيمة إذا لم توفر المعلومات غير المتوقعة . وتستخدم المعلومات المتوقعة لتخفيض حالة عدم التأكد، أما المعلومات غير المتوقعة فهي تستخدم لاكتشاف المشكلات.

4- المعلومات قد تأتي من مصادر داخلية أو مصادر خارجية. ويقصد بالمصادر الداخلية المعلومات التي تنشأ داخل المنظمة مثل أرقام المبيعات، أما المعلومات الخارجية فهي التي تنشأ خارج المنظمة مثل أسعار الفائدة.

5- درجة تنظيم المعلومات. فهناك معلومات منظمة ومعلومات غير منظمة، حيث تشيير المعلومات المنظمة إلى المعلومات المصنفة بوضوح في صورة تقارير بحيث يعكس التقرير كافة المعلومات التي تحتويها، أما المعلومات غير منظمة فهي التي تقدم في شكل لا يفصح عن محتواه من معلومات.

6- درجة الدقة في المعلومات، تتحدد درجة دقة المعلومات بمدى تمثيل المعلومات للموقف أو الحدث الذي تصفه وتتوقف درجة الدقة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم وطبيعة المشكلة والمرحلة المعينة من صنع القرار الذي يهتم بها المستخدم.

ثالثا: أهمية المعلومات :[1]

تعد المعلومات من أهم مكونات حياتنا المعاصرة، بل أنها تشكل عنصر التحدي لكل فرد في المجتمع لارتباطها في كل المجالات والنشاطات البشرية، حتى أن الدول المتقدمة تعتبرها كمصادر طبيعية الأخرى من حيث الأهمية وإمكانية مساهمتها في زيادة الدخل القومي لأي بلد ويمكن أن نلخص أهمية المعلومات في النقاط التالية :

- تعتبر العنصر الأساسي في اتخاذ القرار المناسب وحل المشكلات.

- لها دور كبير في إثراء البحث العلمي وتطور العلوم و التكنولوجيا.

[1] ربحي مصطفى عليان، إيمان فاضل السمرائي، "تسويق المعلومات و خدمات المعلومات"، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 25

- لها أهمية كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، الإدارية، الثقافية ، الصحة وغير ذلك.

- تساهم في بناء إستراتيجيات المعلومات على المستوى الوطني والعالمي.

- للمعلومات دور كبير في المجتمع الزراعي حيث كان الإعتماد على المواد الأولية والطاقة الطبيعية مثل الريح، الماء، الحيوانات، الجهد البشري، أما في المجتمع الصناعي فقد تم الإعتماد على الطاقة المولدة مثل الكهرباء، الغاز، الفحم، الطاقة النووية.

- تساعدنا المعلومات في نقل خبراتنا الآخرين وعلى حل المشكلات التي تواجهنا وعلى الاستفادة من المعرفة المتاحة.

3- البيانات

3-1- تعريف البيانات :

هي مجموعة المفاهيم التي تخص أي موضوع من الموضوعات والتي تكون الغاية منها تنمية وزيادة معرفة الإنسان ويمكن أن تكون أماكن أو أشياء ، أو أناسا .[1]

3-2- خطوات معالجة البيانات : يوجد عدة خطوات نذكر منها:

- **حصول على البيانات وتسجيلها:** تأتي البيانات من المصادر الداخلية أو الخارجية، بعد الحصول على البيانات تبدأ عملية تسجيلها يدويا أو آليا ثم يتم تخزين تلك البيانات.

- **مراجعة البيانات :** وهي التأكد من مطابقة البيانات التي تم تسجيلها مع المصادر التي أخذت منه الاكتشاف الأخطاء وتصحيحها إن وجدت.

- **التصنيف :** وهي تجميع البيانات في مجموعات أو فئات متجانسة وفقا لمعيار معين وهناك من العديد من المعايير التي يمكن استخدامها مثل : تصنيف المستهلكين حسب المنطقة الجغرافية أو الإقليمية ويجرى التصنيف عادة على أساس الترميز .

- **الفرز :** ويقصد بها ترتيب البيانات بطريقة معينة تتفق مع الكيفية التي تستخدم بما تلك البيانات مثل: ترتيب الزبائن بحسب الحروف الأبجدية أو بحسب حجم تعاملاتهم.

- **التلخيص:** تهدف إلى دمج مجموعة من عناصر البيانات وجمعا لتتوافق مع احتياجات مستخدميها ويتم استخدام البيانات الملخصة عادتا في المستويات العليا مثل القوائم المالية.

[1] علاء السالمي عثمان الكيلاني - " أساسيات نظم المعلومات الإدارية"، ص 15-16

- **التخزين:** تهدف هذه العملية إلى الاحتفاظ بالبيانات إلى وقت الحاجة إليها وهناك عدة طرق للتخزين منها: حفظ البيانات على شكل مستندات ورقية.

- **الاسترجاع:** ويقصد بها البحث عن بيانات معينة استعمالها عند الحاجة إليها.

- **التوزيع والاتصال :** ويقصد بها إيصال المعلومات إلى مستخدمها في الوقت و الشكل والمكان المناسب.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن هناك فرقا بين البيانات والمعلومات، فالبيانات هي حقائق تم تسجيلها بشأن أحداث معينة تمت أو ستم مستقبلا. و المعلومات هي بيانات قد تم معالجتها بشكل أعطى لها معنى المستقبلها أو مستخدمها وهي أيضا لها قيمة حقيقية أو مدركة بالنسبة لعمليات صنع القرارات الحالية أو المستقبلية. ويمكن التعبير عن العلاقة بين البيانات و المعلومات كما هو في الشكل.

الشكل (02) :العلاقة بين البيانات والمعلومات

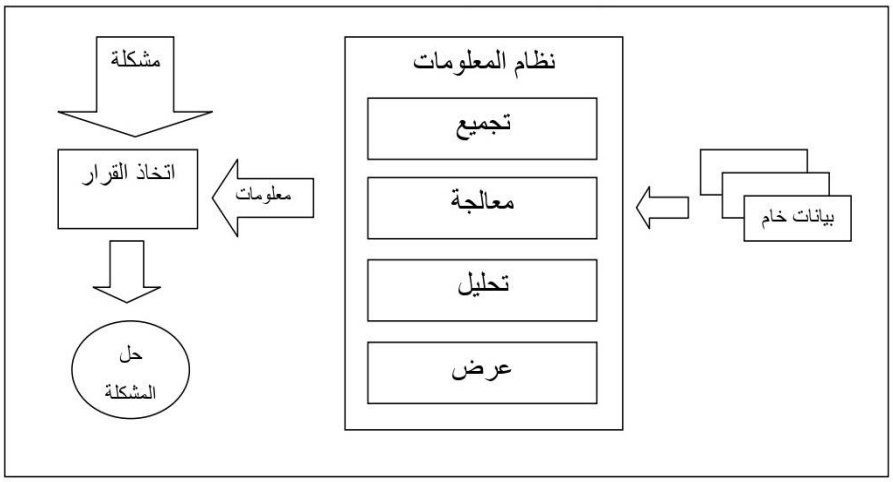

المصدر: علي عبد الهادي مسلم، مذكرات في نظم المعلومات الإدارية (المبادئ والتطبيقات)، الناشر مركز التنمية الإدارية،الإسكندرية،ص 21

4- ماهية نظام المعلومات :

من خلال ما تطرقنا إليه نستنتج أن المعلومات أصبحت ضرورة حتمية تفرض نفسها على المؤسسة الحديثة تعتبر موردا اقتصاديا هاما تنتهجه المؤسسة في تبني استرتيجيتها على المدى البعيد و الصمود أمام المنافسة وهذا من خلال استغلال الأمثل للخصائص التي تتميز بهما، لذا يجب أن تنظر المنظمات إلى نظم المعلومات كمجال يمكن من خلاله خلق الفرص أو إضافة قيمة لديها، فما المقصود بنظام المعلومات و كيف يكون ناجحا ؟

لقد وردت لنظام المعلومات مفاهيم عديدة في أدبيات الفكر الاقتصادي من المهتمين والدارسين لهذا الموضوع ، وذلك بإعتبار أن وضع مفهوم واحد لمصطلح نظام المعلومات يعد من الأمور غير السهلة إطلاقا ، حيث أن هنالك الكثير من وجهات النظر من قبل المهتمين بهذا الحقل، وسوف يتم التطرق لبعضها على سبيل الذكر لا الحصر، وذلك بغية توضيح ماهية النظام بالقدر المناسب.

4-1- تعريف نظام المعلومات :

يعرف نظام المعلومات بأنه:

"نظام من الأنظمة الأخرى الموجودة بالمشروع يقوم بمهمة تجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات حسب إجراءات و قواعد محددة تساعدها الإدارة وفئات أخرى في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط و الرقابة، و العناصر الرئيسية لنظام المعلومات هي تجميع البيانات و تشغيلها و تخزينها و استرجاعها و تحويلها".[1]

يمكن تعريف نظام المعلومات أيضا على أنه:

"عبارة عن مجموعة من العناصر المتداخلة و المتفاعلة مع بعضها البعض التي تعمل على جمع مختلف البيانات والمعلومات و تعمل على معالجتها و تخزينها و توزيعها على المستفيدين بغرض دعم القرار و الرجوع إليها حين الحاجة إليها.[2]

كما عرفه لادون ولادون:

"أن نظام المعلومات هو مجموعة الإجراءات التي يتم من خلالها تحميع (أو الاسترجاع) و تشغيل و تخزين، و نشر المعلومات بغرض دعم عمليات صنع القرار و تحقيق الرقابة في المنظمة". [1]

[1] اصلاح الدين عبد المنعم مبارك، " اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية" ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص51.

[2] علاء الدين عبد القادر ، "نظم المعلومات الإدارية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2008، 3، ص 27.

الشكل التالي يظهر تتابع الإجراءات التي يتم من خلالها تحويل البيانات إلى معلومات يمكن استخدامها بواسطة صانع القرار .

الشكل (03): نموذج مبسط لنظام المعلومات

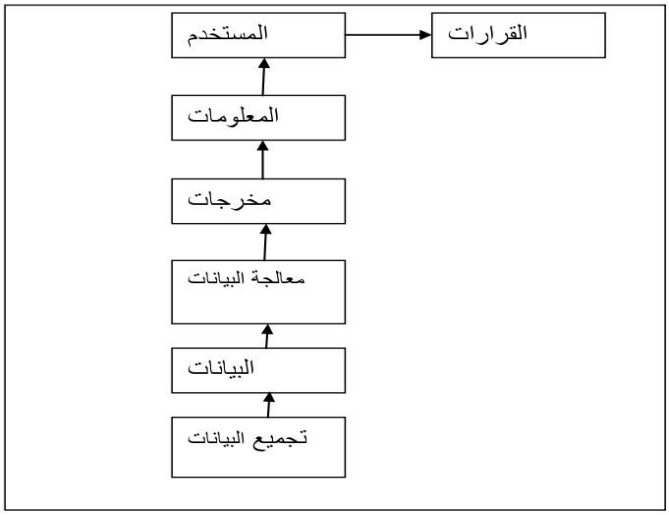

المصدر: علي عبد الهادي،مرجع سابق، ص 18.

من خلال ما سبق استخلاص تعريف شامل لنظام المعلومات على أنه نظام يستخدم تكنولوجيا المعلومات في عمليات توفير وإرسال وتخزين و معالجة وعرض المعلومات اللازمة بهدف تدعيم مختلف الهيئات ، الشكل التالي يوضح أحد النماذج للنظام :

الشكل (04): نموذج عام لنظام المعلومات

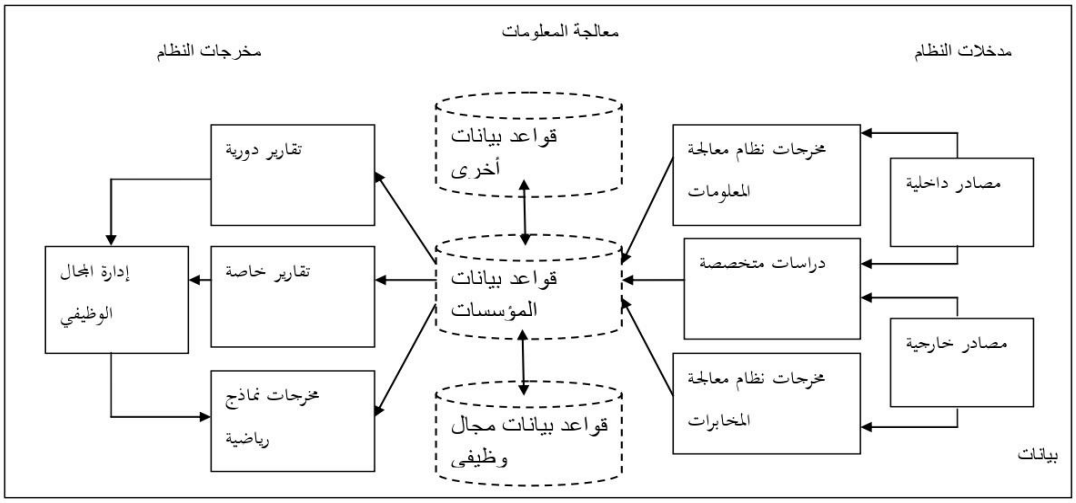

المصدر:علاء الدين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره،ص52.

[1] د عبد الهادي مسلم، "مذكرات في نظم المعلومات الإدارية - مبادئ و تطبيقات"، الناشر مركز التنمية الإدارية، الإسكندرية، 1994، ص16.

2-4 أسباب استخدام نظام المعلومات :

تعددت الأسباب حول استخدام نظم المعلومات هذه الأسباب يمكن حصرها في العوامل التالية :

- **المشكلة الإدارية :** إن جوهر المشكلة الإدارية يتمثل في اتخاذ القرارات التي تحدد كيفية توزيع الموارد المحدودة على أوجه الاستخدام الغير محدود ، حيث أن الإدارة الغير السليمة لا تملك القدرة للسيطرة على العوامل الخارجية التي تتأثر بما لكن تستطيع أن تخفف من أثرها السلبي ، كما أن تلك القرارات تتخذ في ظروف تتصف بنقص المعلومات و عدم التأكد وصعوبة الرؤية المستقبلية و هذا كله يتطلب نظام معلومات فعال يساعد الإدارة على تقدير الاحتمالات المستقبلية بصورة صحيحة و اتخاذ القرارات السليمة

- **تقسيم العمل :** إن تقسيم العمل أدى إلى ظهور تبادل المعلومات ، فالمؤسسة تنقسم اليوم إلى العديد من الإدارات المختلفة (المشتريات ، الإنتاج ، التسويق .....) و حتى يتم أداء الأنشطة بشكل فعال يجب أن تتم عملية تبادل المعلومات بين هذه الإدارات و الأقسام بشكل أفقي بين الإدارات في المستوى الواحد ، و عمودي بين الإدارات في المستويات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة ، و منه نقول أنه كلما زاد التقسيم الوظيفي للعمل زادت أهمية تبادل المعلومات بين الإدارات المختلفة و بالتالي تنشأ الحاجة إلى نظم المعلومات.

- **التقدم العملي والفني :** إن التطورات العلمية و التقنية للإنتاج تجعل العملية الإنتاجية أكثر تعقيدا ، فالمشروعات أصبحت كبيرة الحجم ، و تحتاج إلى تمويل كبير، كل هذه العوامل أدت إلى صعوبة اتخاذ القرار ، إذ أن كل قرار خاطئ يعود بخسارة كبيرة ، و بالتالي فالمؤسسة تحتاج إلى كم هائل من المعلومات الصحيحة المفيدة و المؤكدة التي يجب أن تتدفق بشكل منتظم بين المراكز الإدارية المتعددة في المؤسسة.

- **المنافسة الدولية و المحلية:**إن الاقتصاديات المعاصرة تتسم بالانفتاح على العالم أي تقوم على اقتصاد السوق ، حيث توجد مؤسسات عديدة منافسة على الصعيد الدولي و المحلي.

- **العرض :** نقصد به العرض الذي يتطلب على المؤسسة ضمان بقائها في السوق و استمرارها في العمل في ظل جميع الظروف ، و هذا يتطلب جمع بيانات هامة تساعد المؤسسة على التحدي و متابعة كل التغيرات .

3-4- مكونات وعناصر نظام المعلومات [1]

من خلال التطرق إلى مختلف تعاريف نظام المعلومات يمكن تحديد مكوناته وهي :

- **المدخلات:** تتعلق بجمع و توفير البيانات أو الحقائق الخام من داخل المنظمة أو من خارجها وذلك لأغراض تشغلها و الاستفادة منها في تطبيق العملي وتنقسم إلى :

- المدخلات المتسلسلة : في حالة إذا كانت مدخلات نظام معين هي مخرجات نظام آخر ، أو أنظمة أخرى سابقة للنظام المعني و تربطها علاقة تتابعيه مباشرة فإنه يطلق على ذلك النمط من المدخلات ب"المدخلات المتابعة أو المتسلسلة".

- المدخلات عن طريق التغذية العكسية: هي تأثير البيئة الخارجية على النظام و التي تحدد مدى ملائمة و صلابته في تحقيق الأهداف المطلوبة و تلبية الحاجات من خلال تمرير الملاحظات عن أي قصور أو عيب في تطبيقه لإصلاحه و تفادي حدوثه مستقبلا.

- **العمليات :** وقد تنجز تلك العمليات بواسطة آلة أو إنسان، وتعمل على تحويل البيانات التي سبق جمعها لتصبح ذات معنى ودلالة.
- **المخرجات :** وتتمثل في المعلومات و نقلها إلى الأفراد الذين يحتاجون إليها وإلى الإدارات و الأقسام و الفرع عند ممارسة أعمالهم ووظائفهم.
- **التغذية العكسية:** ردود أفعال الأطراف المختلفة التي حصلت على المعلومات ومن ثم تقسيم مخرجات نظام المعلومات، ووجود احتمالات التعديل أو تغيير المدخلات أو عمليات التشغيل في هذا النظام. و الشكل التالي يبين أهم العناصر المكونة للنظام .

الشكل (05): عناصر نظام المعلومات

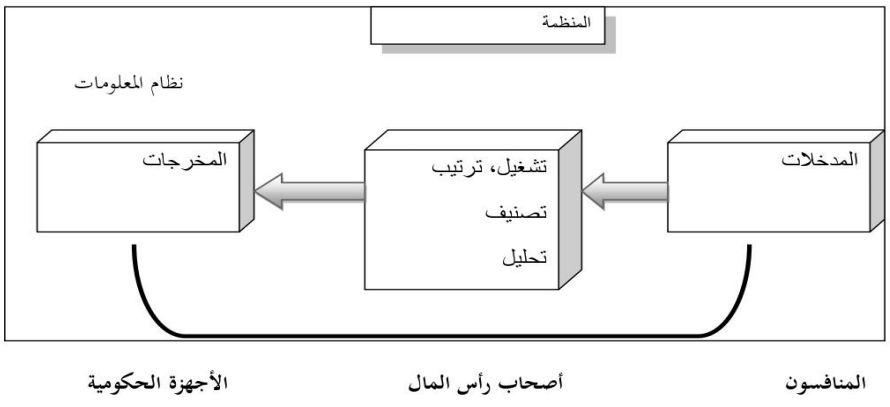

المصدر: ثابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سابق، ص123.

[1] ثابت عبد الرحمان إدريس، "نظام المعلومات في المنظمات المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2010، ص، ص، 80-81

المبحث الثاني : أنواع نظام المعلومات

تتنافس المنظمات على توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات من خلال إنشاء الكثير من أنظمة المعلومات التي تتلاءم وهدف المنظمة في السيطرة على تسييرها ، من خلال تمكين صانعي القرارات من إتخاذ قرارات تزيد من فعالية التنظيم، ولذلك يوجد العديد من المعايير والأسس التي يمكن الإستعانة بالتصنيف نظام المعلومات ، فهناك من يصنفها على أساس وظيفي، وهناك من يصنفها حسب إطارها العام ، و منهم من يصنفها وفقا لقواعد المعرفة، كما تصنف حسب مستويات القرار، وفيما يلي أهم أشكال نظم المعلومات [1]:

أولا : تصنيف نظم المعلومات حسب قواعد المعرفة

1- نظم معالجة البيانات : هو نظام مبني على إستخدام الحاسب الآلي يقوم بجمع وتسجيل ومعالجة البيانات الخاصة بالأحداث اليومية الخاصة بأنشطة وعمليات المنظمة لتحسين الكفاءة التشغيلية، من خلال أتمتة المعلومات المسندة إلى العمليات ، حيث يعتبر نظام معالجة البيانات منتج رئيسي للمعلومات لأنواع نظم المعلومات الأخرى في المنظمة التي تساعد الإدارة على حل المشكلات واتخاذ القرارات، من خلال تجميع البيانات من المصادر الخارجية والداخلية للمنظمة بالشكل الذي يجعلها على دراية بالتغيرات الحادثة.

يهدف هذا النوع من نظم المعلومات إلى خدمة المستويات التشغيلية داخل المؤسسة، ويعتمد هذا النظام على الحاسب الآلي لتسجيل البيانات الروتينية اليومية التي تتم في مجالات النشاط المختلفة مثل الأجور، وتتمتع بخاصيتين أساسيتين [2]:

أ- رسم حدود المؤسسة وبيئتها من خلال ربط العملاء بالمؤسسة وإدارتها، و بالتالي فان فشل نظم معالجة البيانات يؤدي إلى فشل المؤسسة في حصولها على المدخلات من البيئة أو تصدير مخرجاتها إليها.

ب - تعد بمثابة منتج المعلومات، التي تستخدم مع أنواع أخرى لأنظمة المعلومات سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

نلاحظ على هذا النوع من أنظمة المعلومات التشغيلية أنها تتعلق فقط ، بتسجيل وتشغيل بيانات الأنشطة بإستمرار، فهي بيانات يومية أي تتعلق بالأعمال الروتينية دون الإهتمام بإتخاذ القرارات، مما سهل بر محتها بصفة آلية.

---

[1] محمد يدو ، دور نظام المعلومات الوطني في رسم السياسة الاقتصادية ، دراسة تحليلية وتقويمية ، حالة الجزائر في الفترة من 2010 – 2010 مذكرة دكتوراء علوم ، فرع نقود ومالية جامعة الجزائر3 ، 2011 ، ص 109

[2] لالوش غنية ، دور نظام المعلومات في توجيه استراتيجية المؤسسية ، مذكرة ماجستير ، قسم كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع ادارة الأعمال ، جامعة الجزائر ، 2001/2002، ص 45.

2- نظم المعلومات الإدارية:

تعتبر نظم المعلومات الإدارية شكلا مهما من أشكال النظم المبنية على المعرفة الرامية إلى زيادة فاعلية الإدارة، من خلال إشباع إحتياجاتها من المعلومات ، باعتبارها تمثل أسلوبا منظمة لجمع المعلومات عن الماضي والحاضر ومعلومات تساعد في التنبؤ بالمستقبل والخاصة بالعمليات المنظمة الداخلية والعمليات الأخرى ذات العلاقة بالبيئة الخارجية من أجل مساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط والرقابة ، فهي تظم بمجموعة واسعة من التطبيقات الموجهة الإحتياجات المعلوماتية للإدارة في مختلف المستويات. [1]

تعتبر نظم المعلومات الإدارية نظاما منهجية قادرة على تكامل البيانات المتدفقة من مصادر مختلفة، قصد توفير المعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات الإدارية، فهو بهذا يختصر في معالجة وتحليل البيانات وإيصالها في شكل معلومات مفيدة، ويعرف نظم المعلومات الإدارية أين يقوم بإستغلال المعطيات والنتائج من أجل إتخاذ القرارات العملية، التكتيكية والإستراتيجية.

5- نظم المعلومات الإستراتيجية:

إن المفهوم الحديث للمنافسة يختلف عن المفهوم التقليدي لها، فينظر تقليدية للمنافسة على أنها المتعلقة بإتخاذ القرارات من طرف المنتجين للسيطرة وتحقيق ميزة تنافسية، لكن في الحقيقة تتوقف حالة المنافسة حسب بورتر (PORTER) على القوى التنافسية، هذه الأخيرة تتطلب الجمع المستمر للمعلومات من طرف المؤسسة قبل منافسيها حتى تتمكن من رصد المحيط، وهنا يظهر نظام المعلومات الإستراتيجي (SIS) كإحدى الوسائل الفعالة التي لا يمكن الإستغناء عنها.

يعتبر نظام المعلومات الاستراتيجية بمثابة نظام لإستشعار المتغيرات البيئية، متابعتها وتقييمها لإجتذاب الفرص المتاحة وتشخيص القيود والتهديدات التي قد تتعرض لها المؤسسة.

إذا يسمح نظام المعلومات الاستراتيجية بالمراقبة والمتابعة المستمرة للمحيط قصد إستقصاء وإستقطاب المعلومات الخاصة بمحيط المؤسسة، من أجل إكتشاف التغيرات ومعرفة التهديدات التي تحيط بالمؤسسة، و بالتالي ت ضمن بقاءها وإستمرارها في دائرة المنافسة، ولعل أكثر الأساليب المستعملة في هذا النظام الترصد الإستراتيجي والتشخيص

[1] محمد عبد حسين آل فرج الطائي ، المدخل الى نظم المعلومات الادارية ، مرجع سبق ذكره، ص24.

الإستراتيجي، و التي تتمكن المؤسسة من خلالها من الحصول على المعلومات بصفة مستمرة وديناميكية، لإكتساب ميزة تنافسية دائمة مع الإستجابة السريعة للتغيرات.

بالإضافة إلى إمكانية تكوين نظرة مستقبلية عما يمكن تنفيذه مستقبلا تحت ظروف و إحتمالات و بدائل متنوعة.

إذا كان نظام المعلومات الاستراتيجية يهتم بجمع المعلومات المتعلقة بالمتنافسين والمحيط الخارجي للمؤسسة، فما هو نوع نظام المعلومات الذي يهتم بإدارة وظائف الأعمال داخل المؤسسة ؟

4- نظم دعم القرار:

و تعتبر نظم دعم القرار من بين أبرز وأهم نظم الإسناد، التي تتميز بإهتمامها مباشرة بمساعدة المدراء في إتخاذ القرارات المرحلية والإستراتيجية المتعلقة بالحالات قليلة الحدوث وعدم وضوح البنية ، حيث تمثل نظم دعم القرار مجموعة متكاملة من البرمجيات ، الحزم الجاهزة ، النماذج ، أدوات المعالجة تتفاعل مع البيانات لتقديم الحلول المقترحة، كما يمكنها دمج عدة نماذج لتكوين نموذج متكامل وتقديم برامج إدارة وإنتاج الحوار، فهو يسمح لصانع القرار بالتفاعل مع النظام والتخاطب المباشر معه لإسترجاع المعلومات التي تفيد في صنع القرارات شبه المهيكلة وغير المهيكلة [1] ، فهي تعمل على تزويد المستخدم بالمعلومات ، النماذج ، طرق واجهة المستخدم والتي تستخدم بالكيفية التي يريدها المستخدم سواء عن طريق تحليل البيانات أو الرسم البياني أو التركيز على النماذج المتقدمة في تحليل المعلومات تجعل لديها قدرات تحليلية تسمح للمستخدم من الإستفادة منها، كما يتكون نظام دعم القرار من ثلاث مكونات رئيسية تتمثل في قاعدة البيانات و قاعدة النماذج وإدارة الحوار بين المستخدم والنظام .

5- النظم الخبيرة:

يعتبر النظام الخبير نوعا من أنواع النظم المبنية على المعرفة وشكلا من أشكال الذكاء الإصطناعي [2] ، والتي إستندت في بناء النظم على مبدأ شبيه بمنطق الإنسان ، حيث يعتمد النظام الخبير على إجابات الأسئلة ليصل إلى تقديم النصيحة، حيث يعرف النظام الخبير بأنه نظام يعتمد على الحاسب الآلي ويختص بإعداد نموذج للخبرة المستخلصة م ن أحد التجارب ويمكن لمستخدمه أن يستشيره ويحصل على النصيحة الملائمة المبنية على

[1] فايز جمعة صالح النجار ، نظم المعلومات الادارية ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن ،2005، ص117.

[2] الذكاء الاصطناعي : هو احد تطبيقات علم الحاسبات الالية والذي يهتم ببناء البرامج القادرة على اداء المهام التي يتطلب أداؤها اشخاصا اذكياء

الخبرة المتراكمة، كما أنه قادر على تبرير إستفساراته وتفسير النتائج التي يتوصل اليها [1] ، ويطلق عليه لفظ نظام وليس برنامج لأنه يجب أن ي شتمل على مكونات لحل المشكلة

وأخرى مدعمة للعمل، وهذه المكونات تشكل محيط الدعم الذي يساعد المستخدم على التفاعل مع النظام، و يمكن أن يتضمن وسائل مساعدة على درجة عالية من التعقيد لكشف الأعطال أو التنبؤ بأحداث مستقبلية مبنية على أسس علمية، ويتضمن أيضا إمكانيات تسهل تعامل المستخدم معه أثناء تشغيل النظام.

ومن أهم ما يميز النظام الخبير أنه يعتمد على المعرفة المتخصصة المتراكمة التي تأخذ شكل الحقائق المرتبطة بالمشكلة والإجراءات الخاصة بحل المشكلة، والتي يقوم بتجهيزها الخبير أو مجموعة من الخبراء مشتملة على القواعد والمفاهيم والحقائق والعلاقات والمعارف المستقاة من الخبراء ويخزن ذلك في النظام الخبير ليتمكن متخذ القرار من الرجوع إليه عند الحاجة، كما يتميز هذا النظام بإمكانية تعديل المعرفة به وذلك بالإضافة أو الحذف وكذلك إستخدام الوسائل التي تساعد على إدخال وإسترجاع المعلومات والمعارف بتلقائية ويسر عند تشغيل النظام، حيث يتكون أي نظام خبير من خمسة مكونات أساسية تتمثل في حيازة المعرفة، قاعدة المعرفة، وسيلة الإستدلال، وسيلة إتصال مستخدم النظام بالنظام ذاته وإمكانية تفسير النتائج ومن ثم تمكين مستخدمي النظام الخبير من تحقيق مجموعة من المزايا التي يمكن إجمالها فيما يلي: [2]

- الحصول على الخبرات النادرة حيث توفر النظم الخبيرة المعرفة النادرة والخبرات المميزة في مجال معين وتسمح للآخرين بإستخدامها بسهولة.

- تحسين الإنتاجية، تعمل النظم الخبيرة بشكل أسرع وأسرع من العنصر البشري، كما أنها تعمل على تخفيض التكاليف الناتجة عن أخطاء الأفراد.

- إمكانية العمل في مواقف الخطر، تستطيع النظم الخبيرة العمل في ظروف الخطر مثل درجات الحرارة المرتفعة أوالمنخفضة وغيرها من الظروف التي تعرض الإنسان إلى المخاطر.

- المرونة، تتصف النظم الخبيرة بالمرونة في الحلول المقدمة للمستخدمين، فبناء على نوع المدخلات تتخذ القواعد المستخدمة في حل المشكلات.

[1] محمد اسماعيل بلاک ، نظم المعلومات الادارية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،2005،ص147.

[2] خباية عبد الله النظم الخبيرة و نظم دعم القرارات كمدخل لاتخاذ القرار في المؤسسة، ورقة بحث مقدمة في إطار الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، بومي 14-15افريل 2009 جامعة المسيلة ، الجزائر ، ص 447.

- العمل في ظل معلومات غير مؤكدة .

- إمكانية نقل المعرفة إلى أماكن متباعدة جغرافيا.

ثانيا : تصنيف نظم المعلومات حسب إطارها العام

وحسب هذا التصنيف نجد أن نظم المعلومات تنقسم إلى سبعة أقسام أساسية هي :[1]

1- **نظم المعلومات الحديثة** : وهي نظم المعلومات التي تتخذ من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات مرتكزا لها، حيث تعتمد على المعالجة الإلكترونية للبيانات.

2- **نظم المعلومات القديمة :** وهي التي تعتمد بشكل أساسي على الوسائل اليدوية أو الورقية وبعض الآلات والأدوات التقليدية في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومات، أي النظم التي لا تستخدم الوسائل الإلكترونية في تشغيل البيانات والمعلومات .

3- **نظم المعلومات المتكاملة :** يستخدم هذا الشكل من أنظمة المعلومات عندما تتوفر المنظمة على أكثر من نظام واحد، حيث يكون هدف أنظمة المعلومات المتكاملة تجنب تكرار عملية جمع البيانات ومعالجتها وتوزيعها، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة القدرة على تأمين تدفق المعلومات .

4- **نظم المعلومات الشاملة :** إن تطبيق نظرية النظام يعني أن يكون النظام شاملا لكل المتغيرات المؤثرة فيه والمتأثرة به إذا كان على مستوى المنظمة أو كان على مستوى البيئة الخارجية، أي أن نظم المعلومات الشاملة في النظم التي تستند إلى قواعد منهجية النظم، و بالتالي فإن تصميمها لا بد من أن يشمل مصادر متنوعة وينتج معلومات متعددة الأغراض وأن يكون مصممة على شكل نظام رئيسي ونظم فرعية تتوفر له جميع المتطلبات الفنية والبشرية والإدارية اللازمة .

5- **نظم المعلومات الجغرافية :** تعد نظم المعلومات الجغرافية من بين أهم أنواع أنظمة المعلومات التي عرفت إنتشار واسعا وسريعا على المستوى العالمي، خاصة في الدول المتقدمة كأحد أهم الوسائل المستخدمة في دعم إتخاذ القرار في مجالات التنمية، حيث يمثل مجموعة منظمة من الحاسبات الآلية و العتاد والبرمجيات والبيانات الجغرافية والعمال مصممة الإلتقاط وتخزين وتحديث ومعالجة وتحليل وعرض البيانات ذات الأساس الجغرافي ، فهي تسمح بإنجاز دراسات التنمية

[1] يحياوي محمد ، نظام المعلومات الوطن كأداة لتر فهد القرارات بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة س عد دحلب البليدة 2007، ص(20،21).

- محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحاسبية ، عمان، دار المناهج للنشر و التوزيع، 1998، ص44.

المكانية وتحديد مواقع و كميات الإحتياطي من المواد الخام وإعادة رسم الخرائط الصناعية والتحكم في العلاقات التي تربط مدخلات عملية التصنيع ومخرجاها .

6- **نظم المعلومات الوطنية :** وهو عبارة عن مجموعة أنظمة معلومات فرعية مستقلة نظم ذات بعد وطني يهتم بالمعلومات (الإقتصادية أو الإجتماعية أو الصحية.. إلخ) ذات الصلة بالوطن فقط.

7- **نظم المعلومات الدولية:** وهي النظم التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة و تتعلق معلوماتها بدولة أو أكثر مثل نظم المعلومات العالمية التي تمس كل دول العالم كالنظم التي تشرف عليها هيئة الأمم المتحدة ، و كذلك نظم المعلومات القارية و هي معلومات تتعلق بدول قارة واحدة مثل النظم التي يشرف عليها الإتحاد الإفريقي أو الإتحاد الأوروبي، و كذلك هناك نظم المعلومات الجهوية التي تجمع دول متجاورة جغرافيا أو دول تجمعهم مصالح مشتركة كنظم معلومات دول الخليج العربي أو الإتحاد المغرب العربي.

المبحث الثالث : أهداف نظام المعلومات ووظائفه

يعد نظام المعلومات من أهم الدعائم الأساسية في بناء وتطوير المزايا التنافسية لأي مؤسسة مهما كان نوع نشاطها لما له من وظائف يقوم بها و أهداف وخصائص يتميز بها من شأنها تخفيض ظروف عدم التأكد أمام متخذي القرارات ومساعدته على زيادة رصيده من المعرفة من أجل إتخاذ قرارات سليمة ورشيدة ، وفيما يلي أهم وظائف وأهداف وخصائص نظام المعلومات .

1- أهداف نظام المعلومات

يمكن إعتبار نظام المعلومات كنظام جزئي يعمل على تزويد متخذي القرارات بالمعلومات الضرورية وضمان وصول المعلومات صحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل إستخدامها في تجسيد النشاطات، وتحديد الأهداف ، وإتخاذ القرارات، و بالتالي يسعى نظام المعلومات إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية، التي نوجز أهمها فيما يلي [1]

[1] معالي فهمى حيدر ، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندريه ، 2002، ص ص 36-37.

• **تحقيق الكفاءة :** تشير الكفاءة إلى أداء المهام بصورة أسرع وبأقل تكلفة، و كلما كانت البيانات والمعلومات متوفرة بأكبر دقة، كلما أعطت لصانع القرار أو راسم السياسة فرصا أكبر ورشد، موضوعية وذاتية أوسع، وكذا الرفع من جودة القرار.

كما قد تشير إلى بعض التصورات عن الأحداث المستقبلية والسياسات المطلوب تنفيذها، وكذلك ضمان التفاعل بين السياسات والخطط والبرامج والإستراتيجيات.

• **الوصول إلى الفعالية في إتخاذ القرارات :** تدل الفعالية على مدى تحقيق الأهداف من خلال دعم المقررين و المخططين و السياسيين و المحللين و الباحثين في إتخاذ التدابير ذات الجودة العالية. | • تحسن أداء المنظمة : تمدن نظم المعلومات إلى مساعدة المنظمة في تقديم خدمة ذات مستوى عالي للعملاء والفاعلين على جميع المستويات، وذلك عن طريق تنسيق جهود التعاون بين المؤسسات المحلية و الدولية، بهدف توفير كل المعلومات المطلوبة والشفافة لهؤلاء العملاء .

• التعرف على الفرص وإستغلالها: تعيش الأنظمة اليوم في مناخ سريع التغير، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة التكيف م ع هذه المتغيرات البيئية، فأنظمة المعلومات وسيلة تحديد التغيرات المساعدة متخذي القرارات في إستغلال الفرص والحلول بأكبر سرعة وكفاية.

• توفير المعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات الإستراتيجية الصعبة غير المحددة وذلك لتخفيض حالات عدم التأكد من خلال تحليل كميات كبيرة من المعلومات وحساب النتائج المتوقعة لمختلف الإستراتجيات البديلة عن طريق ت شغيل وتحليل كل البيانات المخزنة لدى المؤسسة .

• ربط العملاء والفاعلين: يمكن لكل من المنظمات والمؤسسات الحكومية الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات لتجعل العملاء والمتعاملين أكثر قربا وإرتباطاً ما، من خلال تحسين مستوى الخدمات ورصد التحركات والتقلبات البيئية، إذ يعتبر نظام المعلومات أحد المواد الأساسية والسلاح الإستراتيجي للتعامل مع البيئة وتحقيق التكامل بين المتغيرات [1]

فنظام المعلومات يسعى إلى إنتاج معلومة مفيدة، من خلال تقديم وصف دقيق للمؤسسة و تسهيل وضع التقديرات، توضيح القرارات الضرورية الواجب إتخاذها و إستخراج الإنحرافات بين التقديرات والإنجازات ، وإمكانية تحديد أسباما و تقليصها، كما يسمح بوضع إجراءات تصحيحية مفيدة لحركة المؤسسة وينبهها قبل وقوع الخطأ .

[1] أبو بكر محمد الهوش، دراسات في نظم و شبكات المعلومات ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، ط1 ،1996 ، ص ص 34 .35

2- خصائص نظام المعلومات

و لكي تستطيع المنظمة تحقيق أهدافها لابد من تأمين تدفق المعلومات بصورة متناسقة ومتكاملة، و ذلك من خلال وجود نظام معلومات يتميز بعدد من الخصائص الأساسية، والتي تعد بمثابة معايير مساعدة على تقييم كفاءة وفعالية هذا النظام، ولعل أهم الخصائص التي يجب مراعاتها عند التخطيط لبناء نظام المعلومات مايلي :[1]

- **المرونة والديناميكية :** بحيث يمكن لمستخدميه إحداث التعديلات اللازمة على النظام كلما إقتضى الأمر ذلك بهدف مواجهة الإحتياجات الجديدة من المعلومات.
- **البساطة** من خلال تسهيل وتطوير إجراءات وسبل الحصول على البيانات ومعالجتها وتوصيلها إلى المستفيدين .
- **التكامل** بين عناصر النظام :هذا يعني أن نظام المعلومات بشكل وحدة متكاملة ومتماسكة الأمر الذي يسهل التفاعل السريع للمنظمة مع كل التغيرات الخارجية.
- **التواصل :** من خلال توفير شبكة إتصال بين الأنظمة الفرعية تسمح بتسهيل عملية الإتصال مع كل المتعاملين مع المنظمة .
- توافق نظام المعلومات مع البيئة المحيطة به.
- **الموثوقية :** وتعكس تزويد المستفيد بالمعلومات بصورة دقيقة بالشكل الذي يمكنهم من إعتمادها في صنع قراراتهم مما يولد لديهم صدق وشمول و مخرجاته مع المعلومات .
- **مستوى التناسب في مخرجاته :** وهي تعكس مدى ملاءمة المخرجات من المعلومات لإحتياجات متخذي القرارات.
- **التصفية :** وتعني أن يكون النظام قادرا على توفير المعلومات الضرورية فقط لمتخذي القرارات وأن يبتعد عن إغراقه بالمعلومات .
- **الدقة والتوقيت :** ويقصد بها إمكانية الوصول للمعلومات وتحديثها والتثبت من صحتها في الوقت وبالسرعة المناسبة ، إذ لا قيمة للمعلومات أن تصل في غير وقتها ومن ثمة المساعدة على إتخاذ القرارات في ضوء تصور شامل للوضع داخل المنظمة .

---

[1] ثناء على القباني ، نظم المعلومات المحاسبية جامعة المنوفية ، مصر ،2003، ص 10.

ـ محفوظ جودة و اخرون، منظمات الاعمال : المفاهيم والوظائف ، دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن ،2004، ص ص 275-2765.

ـ يو قمقوم محمد ، دور الصناعة المعلوماتية في عصرنة المنظومة المصرفية: بناء نظام معلومات و وطني للمعلومة الائتمانية ، مجلة الاقتصاد المعاصر ، العدد 02 ، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي خميس مليانة أكتوبر 2007، ص152.

• **الإختيار والموضوعية :** حيث توجب هذه الخاصية النظام بتوفير خيارات للجهات المشتركة والمستخدمة له بشأن إستخدام بياناته، فيما يتجاوز غرض جمعها الإبتدائي أما الموضوعية فيقصد ما عرض المعلومات بشكل محايد تعبر بشكل صادق عن مضموها وتخدم كافة الأطراف دون إستثناء.

• **التوجيه السليم للمعلومات:** إن عملية التوجيه لا بد أن تخضع بمجموعة من القواعد هي مناسبة المعلومات لنوعية مستخدميها ومراعاة تقديم المعلومات بالقدر الكافي ، توضيح درجة الدقة في إعداد المعلومات .

• **الشمولية والوضوح في النظام :** ونعني بها توفير الإفصاح عن المعلومات في تقارير يجعلها أكثر فائدة بما يفي إحتياجات جميع الجهات المستخدمة لهذا النظام ، و تتكامل المعلومات ، بحيث تستطيع كافة الجهات الفاعلة في النظام أن تشترك في الحصول على نفس المعلومة .

• **الأمن :** ويقصد بالأمن الإجراءات المتخذة لضمان سرية البيانات وسلامة الإستخدام ومن خطر الوصول غير المصرح به لهذه البيانات، من خلال إستخدام وسائل حماية نظم المعلومات .

3- وظائف نظام المعلومات

يقوم نظام المعلومات بالعديد من الوظائف المتنوعة الرامية إلى ضبط المعلومات ، والتي يمكن أن تتلخص أساسا في : [1]

ـ **تجميع البيانات :** حيث يتم في هذه العملية الحصول على البيانات من مصادرها المختلفة مراعيا توفر المعولية (الصحة الدقة ، الشمولى) ، المرونة وتتناسب مع الكلفة القيمة في تلك البيانات، ويتم كذلك تزويد المنظمة بالبيانات الخاصة بالإتجاهات المستقبلية والإحتمالات الخاصة بالبيئة عن طريق إستخدام وسائل المراقبة البيئية (التنبؤ والتحليل).

ـ **معالجة البيانات :** حيث يتم تحويل البيانات من هيئاتها الأولية إلى معلومات إستراتيجية ذات معنى وقيمة وهذه العملية يتم تقسيمها إلى تصنيف البيانات وترتيبها ، تلخيصها ، معالجتها ، إختيارها ، فضلا عن إستخراج النتائج حتى تكون جاهزة للإستخدام في الوقت المناسب من قبل المستفيدين، ومن الإهتمامات الرئيسية لهذه العملية والخاصة بنظم المعلومات هي إضافة عنصر الأفق المستقبلي للبيانات الخام التي تكون ذات طبيعة تاريخية

[1] حسين علي الزغي ما نظم المعلومات الاستراتيجية :مدخل استراتيجي و دار وائل للنشر والأردن ،2005، ص 44-45

و من أجل تحقيق هذه الغاية يجب إستخدام أساليب التنبؤ الملائمة كجزء مكمل لأي نظام رسمي من نظم المعلومات على إعتبار أن المورد النادر في يومنا هذا ليس توفر المعلومات، وإنما القدرة على معالجة تلك المعلومات . مخزن المعلومات :إن الحاجة للمعلومات لا تنتهي بمجرد إستخدامها وحيث أن هناك بعض المعلومات التي لا تستخدم بمجرد إستخراجها فإنه من المهم خزن تلك المعلومات لحين ظهور الحاجة إليها .

- **إيصال المعلومات:** يقوم نظام المعلومات بتوصيل المعلومات المستخرجة بالشكل المطلوب لمستخدميها ولإحتياجات مراكز إتخاذ القرار ورسم السياسات، فلا قيمة للمعلومات ما لم تصل في الوقت والمكان المناسبين، وبأكبر مقدار من الدقة والكفاءة.

- **إسترجاع المعلومات :** وهي العملية الخاصة بإسترجاع المعلومات التي تم تخزينها عند ظهور الحاجة اليها من قبل المستفيد، و يجب مراعاة عامل الوقت عند إسترجاع المعلومات حتى لا تفقد المعلومات الفائدة المرجوة منها إذا تأخرت عن توقيت الحاجة إليها، والمنظمة التي تتلقى المعلومات وتقوم بتحليلها وتوزيعها إلى مراكز القرار المناسبة وبصورة أسرع من منافسيها يمكنها ذلك من تحقيق ميزة تنافسية وخاصة في البيئات المضطربة، كما أن المنظمة الناجحة إستراتيجيا تعزز من أفكارها التنافسية المبدعة وعلى نحو من السرعة، فهي تستلم التغذية العكسية من السوق بصورة مستمرة وسريعة و من ثم تتكيف لتلك التغذية العكسية في طليعة منافسيها من خلال إستغلال قوة نظام معلوماتها.

المبحث الرابع : نظام المعلومات الوطني

بالنظر إلى الدور الإستراتيجي الذي أصبح يحتله نظام المعلومات الوطني في ظل البيئة التنافسية المرتكزة على التجديد المستمر للمعلومات والمعارف ضمن الحقل التسييري، بإعتبارها من أهم الموارد الداخلية غير الملموسة المساهمة في حصول إقتصاديات الدول على الميزة التنافسية، وبهدف محاولة فهم الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات الوطني و تحليل دوره وأثر فعاليته كمدخل لتشمين دور الموارد والكفاءات، يتطلب الأمر تناول مفهوم نظام المعلومات الوطني وأركانه وخصائصه ومكوناته ومقومات نجاحه .

1- تعريف نظام المعلومات الوطني

لقد سجل بعض علماء المعلومات والإقتصاد في العالمين العربي والغربي موقفهم من نظام المعلومات الوطن، و بينوا وجهة نظرهم من هذا المفهوم المعقد. وعلى الرغم من الأهمية التي حظي بها نظام المعلومات الوطني من لدن الكثير من المفكرين والمنظرين والسياسيين في السنوات الأخيرة إلا أنه لا تزال تتفاوت أساليب معالجتهم في هذا الصدد، فبعضهم تناوله بشكل منفرد بوصفه ظاهرة قائمة بذاتها، والبعض الآخر تناوله ضمن مفاهيم أخرى تتعلق بإقتصاديات المعلومات ، عصر المعل ومات ، وبمجتمع المعلومات، وقطاع المعلومات ، صناعة المعلومات، التخطيط الوطني للمعلومات وفيما يلي أهم المفاهيم التي تناولت المصطلح:

التعريف الاول : ينطوي نظام المعلومات الوطني على تجميع وتنسيق المعلومات المتاحة في المكتبات ومراكز الوثائق والتوثيق ومراكز المعلومات الأخرى محلية ، ونظام المعلومات الوطن لا يشترط أن يكون منظمة أو دائرة محددة، بل هو مجموعة من المراكز والدوائر تعمل بشكل شبكة، وحسب أسس متفق عليها مسبقا تسعى إلى تحقيق التنسيق والتكامل وضمان تدفق المعلومات وإنسيابها [1]

[1] عثمان الكيلاني وآخرون ، المدخل الى نظم المعلومات الادارية ، دار المناهج للنشر ، عمان، الأردن ، ط2 2002، ص73.

التعريف الثاني : فهذا التعريف يتناول نظام المعلومات الوطن ضمن الإطار العام لسياسة المعلومات، حيث ينظر إليه على أنه :" محال يضم كل من علم المعلومات والسياسة العامة، وينظر إلى المعلومات على أنها سلعة وأنا مورد ينبغي إقتناؤها وحمايتها وتقاسمها ومعالجتها وإدارتها مع الآخرين، كما تشير إلى أنه لا توجد في الواقع سياسة واحدة شاملة للمعلومات، بل سياسات تتعامل مع قضايا معينة، وتكون تلك السياسات متداخلة في تغطيتها لمجال المعلومات [1]

التعريف الثالث: يعرف نظام المعلومات الوطني على أنه عبارة عن مجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة ومنظمة الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، و كذا دعم القرار على مختلف المستويات (كلي وجزئي)، و بالتالي فإن كل نظام فرعي من هذه الأنظمة مصمم بحيث يلبي إحتياجات مجموعة من المستخدمين فضلا عن تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث أن كل نظام فرعي يستفيد من مخرجات الانظمة الأخرى .[2]

فمن خلال إستقراء التعاريف السابقة، التي حاولت تحديد مفهوم نظام المعلومات الوطني نستطيع أن نستشف أن نظام المعلومات الوطني يعبر عن سياسة المعلومات التي تشمل الأنشطة الإنتاجية الشاملة، و البنية الأساسية كالبحث والتنمية وتطبيقات التقنية المعلوماتية والتي تعنى بها المؤسسات الحكومية والخاصة التي تنتج المحتوى المعلوماتي، والتي تقدم التسهيلات لوصول المعلومات إلى المستفيدين على المستوى الكلي والجزئي، و تنتج الأجهزة والبرامج التي تساعد على معالجة المعلومات، إضافة إلى خدمات المعلومات الموجهة نحو التطوير الإقتصادي المقصود .

فمن خلال ماسبق فان النظام الوطني للمعلومات عموما يستند على عدد من الأسس والمقومات يمكن إجمالها فيما يلي :

- أن النظام الوطني للمعلومات يتكون من مجموعة من العناصر والأجزاء المختلفة والمترابطة .

- أن الأنظمة الفرعية التي يتكون منها النظام الوطني للمعلومات هي كلها أنظمة معلومات تعمل على جمع ومعالجة وتخزين ونشر البيانات.

- أن هذه الأنظمة الفرعية تعمل بطريقة مستقلة ولكن منظمة من خلال وجود حدود واضحة للنظام؛ وتستفيد من بعضها البعض.

[1] أحمد بدرا و آخرون، السياسة المعلوماتية و إستراتيجية التنمية ، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001، ص 15.

[2] رحيم حسين ، يحي دريس، اهمية نظام وطن للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسعلية :حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف، الجزائر ، يومي 17-18 افريل 2006.

- توفر بيئة خارجية للنظام .

- وجود هدف محدد وواضح لهذا النظام هو التسهيل لمتخذالقرار إختيار أفضل القرارات الإقتصادية الواجب إتخاذها؛

-توفر عمليات الضبط الذاتي والرقابة الداخلية. أن أهم المجالات المستفيدة من هذا النظام في مجالات التوقع وإتخاذ القرارات .

2- أهداف نظام المعلومات الوطني

إن النظر إلى قضية الوعي بأهمية و دور نظام المعلومات الوطني في إقتصاديات الدول، تمثل ضرورة ملحة تستوجب من المختصين وذوي العلاقة إعطائها قدرا من الإهتمام، وتخصيص جزء من أنشطتهم للتوعية والتعريف بالجوانب الرئيسية وتوضيح المفاهيم المختلفة في مجال المعلومات، وبالذات في المجتمعات المتخلفة، حيث مازالوا يجهلون الكثير من العموميات عن هذا القطاع الحمام، على إعتبار المعلومات سلعة مثل بقية السلع يمكن إنتاجها وتجهيزها وتعبئتها في أوعية مختلفة وتسويقها وإستخدامها، ولكن ما يميزها عن السلع الأخرى أقالا تفنى ولا تنضب مع الإستخدام ، بل تنمو بمرور الوقت وتتجدد، كما أن المعلومات ليست سلعة إستهلاكية تنتهي مع الإستعمال، وإنما ه ي سلعة منتجة يجب رعايتها، وتوفير الأجواء لتنميتها بطرحها للإستعمال و الإعتماد عليها بصفتها موردا استثمارا و سلعة إستراتيجية ، وخدمة ، ومصدرا للدخل الوطن ، وعليه فإن نظام المعلومات الوطني يمثل مجالا رحبا يهدف الى: [1]

- تلبية وبصورة شاملة إحتياجات كل المستعملين للمعلومة .

- ضمان العمل الجيد والإستعمال الكلي لكل شبكات الإتصال الممكنة بين مصادر ومستعملي المعلومة الوطنية .

- وقاية و ضمان الإطلاع على كل الوثائق المنتجة داخل الوطن. ضمان ومراقبة لائحة المراجع والمصادر المستغلة لإنتاج المعلومة الإقتصادية .

- ضمان التوافق والتنسيق والربط بين مختلف الأنظمة الفرعية المنتجة للمعلومة الوطنية .

- ضمان التنسيق مع الأنظمة الدولية للمعلومات .

[1] ليلى بن سعادة ، دور المعلومة الاقتصادية في في ميكانزم إتخاذ القرار ، الملتقى حول النظام الوطني للمعلومة الاقتصادية الواقع و الافاق ، يومي 31 جانفي - 01 فيفري 2005، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني ، الجزائر .

- رحيم حسين يحي دريس ، اهمية نظام وطي للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره.

- يهدف إلى توفير المعلومة في المكان المناسب والوقت المناسب و بالكيفية المناسبة .

- توفير معلومات عن المشاكل والإحتياجات المعلوماتية لمختلف القطاعات والفئات.

- يسعى إلى توفير دراسات من شأنها النهوض بعدد من القطاعات .

- يوفر معلومات عن المنافسين الأجنبيين وعن القطاعات التي سوف يعملون فيها والخصائص التي يتميزون بها .

- يساهم في وضع نظام الإنذار المبكر بالأزمات سواء داخلية أو خارجية .

- تحديد ، و إستخدام، و تعزيز المعايير المشتركة التي تشتمل على التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتحميع مصادر المعلومات هدف إستغلالها من أجل المساعدة في عملية صنع القرار وشموليته .

- إزالة الحواجز التي تمنع تبادل المعلومات مع إحترام حقوق ومسؤوليات الأفراد والمؤسسات التي تؤكد خصوصية المعلومات ووحدتها وتشجيع الأسلوب التشاركي ضمن آلية تنسيقية جيدة تتناول القضايا الإجتماعية، و القطاعية، و التنظيمية .

- تشجيع الجهود الرامية لإنشاء بنية تحتية للإتصالات المعلوماتية والتي تعتبر حاجة ملحة من أجل الربط بين المعلومات وتبادلها والجهود الهادفة.

إن الأهداف الرئيسية السالفة الذكر ، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال وضع برامج ومخططات تعمل على ترتيب الإحتياجات حسب الأولوية، حيث يجب على المدى القصير أن تعمل هذه المخططات على تعزيز وتدعيم الهيكلة الحالية والعمل على عقلنتها، وذلك بالتخلص من إزدواجية المهام، أما على المدى الطويل فيجب إنتهاج إجراءات وأساليب تسعى إلى تحديث وتوسيع النظام .

3- وظائف نظام المعلومات الوطني

يقوم نظام المعلومات الوطني بعدة وظائف لضبط المعلومات لا تختلف عن وظائف أي نظام معلومات، حيث تتباين وظائفه بتباين وضعية كل دولة، وذلك بسبب نمو حجم البيانات التي تدور داخل كل دولة ومراكز المعلومات المتوفرة، حيث يقوم نظام المعلومات الوطني بمهمة توفير وجمع البيانات و تجهيز ها وإدارتها وضبطها وتنظيم تبادلها وتحليلها ووضعها في متناول راسمي السياسات ومتخذي القرارات ، وعموما تتلخص وظائف نظام المعلومات الوطني فيما يلي :

- تحديد مطلب المعلومات من داخل الدولة وخارجها .

- تنظيم عملية جمع البيانات من مصادرها المختلفة بما في ذلك تصميم النماذج وتداولها (عنصر المدخلات) .

- الإشراف على عمليات تشغيل البيانات مثل التسجيل و التصنيف والتلخيص والتفسير (عنصر الإجراءات) .

- تحديد نماذج توليد المعلومات للأغراض المختلفة. تنظيم عملية حفظ البيانات والمعلومات بما تتضمنه من تصنيف السجلات والملفات وتحديد أسلوب تضمين البيانات وإستخراج المعلومات منها وتحديثها .

- إعداد تقارير المعلومات حسب الإحتياجات المختلفة وإستخراجها طبقا لحاجة مستخدميها
- تداول وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها وإسترجاع النتائج إلى النظام لضبط المعالجة .

4- مكونات نظام المعلومات الوطني

تختلف بنية ومكونات نظام المعلومات الوطني تبعا لمستويات التقدم والتطور المجتمعات المختلفة، و النظم الإقتصادية السائدة، وظروف و أهداف هذه المجتمعات، وبصفة عامة يتألف نظام المعلومات الوطني من عدة أجزاء أهمها ما يلي : [1]

- مختلف الفئات المنتجة والمستعملة للمعلومة الوطنية .
- مجموع وسائل الإتصال .
- مجموعة أنظمة معلومات.
- الشبكة الوطنية للمكتبات ، مراكز المعلومات الخاصة والعامة ودوائر الأرشيف .
- مراكز الإعلام ومصادر الإعلام الحكومي .
- المعلومات المتعلقة بالجمعيات والهيئات المهنية
- مؤسسات الطباعة والنشر.
- دور الصحافة والمجلات.
- مجموع وحدات المعلومة سواء تعمل بصورة مستقلة أو ضمن مجموعات .

[1] ليلى بن سعادة ، دور المعلومة الاقتصادية في ميكانزم اتخاذ القرار ، مرجع سبق ذكره

علاء السالمي ، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ،2005، ص 77.

فبالنظر إلى الهيكلة الإدارية لنظام المعلومات الوطن ومستوى التنفيذ والتنسيق، فهو يتكون من أنظمة جزئية تعطي من جهة فروع الأنشطة، ومن جهة أخرى كل الوظائف التي تتطلبها حلقة إنتاج المعلومة ومختلف الوثائق .

5- تصنيف نظام المعلومات الوطني :

إستنادا لما سبق يمكن تصنيف مكونات نظام المعلومات الوطني على النحو التالي [1]

- نظام المعلومات الإحصائية : حيث يعتبر الدعامة الأساسية التي يمكن من خلالها تحسيد نظام المعلومات الوطني، ويقصد به مجموعة من عمليات جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات المرتبطة بمجال معين ، والذي يعتبر كأداة لإتخاذ القرار [2] ، وهذه المعلومات تأخذ الشكل الرقمي للمعلومات المجمعة والمنشورة، ويتكون هذا النظام في الغالب من مراكز الإحصاء الوطنية، المراكز الفرعية التابعة للمركز الوطني للإحصاء أو التابعة للوزارات والمديريات المراكز المتخصصة في مجال الإحصاء والتابعة للخواص .

- نظام المعلومات المحاسبية (المحاسبة الوطنية): المحاسبة في نظام معلومات وظيفته الرئيسية هي ضمان جمع و معالجة البيانات المتعلقة بنشاط الأعوان الإقتصاديين خلال الدورة المالية بهدف توليد معلومات دقيقة و موحدة ليتسنى للمهتمين بها الإستفادة منها.

وتعتبر المحاسبة الوطنية كنظام معلومات يسمح بتعريف، قياس، و تصنيف و تسجيل عمليات بهدف توليد معلومات قادرة على تحليل الحياة الإقتصادية ومعرفة محموع القنوات الإقتصادية وارتباطاتما ، بالشكل الذي يسمح بتكميم وتسجيل كل العمليات ذات الطابع الإقتصادي التي تمت خلال فترة زمنية معينة في بلد معين ضمن إطار محاسبي مشترك ودقيق، حيث يمكن أن يشتمل هذا النظام على معلومات تخص :

- المؤشرات الإقتصادية الكلية (الناتج الداخلي الخام ، الناتج الوطني الخام ، العائد الوطني ، الإستهلاك ، الإستثمار).
- جدول العمليات المالية.
- جدول المدخلات والمخرجات.

[1] رحيم حسين بحي در بس، اهمية نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حالة الجزائر ،، مرجع سبق ذكره، بتصرف

[2] Dahman Madjid , Le Système National D'information Economique:Eléments Pour Une Modalisation Globale, Séminaire Snie Etat Et Perspectives, Serist, Alger,31/01-01/02/2005.

- **نظام المعلومات الادارية (التسييرية) :** هو أحد مكونات نظام المعلومات الوطني الذي يهتم بجمع و تصنيف و معالجة المعلومات الصادرة عن الهيئات الإدارية والمتعلقة أساسا بالقوانين واللوائح والتنظيمات الجديدة، أو الإمتيازات المقدمة أو الإستثناءات المعلنة، وكذا السياسات العامة و تحويلها إلى معلومات و توصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراقا، و يعبر عن هذا النظام كل من :

- الأجهزة الحكومية المعنية (المالية، السياحة ، الزراعة والصناعة ، الإستثمار ... إلخ).

- المديريات التابعة للوزارات (جهوية أو محلية).

- المراكز المختصة والجمعيات المهنية.

- **مراكز البحث والتوثيق :** وتتمثل في مجموع المخابر المكلفة بالبحث ، سواء كانت هذه المخابر مستقلة أو تابعة للجامعات، كما ينطوي تحت هذا العنصر المكتبات الوطنية أو المكتبات الجامعية بالإضافة إلى كل مراكز التوثيق.

- **أنظمة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات :**وتعبر عن عناصر تشغيل نظام المعلومات الوطني المتمثلة في المكونات المادية التي تتضمن الأجهزة والبرامج الأساسية و شبكات المعلومات ووسائل الإتصال عن بعد... الخ، حيث تعتبر هذه الأنظمة المحرك الرئيسي لنظام المعلومات الوطني وذلك لما توفره من مزايا شي لعلها سرعة الإتصال والتوصيل .

الشكل (06) : مكونات نظام المعلومات الوطني

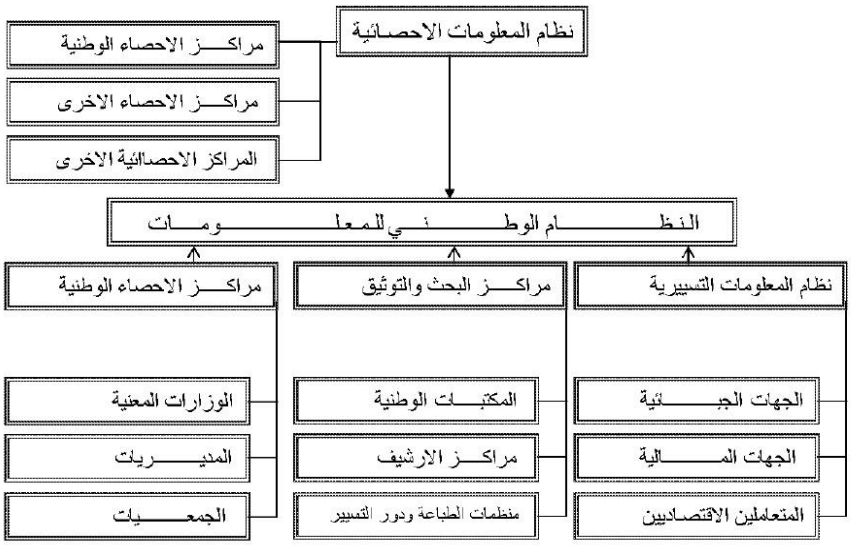

المصدر : – رحيم حسين ،يحي دريس، اهمية نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :حالة الجزائر ، جامعة الشلف، مرجع سبق ذكره،بتصرف.

الفصل الثاني

نظام المعلومات الإحصائي في الجزائر

تمهيد :

في ظل جملة التحولات التي شهدتها إقتصاديات دول العالم خلال السنوات الأخيرة ، والتي مست مختلف مناحي الحياة المعاصرة في جميع دول العالم على إختلاف تركيباتها و مستويات تقدمها، أين أصبحت تحتل قضية التخطيط الوطني للمعلومات مكانة بارزة وتحدية هامة، لاسيما في ظل الإنفتاح السريع والمضطرد لإقتصاديات العالم الذي يتخذ من إقتصاد المعلومات مرتكزا له، وما أفرزه هذا الاخير من متغيرات أثرت بشكل كبير على أسلوب ونسق العلاقات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية لدى سائر الأمم، الأمر الذي حتم على الكثير من الدول بذل المزيد من الجهود من أجل وضع سياسة وطنية للمعلومات تعمل على توسيع تنويع مجالات تدفق المعلومات، وتنمية المعايير والإجراءات التي تزيد من سهولة الحصول على المعلومات، وتشجيع القدرات المحلية من أجل جمع وحشد المعلومات، ليتم الإرتقاء بإقتصاديات الدول بصورة فعالة على كافة المستويات والقطاعات، وهذا من خلال الإهتمام بإرساء المقومات الأساسية لبناء نظام معلومات وطني يضمن توفير كم هائل من المعلومات كفيل بحل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية .

سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الإستراتيجية الوطنية للنظام الإحصائي .

المبحث الثاني : الاطار القانوني للمنظومة الاحصائية في الجزائر.

المبحث الثالث : الديوان الوطني للاحصائيات .

المبحث الأول : الإستراتيجية الوطنية للنظام الإحصائي [1]

تعتبر الإستراتيجية الإحصائية ضرورة هامة لأي نظام إحصائي لتحقيق التطلعات والرؤى التي يطمع النظام الإحصائي من خلالها تحقيق أهداف واضحة ومعقولة ، إذ تعتبر الإستراتيجية الإحصائية خطة طويلة الأمد تهدف لتحقيق أهداف معينة ضمن الموارد المتاحة في ضل التغييرات المستمرة في كافة الجوانب الحياتية وهي أداة يمكن استخدامها في تغيير السياسات المختلفة لإرساء مبادئ التخطيط العلمي المبني على حقائق رقمية.

أوصى منتدى باريس 12 بضرورة عمل جميع الدول على تطوير استراتيجيات وطنية لنظمها الإحصائية بحيث يكون إعداد مثل هذه الاستراتيجيات الخطوة الأولى لضمان تطوير نظام إحصائي وطني قوي يتلاءم مع روح العصر ومتطلباته في مجال الإحصاء . وفي هذا الإطار أبدى منتدى باريس 12 استعداده الكامل لتوفير المساعدات الفنية للدول التي تحتاج إلى مساعدة في إعداد إستراتيجياتها وتم في نفس الوقت أيضا تكليف مجموعة من الخبراء لإعداد دليل مرجعي حول كيفية إعداد الاستراتيجيات لمساعدة الدول في إعداد استراتيجياتها وفقا لآلية موحدة ، حيث تم إعداد الدليل وتعميمه للاستخدام من قبل جميع الدول. يتطرق هذا الدليل إلى شرح مفصل للمراحل التي يجب إتباعها لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإحصاء .

1- أسباب وضع إستراتيجية وطنية للنظام الإحصائي :

إن نجاح أي إستراتيجية تعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق الأهداف الرئيسية للإستراتيجية ، كما ينبغي أن تكون هذه الأهداف خلاقة وموجهة نحو المستقبل ، وترمي إلى حل المشاكل التي تعاني منها الأنظمة الإحصائية والتي تتمثل فيما يلي :

- توسيع قاعدة مستخدمي البيانات والتركيز على تحديد احتياجاتهم من البيانات.
- دعم النظام الإحصائي الوطني من خلال توفير التشريعات اللازمة، الموظفين المؤهلين، المعدات والأجهزة .
- مواءمة وضع معايير وتنسيق الأنشطة الإحصائية الخاصة بمنتجي البيانات في الدولة للإنتاج مجموعا من الإحصاءات تتميز بالترابط والتكامل للاستخدام المحلي والإقليمي والدولي
- التدريب والتأهيل الإحصائي وتنمية القد ارت الإحصائية.
- تعزيز الثقافة الإحصائية.

[1] أمانة منتدى paris 21 " دليل تصميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات " 8 نوفمبر 2004.

- توزيع نطاق نشر البيانات.

2- خطوات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإحصاء ميدانيا [1] **:** لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإحصاء تدعو أمانة المنتدى PARIS 21 بإتباع المراحل الآتية والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي :

الشكل (07): مراحل إعداد إستراتيجية وطنية للإحصاء.

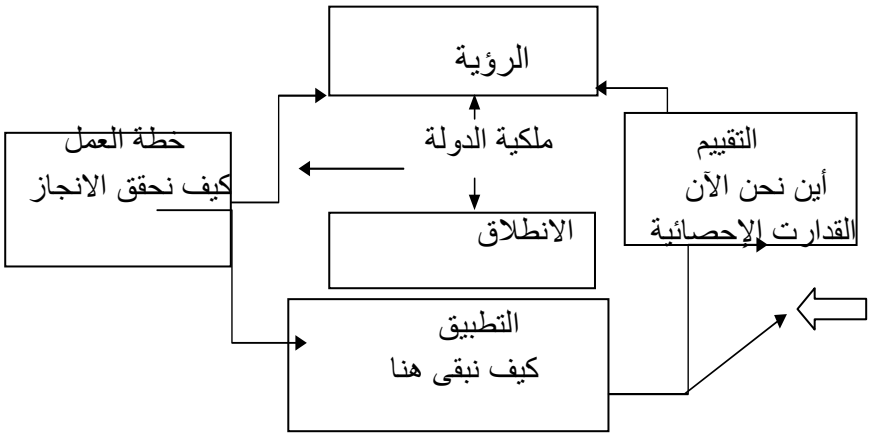

2-1 المرحلة الأولى : تصميم خارطة الطريق للإستراتيجية الوطنية لتطوير النشاط الإحصائي

إن مرحلة تصميم خارطة الطريق لتنفيذ إستراتيجية وطنية لتطوير النشاط الإحصائي من أهم مراحل تنفيذ الإستراتيجية وهي مرحلة وضوح الرؤية والرسالة. إذ يتطلب بالضرورة اتخاذ القرار بشكل رسمي من طرف السلطات أومن طرف الوزير المسؤول عن النشاط الإحصائي. فنجاح المراحل التالية يتوقف على نجاح هذه المرحلة.

2-2 المرحلة الثانية: تقييم الوضع الحالي للنظام الإحصائي الوطني

بعد تصميم خارطة الطريق لإستراتيجية تطوير النشاط الإحصائي يفترض البدء بإعداد دراسة معمقة تقيّم واقع النظام الإحصائي من منظور كل من منتج ومستخدم البيانات في ضوء المعايير والأطر الدولية.

يجب أن تتميز هذه الدراسة بالموضوعية والواقعية والاستقلالية والنقد كما يجب أن تبين في عرضها :

[1] أمانة منتدى paris 21 " دليل تصميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات " 8 نوفمبر 2004، مرجع سبق ذكره.

- جمع وتحليل الوثائق الموجودة ودراسة وتحليل العناصر الحالية التي تؤثر وتتأثر بها هذه العلاقة والوقوف من خلال هذا التحليل المفصل على عناصر القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات.
- تحديد مدى رضى المستخدمين ، والحاجة الحالية والمستقبلية للإحصاءات وتحديد الفجوات بالبيانات الموجودة.
- التعريف بالهياكل التنظيمية للجهاز الإحصائي والتشريعات الخاصة به.
- تقييم معدلات الاستجابة بين مزودي البيانات والمنتجين.
- تقييم أساليب ونوعية الإحصاءات وتنسيق الوصول للبيانات الواردة من كافة المنتجين بسهولة.
- مراجعة التشريعات الداعمة للنظام الإحصائي والروابط والترتيبات التنسيقية.
- تقييم العوامل التنظيمية باستخدام مجموعة من الأدوات كتحليل نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديد.

3-2 المرحلة الثالثة: تطوير الرؤية والخيارات الإستراتيجية: تبنى هذه المرحلة على :

- تحديد رؤية ورسالة متفق عليها.
- الاتفاق على نتائج مرغوبة.
- وضع الاستراتيجيات والأولويات واستخدام البدائل لتحقيق الرؤية والنتائج.

4-2 المرحلة الرابعة: تحضير الخطة التنفيذية

تهدف هذه الخطة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية وترجمة الرؤية إلى أنشطة تفصيلية وإجراءات تنفيذية توضح بدقة أكثر ما الذي يجب عمله. أيضا هده المرحلة تهدف إلى موازنة الاتساع والنوعية والمرونة وتكون أكثر دقة من حيث تحديدها بوضوح المواعيد والتكلفة. تقدير كلفة وتمويل هذه الإستراتيجية تختلف قيمتها بحسب المبدأ الذي يعتمده فريق الإعداد في التقدير.

يستند هذا الفريق في اتخاذه لقرار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء على أسلوب تحليل التكاليف والمنافع لأنشطة الخطة التنفيذية حيث يحدد من خلاله المنافع المباشرة وغير المباشرة المتحصل عليها جراء تنفيذ الخطة ومقارنتها مع جميع التكاليف المترتبة عن ذلك وعندما تغلب منافعها تكاليفها المستوجبة فإنه يتخذ قرار بتنفيذ الإستراتيجية. ويعتبر تنفيذ خطة العمل من مسؤولية جهاز الإحصاء الوطني والمؤسسات الأعضاء في النظام الوطني للإحصاء.

5-2 المرحلة الخامسة: التنفيذ،المراقبة والتقييم: يجب متابعة التنفيذ لكافة النشاطات الإحصائية المقررة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء ليتضح الآثار التي أنتجتها تلك الخطة. بعد تمكن الجهاز الإحصائي من تنفيذها وتحقيق أهدافه من خلالها ضمن الوقت المحدد والموازنة المحددة. ويتأتى أقصى نجاح هذه الإستراتيجية في الغالب من التصميم المحكم والإدارة الدقيقة لعملية التخطيط الاستراتيجي لذلك فإن تنفيذ الخطة الإستراتيجية يحتاج إلى إدارة فعالة تأخذ الأدوار والمسؤوليات الخاصة بتنفيذ الإستراتيجية تقوم بالمهام التالية:

1. تحديد أهداف المؤسسية للجهاز الإحصائي.
2. تحقيق الرؤية المؤسسية ومدى إيمانها بتلك الرسالة من جهة ، وعلى قدرة الأفراد المشاركين في وضع القرار المؤسسي و إيمانهم بتلك الرؤية والسعي لتحقيقها من جهة أخرى.
3. توفير الاحتياجات المادية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الإحصائية حسب الجدول الزمني لها دون تأخير.
4. اشتراك وتحفيز العاملين في ترجمة وترتيب خطط الهيئات وخطط تنفيذ النظام في برامج عمل سنوية وأهداف لكل مجال عمل وإلى خطط لعمل الأفراد وأنظمة الترقية والحوافز.

- إن الرقابة على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء ضرورة لا بد منها فهي تحقق فوائد عديدة تتمثل فيما يلي :

1. التأكد من أن أهداف الإستراتيجية المعلنة قد تحققت
2. التأكد من أن خطط الإستراتيجية قد وضعت موضع التنفيذ بالطريق الصحيح
3. التأكد من أن عملية تنفيذ الإستراتيجية تسير على المسار الصحيح
4. الوقوف على المشكلات والعقبات التي تعترض النشاط الإحصائي بقصد تذليلها
5. التحقق من أن القوانين الإحصائية مطبقة تماماً بغير إخلال وأن القرارات الصادرة محل احترام من الجميع.

3- المحاور الإستراتيجية الوطنية للنظام الإحصائي

حددت أمانة المنتدى paris 21 أربع محاور لتحقيق هذه الأهداف[1]. سنقوم بتلخيصها في الجدول التالي :

جدول (01) : المحاور الإستراتيجية الوطنية للإحصاء (الأهداف الرئيسية و العملية) .

المحور	الاهداف الرئيسية	الاهداف العملية
المحور الأول	تحسين تنظيم النظام الوطني للإحصاء وتعزيز القدرات المؤسسية والتنسيق الإحصائي	ـ إعادة تنظيم النظام الوطني للإحصاء ـ التحسيس بأهمية الإحصاء وتشجيع بروز مجتمع مستعد لاستخدام المعلومات الإحصائية ـ وضع إدارة مؤثرة للنظام الوطني للإحصاء ـ تطوير التنسيق وتعزيز التعاون والشراكة
المحور الثاني	تطوير الإنتاج الإحصائي وتحسين الجودة والنشر	ـ توجيه الإنتاج نحوتلبية الطلب ـ تطوير وتعزيز البنى التحتيةوطرق إنتاج الإحصاء ـ تحسين تغطية وتجزأة المعطيات ـ ترقية تقنيات أرشيف ونشر المعطيات
المحور الثالث	ترقية تحليل المعطيات	ـ تحسين المستوى التحليلي للنشرات الجارية للنظام الوطني للإحصاء ـ ترقية التحليل المعمق للمسوح والتعدادات
المحور الرابع	تنمية المصادر البشرية والمادية والمالية	ـ تعزيز القدرات البشرية ـ تعبئة الموارد المالية ـ دعم وعصرنه وصيانة أدوات العمل

[1] أمانة منتدى paris 21 " دليل تصميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات " 8 نوفمبر 2004، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للمنظومة الإحصائية في الجزائر

يعتبر وضع الإطار القانوني للنظام الإحصائي من الأدوات الأساسية لعمل أي حكومة تحاول أن ترشد قراراتها وتحسن أداءها وهو يمثل أيضا مادة أساسية لتوفر أرضية مشتركة للنقاش الحر العقلاني للقضايا الجوهرية التي تهم المجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

كما يشكل أداة مهمة في ترسيخ الديمقراطية ومبدأ المحاسبة و الشفافية ؛ إذ أن وضع الإطار القانوني المحدد والدقيق يتيح لنا مراقبة وتقييم النشاط الإحصائي والتقدم الذي تنجزه الأجهزة الإحصائية الحكومية والخاصة عبر الزمن بشأن الأهداف والنتائج الإحصائية التي تم منح النظام الإحصائي الثقة على أساسه.

يعتبر وضع إطار قانوني مركز اهتمام الإحصائيين والمسؤولين في الدولة ، ولهذا يفترض في تصميم هيكل نظامي يعزز كافة النشاطات التي تنشأ بين منتجي البيانات والمستخدم بهذه البيانات ، متغلباً على صعوبات إدارة وتنفيذ العملية الإحصائية ، مدعماً الخدمات النفعية التي يقدمها هذا النظام لمستخدمي البيانات سواء من تزويد المسؤولين بالبيانات الإحصائية اللازمة لعملية التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات .، أو مساعدة الباحثين والدارسين في إجراء العديد من الدراسات والبحوث العلمية المفيدة.

أولا : أهداف وضع إطار قانوني للمنظومة الاحصائية :

انطلاقا من ما سبق يمكن أن نلخص أهداف وضع إطار قانوني فيما يلي :

1. إعطاء النشاط الإحصائي في البلد أساسا قانونيا صلبا .
2. إنشاء إطار مؤسسي للتنسيق بين منتجي البيانات الإحصائية المختلفة والحوار والتشاور بين جميع الشركاء المعنيين (المنتجين والمستخدمين)
3. تعزيز النشاط الإحصائي في القطاع العام وتعزيز النشاط الإحصائي في القطاعين الخاص وشبه العام .
4. تحسين درجة التغطية للنشاط الاقتصادي والاجتماعية للسكان وإدماج برنامج النشاط الإحصائي كجزء من الإستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .
5. تعزيز وظيفة التحليل الإحصائي وضمان انتظام ونوعية نشر الإحصائية .

6.ضمان طبيعة الموارد البشرية في الأعمال الإحصائية الوطنية، والمضي قدما في عملية الترقية لجميع الهياكل الإحصائية .

7.التوصل إلى نظام فعال ، أي نظام يضع في متناول الجمهور بيانات إحصائية واقتصادية واجتماعية موثوقة ومتسقة ، والمتقدمة علمياً وكل مستخدم يمكن استخدامها وفقا لاحتياجاته الخاصة .

ثانيا : الإطـــار القانوني :

لتطوير المنظومة الإحصائية وتحديد مهامها سعت السلطات الجزائرية المختصة في التشريع بإصدار عدة أوامر و مراسيم (جديدة أو معدلة) منظمة للنظام الإحصائي وتحديد مبادئ النشاط الإحصائي.، نذكر منها :

- مرسوم تشريعي[1] رقم 62- 557 المؤرخ في 22 سبتمبر 1962: احتوى هذا المرسوم على 31 مادة وهي نفس المواد التي أصدرتها الإدارة الفرنسية وطبقتها في جمع البيانات الإحصائية حيث تطرق الى تفصيل المبادئ العامة للإحصاء (تنسيق وتنظيم الدراسات الميدانية ـ مرا قبة جمع البيانات ـ التسجيل الإحصائي للأبحاث الميدانية ـ إلزامية الإجابة والسرية الإحصائية)
- قانون[2] رقم 64- 91 مؤرخ في 4 مارس 1964: نص على إنشاء المحافظة الوطنية لتعداد السكان. كلفت هذه الأخيرة بتحضير وتنفيذ كل مراحل تعداد 1966 وتحديد تكلفة هذه العملية وصياغة قانون يتضمن طريقة تنظيم عملية التعداد وإلزامية الإجابة مع الحفاظ على سرية البيانات .

يعتبر هذا القانون بداية تمهيدية لتنظيم النظام الإحصائي حيث تمت خلاله بعض الدراسات والبحوث الإحصائية من أهمها إجراء عملية تعداد السكان والسكن (مسح شامل للسكان) نفذ خلال عام 1966 م. وكذلك القيام بدراسات أولية بنيت على تقديرات ومؤشرات إحصائية ومقارنات. كما تم تنفيذ حصر للمؤسسات الخاصة. وتنفيذ المسح الوطني للسكان.

- قانون[3] متعلق بتسجيل الواقعات الحيوية (فبارير 1970): ساهم إصدار قانون الحالة المدنية بتحسين مستوى تسجيل الأحداث الديمغرافية وبدوره أدى كذلك إلى تطوير نوعية الإحصاءات الحيوية حيث تطرق هذا القانون إلى إلزامية تصريح الولادات والوفيات والزواج في مصالح الحالة المدنية وملأ استمارات إحصائية لهذه الوقائع.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد رقم 18، ص 283 لسنة 1962.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد رقم 19، ص 189 لسنة 1964.
[3] عبيد الشافعي (2008)" قانون الأسرة ، ملحق بقانون الحالة المدنية وقانون الجنسية الجزائرية"، دار الهدى، عين مليلة -الجزاءر

• مرسوم[1] رقم 70- 159 مؤرخ في سنة 1970 : حدد اختصاصات مديرية الإحصاء ومبادئ جمع المعلومات الإحصائية.

• مرسوم تشريعي[2] رقم 71-131 المؤرخ في 13 ماي 1971: المتعلق بترتيب تنظيم التنسيق و إلزامية إجراء الإحصاء.

• مرسوم تشريعي[3] رقم 82- 489 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982: تعتبر مواد هذا المرسوم قاعدة أساسية لتنظيم المنظومة الإحصائية حيث نص هذا الأخير على إنشاء أول مؤسسة عمومية ذات طابع إدارية ومركزي للإحصاء تتمتع بالاستقلالية المادية (الديوان الوطني للإحصائيات)

• في نفس السنة أصدرت السلطة مرسوم تشريعي آخر تحت رقم 82- 490 :المتضمن قرار توقيف الأعمال التي يمارسها المحافظ الوطني للإحصاء والتحقيقات الإحصائية ابتدءا من 1983، وتحويل كل الأملاك والوسائل والأعمال المتعلقة بالعمليات الإحصائية مثل التعدادات والتحقيقات الإحصائية المستخدمين التابعين أو المسيرين من طرف المحافظ الوطني للإحصاء والتحقيقات الإحصائية .

• مرسوم تشريعي[4] رقم 85-269 المؤرخ في 15 ديسمبر 1985: يسند هذا المرسوم إلى الوزير الأول سلطة الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات. و إلغاء جميع أحكام المرسوم السابق المتعلقة بالوصاية والإشراف .

• مرسوم تشريعي رقم 85-311 المؤرخ في 17 ديسمبر1985:تضمنه تعديل مادتين (5 و 8) من المرسوم التشريعي 82 -489. هاتين المادتين حددتا المهام والصلاحيات الجديدة للديوان الوطني للإحصائيات.

أيضا هذا المرسوم نص على تنظيم الداخلي للديوان الوطني للإحصائيات في شكل مديريات وأقسام ومكاتب بقرار وزاري مشترك بين الوزير الوصي والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

• قانون[5] 86-09 مؤرخ في 29 جوان سنة 1986:يتعلق بالإحصاء العام للسكان والسكن ملاحظة : لم يتم تعديل هذا القانون الى هذا التاريخ ، ومازالت عمليات التعداد تنسق وتنفد على أساسه .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " يتضمن اختصاصات كتابة الدولة للتخطيط" العدد93، ص 1381 لسنة 1970
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " ترتيب تنظيم التنسيق وإلزامية إجراء الإحصاء" العدد41، ص 649 لسنة 1971
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " يتضمن إنشاء الديوان الوطني للإحصاء" العدد54، ص 3490 لسنة 1982
[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " العدد53، ص 1905 لسنة 1985
[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية" يتعلق بالإحصاء العام للسكان والسكن" العدد 31 .ص 1230 لسنة 1986

- مرسوم 87- 98 مؤرخ في 28 أب ريل سنة 1987 :يعدل هذا المرسوم أحكام المادة 8 من المرسوم رقم 82- 489 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للإحصائيات.
- مرسوم تشريعي رقم 87- 269 مؤرخ في 15 ديسمبر سنة 1987 : ينص على إسناد الوصاية على الديوان الوطني للإحصاء إلى الوزير الأول .
- مرسوم تنفيدي رقم 89- 88 مؤرخ في 13 جوان سنة 1989: يسند إلى المندوب للتخطيط الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات .
- مرسوم تشريعي[1] رقم 94-01 المؤرخ في 15 يناير 1994: تكون هذا المرسوم من 64 مادة قسمت على 10 فصول . حدد فيه مهام ومكونات المنظومة الإحصائية. كما تطرق الى تعريف المبادئ العامة للإحصاء (التسجيل الإحصائي، السرية، النشر، الإلزامية ،الإجابة) . أي بمعنى آخر، تم إعادة تنظيم الجهاز الإحصائي وتم توسيع صلاحيات الديوان الوطني للإحصائيات.
- مرسوم تشريعي[2] رقم 95- 159 المؤرخ في 3 جويلية 1995 :يتضمن التشخيص القانوني للمؤسسة المركزية للإحصاء تحديد مقرها والمهام المخولة لها؛ يتضمن التنظيم الداخلي للمؤسسة و تنظيم المجلس التوجيهي .
- مرسوم تنفيذي رقم 95 -160 مؤرخ في 4 محرَم عام 1416 الموافق 3 يونيو سنة 1995 : تطرق هذا المرسوم الى الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني للإحصاء ونشاطه .
- مرسوم تنفيذي[3] 95-447 موافق 25 ديسمبر سنة 1995: تضمن تعيين أعضاء المجلس الوطني للإحصاء لمدة أربع سنوات. يتكون المجلس من 43 عضوا من بينهم 33 من جنس ذكر .

رغم تعيين المبكر لتشكيلة المجلس الوطني للإحصاء إلا أنها لم تزاول مهامها. وجمد نشاط المجلس الوطني للإحصاء إلى غاية 2008 .

- مرسوم رئاسي رقم 06 -346 المؤرخ في 9 رمضان عام 1427 الموافق أكتوبر سنة 2006 : يتضمن إنشاء المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف ومهامها وتنظيمها. من الجانب الاحصائي يكلف هذا المرسوم ممارسة المحافظ العام للتخطيط والاستشراف صلاحيات الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات وكذلك على رئاسة المجلس الوطني للإحصاء.
- مرسوم تنفيذي رقم 08 -150 المؤرخ في 21 ماي سنة 2008:يتضمن تعيين 73 عضوا في المجلس الوطني للإحصاء .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " يتضمن تعديل المنظومة الإحصائية" العدد03، ص 08 لسنة 1994
[2] الرسمية للجمهورية الجزائرية "يعدل القانون الأساسي للديوان الوطني للإحصائيات" العدد31 لسنة 1995
[3] جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية" تضمن تعيين أعضاء المجلس الوطني" العدد 81 ص 17 لسنة 1995

• مرسوم تنفيذي[1] رقم 10-282 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010: يتضمن إنشاء وزارة الاستشراف والإحصاء وتحديد مهامها وهياكلها. و يحدد صلاحيات وزير الاستشراف والإحصائيات، من بين صلاحياته يتولى تطوير المعلومة الإحصائية ودعم منظومة الإحصاء الوطني .

• مرسوم تنفيذي[2] رقم 20-263 المؤرخ في 05 ديسمبر 2020 يتضمن صلاحيات وزير الرقمنة والاحصائيات .

• مرسوم تنفيذي[3] رقم 20-264 المؤرخ في 05 ديسمبر 2020 يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الرقمنة والاحصائيات.

• مرسوم التنفيذي رقم 20-366 المؤرخ في 8 ديسمبر2020 ، وبناء على المادتين 99-4 و143 منه يعدل القانون الأساسي للديوان الوطني للإحصائيات ويرسم إسناد سلطة الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات من وزارة المالية إلى وزارة الرقمنة والإحصائيات .

• مرسوم تنفيذي [4] رقم 21-246 المؤرخ في 02 جوان 2021 المتضمن تنظيم المجلس الوطني للاحصاء وعمله .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية" يحدد صلاحيات وزير الإستشراف والاحصائيات " العدد 07 ص 14 لسنة 2010

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية" يحدد صلاحيات وزير الرقمنة والاحصائيات " العدد 74 ص 06 لسنة 2020

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية" تنظيم الادارة المركزية لوزارة الرقمنة والاحصائيات " العدد 74 ص 08 لسنة 2020

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية" المتضمن تنظيم المجلس الوطني للاحصاء وعمله ." العدد 45 سنة 2021

المبحث الثالث : الديوان الوطني للإحصائيات

تعتبر الأجهزة الإحصائية في جميع دول العالم مؤسسة أساسية من مؤسسات المجتمع ،من حيث هي مكلفة في الغالبية بمهمة توفير البيانات والإحصاءات الضرورية لصانعي السياسات التنموية والتخطيطية في أية دولة، وتتولى الحكومات توفير كافة الوسائل المادية والمعنوية من أجل إنجاح مهام الأجهزة الإحصاء في دولها ، والقيام بالمهام المكلف بها بشكل موضوعي وفعال وعلمي وذلك اعترافاً منها بأهمية دور هذه الأجهزة .

يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات حسب المرسوم التشريعي الصادر في سنة 1994 الركن المحوري في النظام الإحصائي الرسمي في الجزائر لكونه هو المنتج الرئيسي والوحيد للبيانات الإحصائية (باستثناء ما تنتجه وزارات أخرى من إحصائيات والذي يتم وفق برنامج عمل ومنهجية متفق عليها مع الديوان).

ويبين القانون أن أول مهمة من مهمات هذه المؤسسة هوإنشاء نظام إحصائي شامل وموحد يكون بمثابة أداة تحث تصرف مستخدمي البيانات من وزارات ومؤسسات عمومية أوخاصة. وبعبارة أخرى ، إن النظام الذي يعتمد عليه الديوان الوطني للإحصائيات نظام مركزي إذ يتولى جمع ومعالجة ونشر كافة الإحصائيات الرسمية من مصادرها الأساسية أو الثانوية .

1- نشأة الديوان الوطني للإحصائيات:

عن طريق المرسوم التشريعي[1] رقم 82- 489 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 والذي تم تعديله وتكميله بمرسوم N° 85311 du 17/12/1985 تم إنشاء الديوان الوطني للإحصاء. هذا الجهاز هو المسؤول عن تنظيم وتنسيق الأعمال الإحصائية أي بتحضير و تنفيذ العمليات الكبرى (التعداد وسجلات الحيوية و المسوحات الميدانية). من أهم أعماله تعداد 1987، تعداد 1998 وتعداد 2008 وعدة مسوحات ميدانية .

[1] مرسوم تشريعي رقم 82 489 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " يتضمن إنشاء الديوان الوطني للإحصاء" العدد54، ص 3490

يتألف هذا المرسوم التشريعي من اربعة أبواب جمعت 30 مادة حيث أن :

- **الباب الأول** تطرق إلى :

أ .التعريف بهوية المؤسسة العمومية للإحصاء وتحديد مقرها و ومهامها: تسمى المؤسسة العمومية باسم الديوان الوطني للإحصائيات ، ويتمركز الديوان في الجزائر العاصمة مع إنشاء اربعة ملاحق جهوية أخرى في مدينة الجزائر ،وهران، قسنطينة و ورقلة، تكلف وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بالوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات.

مهام الديوان الوطني للإحصاء:

1. يكلف الديوان الوطني للإحصاء بمهمة انجاز جميع الأعمال الإحصائية الضرورية لإعداد التخطيط الوطني ومعرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي. يتم تطبيق الأعمال الإحصائية وفقا للقوانين والتنظيمات ، ووفقا للسياسة الوطنية .
2. يقوم بتطوير وتقديم المعطيات الإحصائية التي تسمح بوصف المسار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .
3. يساهم على الصعيد التقني في توقع الإحصاءات الوطنية .
4. يجري دراسات وتحقيقات إحصائية وطنية و جهوية أو قطاعية ذات طابع ديموغرافي أو اقتصادي أو اجتماعي .
5. ينظم ويطور نشر الإعلام الإحصائي .
6. يساهم في معرفة دوائر الإعلام الإحصائي وتحسينها .
7. يتناول الأعمال المرتبطة بهدفه ويعالجها ويحللها عن طريق الإعلام الآلي .
8. يجمع ويستغل ويحلل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالوقائع الديموغرافية المسجلة في مصالح الحالة المدنية .
9. ينجز الأعمال الخاصة بحسابات المؤشرات المتعلقة بالأسعار .
10. ينشئ و يسير الفهارس الإحصائية لتأدية مهمته.

11. يساعد المصالح التابعة للوزارات أو الولايات في طبع أعمالها الإحصائية ونشرها. أيضا يعد وينشر طرائق تنظيم العمليات المتعلقة بالتقنيات الحديثة في مجال التحقيقات والإحصاء .
12. يساهم في تجديد معلومات المستخدمين المكلفين بجمع معطيات هذه التقنيات الجديدة و استغلالها، وفي تحسين مستواهم .

- **الباب الثاني :** يعرف اختصاصات الديوان الوطني للإحصاء وتنظيمه من أهمها :

1. تحديد مهام واختصاصات المدير العام للديوان الوطني للإحصائيات .
2. ممثلي مختلف الوزارات المشرفة على الديوان الوطني للإحصائيات
3. تعيين مجلس الإدارة من طرف الوزير ويتولى المدير العام أمانة مجلس الإدارة.

يجتمع مجلس الإدارة على الأقل مرتين في السنة ولا تصح المداولات إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل .

4. النظام الداخلي للديوان الوطني للإحصائيات، برنامج النشاط السنوي ، مشروع ميزانية التسيير والتجهيز وحسابات السنة المالية
5. برامج توظيف المستخدمين وتكوينهم .

الباب الثالث : يشمل الأحكام المالية ، حيث تتكون إيرادات الديوان الوطني للإحصائيات من الإعانات المسجلة في ميزانية الدولة ،الإعانات التي تقدمها الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ،عائد الدراسات والخدمات و المنشوارت ومن هبات والوصايا، كما تخص هذه الإعانات مصاريف التسيير والتجهيز .

الباب الرابع والأخير : وينص على إلغاء أحكام المرسوم رقم 64- 120 (1964) والمرسوم 135 - 71 (1971).

- المرسوم التنفيذي رقم 20-366 المؤرخ في 8 ديسمبر2020 ، يعدل القانون الأساسي للديوان الوطني للإحصائيات ويرسم إسناد سلطة الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات من وزارة المالية إلى وزارة الرقمنة والإحصائيات .

2- الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للإحصائيات[1] : يجسد التنظيم الداخلي للديوان الوطني للإحصائيات في الشكل التالي :

الشكل (08) : الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للاحصائيات

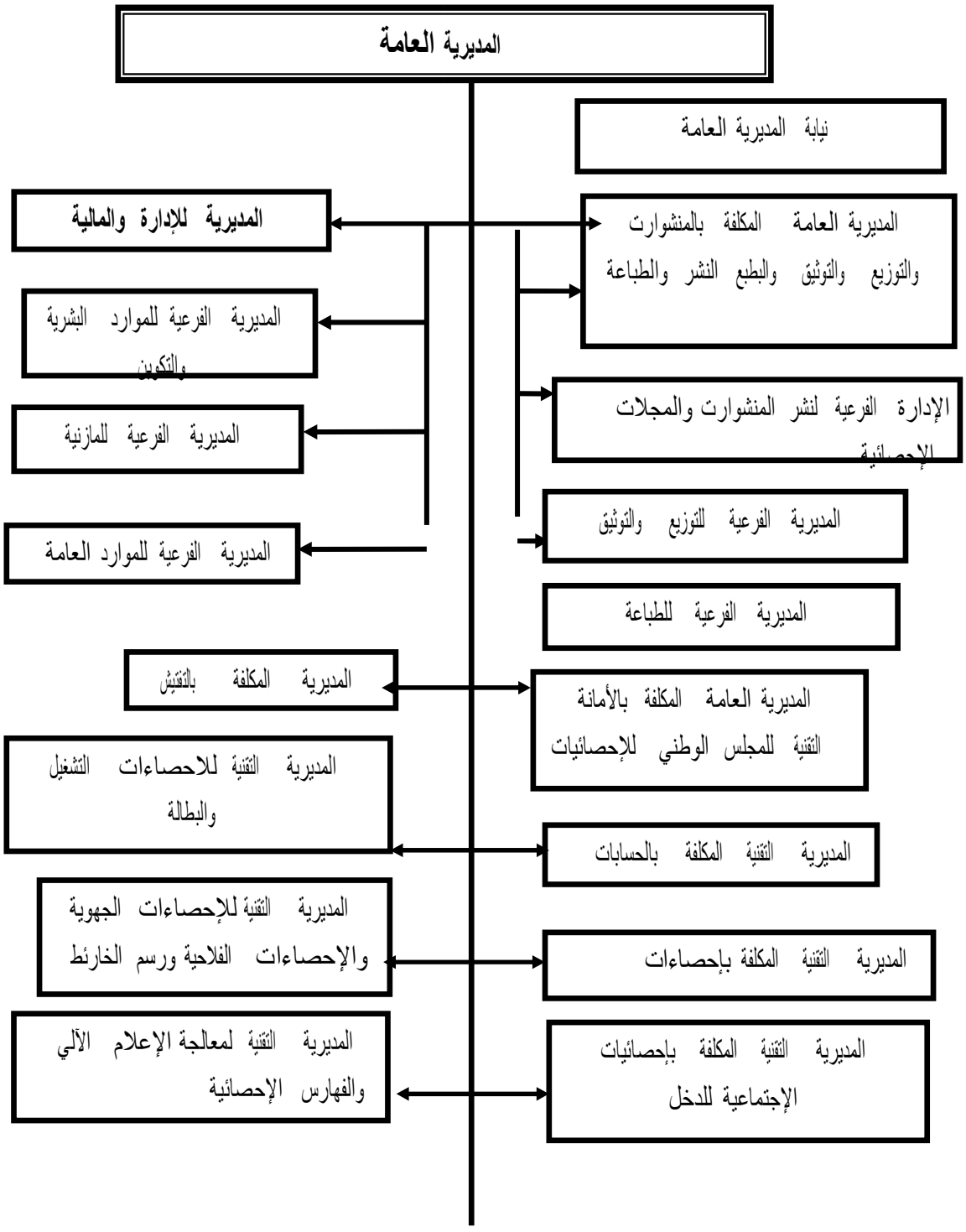

[1] ONS : "Annuaire Statistique de L'Algérie'". Résultats 2007-2007. Edition 2011.p18

3- طبيعة النظام الإحصائي :

النظام الإحصائي في الجزائر نظام مركزي ويعتبر الديوان الوطني للإحصائيات المؤسسة المسؤولة عن هذا النظام، وتأسيساً على ما تضمنه مرسوم إعادة تنظيم النظام الداخلي للديوان الوطني للإحصائيات سنة 1994 ، فإن الإحصائيات لا تعتبر رسمية إلا إذا أعدها ونشرها ووافق عليها، ويعتبر الديوان السلطة الوحيدة المخولة لطلب الإحصاءات من أجهزة الدولة والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وهو المسؤول عن وضع جميع الأدلة و التصانيف للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية و الديموغرافية. يوجد أربع ملاحق جهوية تتبع المقر فنيا و إداريا، كما يوجد مديريات للإحصاء في جميع وزارات ومؤسسات الدولة وهي تتبع فنيا للديوان وتقوم هذه الأجهزة بتأمين البيانات الإحصائية المطلوبة .

4- مصادر البيانات للديوان الوطني للإحصائيات: يقوم الديوان للإحصائيات بجمع البيانات من كافة الوزارات ومؤسسات الدولة، وذلك وفق نماذج وتقارير يعدها الديوان وكذلك الاستفادة من السجلات في الوزارات والمؤسسات...، وعن طريق المسوحات الإحصائية حيث يقوم الديوان بتنفيذ هذه المسوحات وفق الخطة السنوية التي تتمثل في :

1-4 العمليات الخاصة بجمع الإحصاءات الديموغرافية و الاجتماعية :

- التعداد العام للسكان والسكن الذي ينفذ كل 10 سنوات؛
- المسح الشامل والمسح بالعينة سنويا للوقائع الحيوية (الولادات الحية، الولادات الميتة ،الوفيات والزواج)؛
- المسح بالعينة حول استهلاك الأسرة كل 10 سنوات؛
- مسح الشامل حول التشغيل في الجزائر سنويا؛
- مسح الشامل السداسي اليد العاملة ؛
- مسح الشامل الفصلي للتشغيل في المؤسسات العمومية؛
- المسح الشامل حول الأجور وأرباح الأجور؛

2-4 العمليات الاقتصادية والحسابات القومية :

- التعداد الاقتصادي (نفد في الجزائر لأول مرة في سنة 2010)
- مسح الشامل والسنوي للمؤسسات الصناعية (والمسح المعمق كل 5 سنوات)
- مسح شامل وسنوي حول النقل والتجارة .
- مسح شامل سنوي حول أنشطة البناء ومؤسسات البناء .

5- تطبيق التوصيات الدولية [1]:

يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بجمع وتبويب ونشر البيانات على اختلاف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية و الديموغرافية والخدمية وفق نظام سنوي وفصلي محدد. حيث يتم جمع البيانات من مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني والصحي والتعليمي وقطاعات أخرى عن طريق التقارير الدورية من المؤسسات القطاع العام والخاص وعن طريق المسوح والتعدادات. ويقوم الديوان بتبويب هذه البيانات ونشرها في تقارير(دورية شهريا ،فصليا أ وسنويا) ، وقد روعيت بعض التوصيات الدولية و التطورات التي تم الاعتماد عليها في إنتاج ونشر البيانات الاقتصادية. ومثال على ذلك في نظام الحسابات القومية[2] 2008 للأمم المتحدة الخاص بإعداد جداول المدخلات والمخرجات والجداول الإجمالية الاقتصادية وجداول العمليات المالية حسب نظام المحاسبة القومية للأمم المتحدة. ونظام الإعلام الجغرافي الذي يهدف الى إعداد معلومات على مستوى جغرافي دقيق . أما في ما يخص النظام الحديث الذي أنشأه صندوق النقد الدولي منذ 1997 لم يطبق بعد.

6- أهم المستفيدين من البيانات الإحصائية :

تعتبر المؤسسات العمومية من أهم مستخدمين للبيانات الإحصائية لرسم السياسات والخطط التنموية. ويستفيد القطاع الخاص من البيانات الإحصائية أيضاً . ولا يوجد أي قيود في الحصول على هذه البيانات فهي متاحة لدى الديوان . وأغلب هذه المنشورات توزع مجانا على البلديات والولايات والوزارات، ماعدا بعض المنشورات التي يزود بها مستخدمي البيانات بأسعار رمزية .

كما يحرص النظام الإحصائي للديوان على ترسيخ التعاون والحوار بينه وبين باقي الإدارات والمؤسسات العامة الجزائرية، وذلك تحت إشراف ومصادقة المجلس الوطني للإحصائيات. يتكون هذا الأخير من مجموعة من الأعضاء ذوي الخبرة الإحصائية العالية يمثلون مختلف الوزارات والأجهزة المعنية. وكذلك ممثلي القطاع الخاص والجامعات وتختص اللجنة بالدراسة الفنية لبرامج الإحصاء والتعداد التي يتقرر إجراؤها لإمكان توفير

---

[1] محمد كلكول "المنظومة الإحصائية في الجزائر (الخطوط العريضة للإحصاء بالديوان الوطني للإحصائيات 2003 -2004).

[2] يعتبر من أقدم الأنظمة الإقتصادية .إذ أستعمل لأول مرة في سنة 1953 ثم نقح في سنة 1968، 1993 و2008. يهدف هذا النظام إلى وضع المعايير العلمية لإعداد التقديرات بالقيم الحقيقية للأسعار الثابتة، ولتطوير المفضية لبناء جداول ، مصفوفات التدفقات المالية، وجداول العرض والإستخدام، وجدول البضائع والخدمات، وبناء مصفوفة الحسابات الإجتماعية،، الميزانيات القطاعية والقومية، فضلا عن تطوير عدد من الحسابات التابعة مثل مصفوفات المدخلات / المخرجات. (التفاصيل الكاملة حول هذا النظام متواجدة على الموقع الإلكتروني:www.aitrs.org)

التنسيق والشمول اللازمة لمختلف أجهزة الدولة، وكذلك للتعرف على احتياجات مستخدمي البيانات من متخذي القرار والمستثمرين والباحثين والدارسين، يحرص أيضا على ترسيخ التعاون مع المنظمات الدولية (مثل منتدى باريس، صندوق هيئة الامم المتحدة ، الجامعة العربية، مركز أنقرا للإحصاء)، كما تستفيد الجامعات ومراكز البحث العلمي من البيانات التي يقوم الديوان بنشرها دوريا حيث يعتبر الطلبة الجامعيين من أهم المستفيدين من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات .

7- انتاج البيانات الإحصائية :

إن عملية إنتاج البيانات الإحصائية في الجزائر عملية مشتركة بين الديوان الوطني للإحصاء وبين مختلف الإدارات والقطاعات الوزارية الإحصائية التي تختص ب: التعليم، الصحة، الزارعة، والتجارة، والطاقة، الإحصاءات النقدية والمالية، إلخ. سجلت هذه المؤسسة الإحصائية العديد من الإنجازات ووفرة مجموعة من البيانات الإحصائية حسب حجة كل وزارة لإعداد وتتبع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. كذلك قام بإنجاز العمليات الإحصائية الثقيلة و الهامة، مثل تعداد السكان والمساكن والمسوح استهلاك الأسرة المعيشية. نفدت خمسة تعدادات للسكان في كل عشر سنوات، و هو المجال الزمني المحدد في الجزائر منذ استقلالها تعد الإحصاءات التي تنتجها موثوق بها نسبيا وتتماشى نوعا ما مع المعايير الدولية.على الرغم من هذه الانجازات فقد سجل قصور على عدة مستويات .

تمثل قضية جودة البيانات الإحصائية من المهام الأساسية ومن أركان النظام الإحصائي. أي بمعنى آخر، توفير الجهاز الاحصائي معلومات وإحصاءات شاملة ، مفصلة ، موزعة جغرافيا، دقيقة ، موثوق بها وقابلة للمقارنة وجيدة يسهل الوصول إليها من قبل جميع أفراد المجتمع. وهذا ما نادت به خطة عمل مراكش - التى تم صياغتها فى إطار مبادرات منتدى الشراكة فى الإحصاء من أجل التنمية للقرن الـ 12 PARIS 21)- لتحسين إحصاءات التنمية، والتي تم من خلالها رفع شعار "بيانات أفضل من أجل نتائج أفضل" وهذا يتأتى من خلال الخصائص التالية :

1-7 الشمولية:

يعتبر تطبيق معيار الشمولية من بين الأهداف الذي كلفت بها الأنظمة الإحصائية في الجزائر يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات الجهاز الرسمي في توفير بيانات شاملة تساهم في تسهيل عملية التحليل وتفسير واتخاذ القرارات في كافة المجالات .

من خلال مراجعة إصدارات الديوان ، لاحظنا أن هذا الجهاز يوفر بيانات لمختلف القطاعات في المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر فقط. ويمكن تصنيفها الى إحصاءات سكانية و إجتماعية ، والى إحصاءات اقتصادية .

أ.الإحصاءات السكانية والاجتماعية:

تظم الإحصاءات التالية: السكان، والقوى العاملة ، والإحصاءات الحيوية ، إحصاءات النظام التأسيسي و الإداري، وإحصاءات التعليم، والخدمات الصحية والإعلام والثقافة و ذوي السياحة ذ و والحاجات الخاصة .

ب.الإحصاءات الاقتصادية:

هي الإحصاءات البيئية والخصائص الطبيعية و المناخية ، وإحصاءات الكهرباء والمياه و إإحصاءات النفط و الصناعة ، إحصاءات النقل و المواصلات ، إحصاءات البنوك والتأمينات وخدمات الأعمال ، و إإحصاءات الخدمات الشخصية و الاجتماعية ، إحصاءات التجارة الداخلية والخارجية ، و إحصاءات الأسعار والأرقام الاستدلالية ، الدخل القومي والإنفاق الحكومي. كما يوفر الجهاز إحصاءات دولية الخاصة بالمؤشرات الديموغرافية و الاجتماعية ، وأهم المؤشرات الاقتصادية والنقل.

رغم التنوع الملحوظ في طبيعة الإحصاءات التي يقدمها الديوان للمستخدمين الآن وللأسف الجهاز يجد صعوبة في جمع البيانات الإحصائية القطاعية في فترة وجيزة وينشرها في الآجال المحددة . ويمكن تفسير ذلك بضعف التنسيق ما بين الديوان الوطني للإحصائيات والمكونات الأخرى للنظام الإحصائي .

2-7 التوزيع الجغرافي للبيانات الإحصائية :

تكمن مهمة الجهاز الوطني الإحصائي في إطارها القانوني في بناء البنية التحتية الإحصائية عن طريق توفير إحصاءات و مؤشرات توضح التركيبة الجغرافية للظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسكانية من أصغر وحدة جغرافية (البلدية) الى أكبر وحدة جغرافية (على المستوى الوطني) وهي خطوة أساسية من خطوات التحليل الإحصائي ،والذي تساهم بدورها في رسم السياسات الاقتصادية السليمة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. لكن في المجال التطبيقي مازال الديوان الوطني للإحصائيات يسجل عجز في تقديم إحصائيات حسب الوحدات الجغرافية (الريف والحضر؛ البلديات؛ المناطق الجهوية) لكل قطاعات الدولة (التعليم، والصحة، والعمل، والتجارة والصناعة والنقل والخدمات الاجتماعية) رغم تبنيه نظام الإعلام الجغرافي الذي يهدف إلى إعداد معلومات على مستوى جغ ارفي دقيق.

3-7 البيانات التفصيلية:

تعتبر الإحصاءات التفصيلية من المتطلبات الأساسية و الضرورية للنشاط الإحصائي كونها تساعد على تصنيف المتغيرات والخصائص والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية و الديموغرافية ؛ وإعداد المتغيرات بصورة رقمية مما يساهم هذا في خدمة الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدول؛ وتساعد جميع فئات مستخدمي البيانات والمعلومات

لفهم المفردات الإحصائية بمستوى واحد وعلى أساس هذا تكون نتائج تحليل المعلومات واضحة ودقيق وتساعد أيضا على سهولة قياس المفردات الإحصائية . حيث هذه الأخيرة تجعل عملية رصد التغييرات والمستجدات التي تطرأ على بعض الظواهر عمليه سهلة ويمكن رصدها وإبرازها .

4-7 قابلية المقارنة:

تمثل الإحصاءات الرسمية (فيما يتعلق بالبيانات ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية و الديموغرافية والاجتماعية). عنصرا ضروريا و حيويا لنظام المعلومات على المستوى المحلي والدولي. لهذا يجب على هذه الإحصائيات أن تتوفر فيها شروط القابلية على المقارنة. بمعنى أن تنتج البيانات الإحصائية على أساس موحد للمنهجيات ، المعايير، التعاريف وطرق حساب المؤشرات الإحصائية .

إن جمع البيانات من خلال العمليات الإحصائية تحتاج إلى وصفها بشكل دقيق وواضح من خلال وضع التعريف المناسب والمفهوم الواضح حتى يسهل على الجميع من العداد ومستخدمي ومحللي البيانات اعتماد فهم موحد نظ اًرً لأن الاختلاف يؤدي إلى نتائج تصعب من عمليه المقارنة على المستويات الوطنية والدولية .ولتحقيق ذلك يجب استخدام مفاهيم و تعاريف و تصانيف موحدة ومشتركة متفق عليها عالميا .

يعتبر معيار توحيد المفاهيم و التصنيفات مابين مكونات المنظومة الإحصائية من بين المهام التي كلف بها الديوان الوطني للإحصائيات. كما كلف أيضا بتطبيق هذا المعيار مابين العمليات الإحصائية من جهة والحفاظ على استمرارية استعماله.

5-7 موثوقية البيانات :

نقصد بها توفير بيانات إحصائية غير مسيسة ، و إنهاء حالة تعدد الأرقام وتعارضها وبنائها على خلفية علمية صحيحة بهدف تحسين ثقة المستخدمين ونظرتهم رقم الاحصائي . بمعنى آخر إصدار بيانات مطابقة للواقع وبدون تدخل أي جهة كانت.

6-7 قابلية الحصول على الإحصاءات :

إن تسهيل عملية حصول مستخدمي البيانات على المعلومات الإحصائية الدقيقة والحديثة في الوقت المناسب وتحديد دقيق للاستثناءات ومبرراتها تعتبر من المهام الأساسية للديوان الوطني للإحصائيات. الحصول على المعلومات لا يقتصر على تزويد المعلومات للمستخدمين عند الطلب ، ولكنه يتعداها إلى إلزام الديوان بتقديم المعلومات المتعلقة بعملية جمع ونشر البيانات وتوعيته بقطاعاته المختلفة بهذه المعلومات ، وكيفية الحصول عليها ، ولكي يتمكن الجهاز من القيام بذلك ، لابد من توفر إرادة سياسة لديه يعبر عنها بلائحة تصدر عنه تضمن الإجراءات البسيطة لعملية الحصول على المعلومات

وتحددها ، جنبا إلى جنب التأكد من وجود بنية مؤسساتية (موظفون تتوفر فيهم أخلاقيات المهنة) تسهل تنفيذ هذا الحق وتضعه موضع التطبيق .

7-7 نشر البيانات الإحصائية وتعميمها:

سعى الديوان الوطني للإحصائيات ومنذ تأسيسه عام 1982 إلى توفير البيانات والمؤشرات الاحصائية عن طريق إجراء التعدادات والمسوح الدورية بهدف بناء نظام معلوماتي يعطي صورة عن أوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الديموغرافية . لقد دأبت هذه المؤسسة المركزية على تقديم البيانات والمؤشرات الإحصائية المتوفرة لديه لكل المستخدمين وبطرق ووسائل متعددة ومختلفة .

تسعى السياسة العامة للديوان الوطني الى بناء نظام إحصائي وطني يسهل الوصول على مختلف المعلومات الإحصائية عبر وسائل النشر والتعميم. وبما أن استخدام البيانات يمثل عنصرا هاما في العملية الإحصائية فلابد أن يتاح له استخدام البيانات الإحصائية بأفضل وأسرع الطرق وفي الوقت المناسب. ويستخدم الديوان الوطني للإحصائيات وسائل وطرق نشر البيانات كما يلي:

أ- النشر التقليدي: تنشر البيانات الإحصائية التي يتم جمعها عن طريق المسوح أو بواسطة التعدادات والحالة المدنية بواسطة الوسائل التالية: التقارير الإحصائية، المنشورات، المجلات الإحصائية. وتتواجد في مكتبة الديوان أو مكتبات أخرى ، مع مراعاة أن تكون البيانات المعروضة سهلة وبسيطة و واضحة وتستخدم فيها وسائل التكنولوجيا الحديثة.

ب-الإصدارات/ المطبوعات و مواضيعها : إن المنشورات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات نذكر منها المنشور الإحصائي الجزائري ، كتيب دولة الجزائر بالأرقام ؛ المجموعات الإحصائية ؛ بيانات إحصائية ؛ نش ارت فصلية للإحصائيات ؛ مؤشر أسعار الاستهلاك ؛ مؤشر الأسعار بالجملة للخضر والفواكه.

ج- عرض البيانات الإحصائية: يعد من أهم مراحل النشاط الإحصائي حيث يتم فيه عرض جدولي للبيانات الخامة ، وتمثيلها بيانيا ، وتحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها. ففي مجال الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية و الديموغرافية والتربوية وغيرها ، يحصل الباحث على معلومات ضخمة يصعب عليه وعلى القارئ وصفها أو تفسيرها بسهولة لاستخلاص بعض المؤشرات وعرضها بطريقة الحقائق أو المدلولات الإحصائية منها . لذلك يلجأ الباحث إلى حصر وتصنيف هذه البيانات بغيرها من الظواهر ، وجدولتها وتمثيلها بيانيا لتساعد على فهمها وتحليلها إحصائياً .

7-8 جدولة البيانات الإحصائية :

بعد تجميع المعلومات وتصنيفها وتفريغها، تكون الخطوة التالية في سلسلة العمليات الإحصائية هي عرض هذه المعلومات.وهناك طريقتان للعرض يمكن استعمالهما هما الجداول الإحصائية والرسوم البيانية. والجدول الإحصائي يختلف عن أي عرض آخر فاستعماله يظهر الاتجاه العام لسلسلة الإحصائية. أيضا يصنف المعلومات بعد تجميعها وتصنيفها في فئات معينة قد تكون فئات جغرافية أو زمنية أو وصفية أو كمية. إن تقديم الجداول التجميعية (بدون نشر قاعدة البيانات) تضيع للبيانات المجمعة معالمها الشخصية (أو بمعنى آخر خامتها) وتصبح مجرد رقم معين من فئة معينة. وبذلك يكون الإحصائي هو حلقة الاتصال بين الجهاز الإحصائي الذي أعده وبين كل من سوف يطلع عليه في المستقبل لأخذ المعلومات التي نريدها لذلك يجب أن على الجهاز تقديم بعض التفاصيل عن الجدول الإحصائي حتى يكون واضحا لا يشوبه أي اتهام أو أي شك في محتوياته (ان يكون للجدول عنوان ، التعريف بماهية الأرقام التي يحتوي عليها الجدول ، تحديد مكان أو أماكن أصلية لهذه الأرقام و إإرجاعه للفترة الزمنية التي تتعلق بها هذه الأرقام) ليفسر نفسه بنفسه فلا يحتاج بذلك إلى أي استفسار .

إن مستخدمي البيانات في بعض الأحيان يجدون صعوبة كبيرة في إدراك مدلولات الأرقام التي تعرضها الجداول الإحصائية ، ولهذا يمكن توضيح البيانات بطريقة أخرى وهي الرسوم البيانية ، حيث ان كثيرا من هذه الرسوم تساعدنا أحيانا في تكوين فكرة سريعة ودقيقة عن كثير من البيانات المعقدة .هذا فضلا عن أن بعض الرسوم تساعدنا في إجراء التحليل الإحصائي. وتختلف وسائل العرض البياني باختلاف البيانات التي لدينا ، وذلك لان الرسم البياني يجب أن يصمم بحيث يبرز الفكرة الأساسية التي يريد منتج البيانات إبرازها ولهذا تكون أول خطوة في التوضيح البياني هي اختيار الرسم الذي يناسب بيانات معينة حتى تبرز اتجاه الظاهرة المدروسة

7-9 تحليل وتفسير النتائج : يكون الهدف الأساسي من تجميع ونشر البيانات الإحصائية هو التوصل إلى المقاييس المختلفة التي تدل على اتجاهات الظواهر أو موضوع البحث و إجراء عمليات التحليل المختلفة. والتحليل الإحصائي يشمل عمليات كثيرة مثل حساب المتوسطات والتشتت و الالتواء والارتباط و الانحدار..... ثم التفسير أي توضيح مدلولات المقاييس المختلفة التي أمكن التوصل إليها بالتحليل ، والواقع أن التفسير و ان كان يبنى على المقاييس التي يمكن التوصل إليها باستخدام المنهاج الإحصائي إلا أنها عملية ليست ذات طبيعة إحصائية سهلة حيث أنها تحتاج إلى خبرات مؤهلة.

7-10 النشر الإلكتروني : إن عصر المعلومات و التكنولوجيا ، الذي نعيش فيه ، قد أدى إلى خلق طلبات جديدة متنوعة على البيانات الإحصائية مما أفضى إلى زيادة المسؤوليات والأعباء الملقاة على عاتق مؤسسات وأجهزة الإحصاء الوطني في دول العالم المتقدمة و النامية ، على حد سواء.أي يتطلب منه مراجعة الدور الجديد للإحصاءات في ظل بيئة عصر المعلوماتية ، نظراً لان مستخدمي البيانات الإحصائية أصبحوا أكثر تنوعا ، ناهيك عن الدور الرئيس الذي يمكن أن تلعبه البيانات الإحصائية في بناء مجتمع مدني أكثر انفتاحا ، وخاصة في العلاقة بين الأفراد والحكومات ،و أيضاً إعادة توجيه أنظمة الإحصاء الرسمية لتلبية الاحتياجات الواسعة لمستخدمي البيانات الإحصائية باعتبارها أولوية رئيسية لمؤسسات الإحصاء الوطنية .ونشرها بوسائل تكنولوجية متطورة وبشكل دقيق ومفصل وهدا ليشجع استخدامها ويعظم المنفعة من ورائها. يعتبر استخدام النشر الالكتروني بشكل عام والموقع الالكتروني بشكل خاص وسيلة مهمة من وسائل نشر البيانات ، وذلك لكونها طريقة سهلة وواضحة ومختصرة في إيصال المعلومة للمستخدم ، وجاءت فكرة إنشائه في الجزائر في عام 1997 وهذا نتيجة التطور التكنولوجي ، وخاصة في مجال برمجيات نظم المعلومات ، حيث شكلت هذه الأخيرة عاملاً مهماً وفاعلاً في تطور عملية معالجة ونشر البيانات الإحصائية وتحليلها ونقلها نقلة نوعية في الأداء و إيصال المعلومة ، حيث يوفر استخدام الموقع الالكتروني مجالاً واسعاً لدراسة وتحليل البيانات وربطها بالبعد الجغرافي المكاني ونشرها إلكترونياً .

إن استخدام الموقع الالكتروني يعطي معلومات إحصائية بصورة أوضح وأشمل يمكن ان تقدم للمستخدم إمكانية المقارنة بين الماضي والحاضر ورسم المستقبل ، وتوفر هذه الطريقة الوقت والجهد للباحثين والدارسين والمستخدمين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات وتساعدهم في فهم ومعالجة البيانات وربطها بالمكان وتحليلها. وبالنظر للصفحة الالكترونية للجهاز نجدها تحتوي على البنود والأيقونات التي تقدم صورة عن نشاط الجهاز ، كما تقدم مجموعة من المطبوعات الإحصائية الجزائرية. أما خارطة الصفحة الالكترونية فهي متشعبة منهجيا حيث تضم :

- شريطا متحركا حول آخر المستجدات الإحصائية .
- إحصاءات تتضمن معلومات وكتب منشورة في مجالات إحصائية مختلفة .
- منتجات و إصدارات ، تتضمن بيانات خام مؤهلة للاستخدام العام ، مطبوعات .
- إحصاءات حسب الموضوع.
- رزنامة إحصائية.
- المطبوعات .
- البريد الالكتروني و الانترنيت.
- الأسعار والأرقام القياسية .

من أهداف الموقع الالكتروني للأجهزة الإحصائية توفير المعلومات الإحصائية شاملة تخص جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية محلية كانت أو أجنبية. لتمكن مستخدمي البيانات من معرفة مجالات إنتاج البيانات الإحصائية وأهم تطورات النشاط الإحصائي ، وأيضا الأساليب المعتمدة في نشر البيانات الإحصائية .

8- التنسيق بين المؤسسات الحكومية والديوان الوطني للإحصائيات :

تؤكد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ، الصادرة عن الأمم المتحدة (1994) في البند الثامن على أهمية " التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمار ضروريا من اجل تحقيق التناسق والفعالية في النظام الإحصائي[1]" وفي البند العاشر على دور " التعاون الثنائي في مجال والمتعدد الأطراف الإحصاءات في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان" .

يهدف هذين البندين التعريف بأهمية وجوب التنسيق بين المؤسسات الحكومية وجهاز الإحصاء لتحقيق التناسق والفاعلية في النظام الإحصائي والتنسيق المسبق يكفل استخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية في مجال جمع ومعالجة ونشر البيانات الإحصائية من خلال مراجعتنا للنصوص القانونية توصلنا إلى أن قانون النشاط الإحصائي في الجزائر يؤكد على أهمية التعاون مابين أجهزة النظام الإحصائي منذ سنة 1970 (المرسوم التشريعي رقم 70 - 159).

إذ يكلف الديوان الوطني للإحصاء بالتنسيق مع المؤسسات والإدارات العامة أو الخاصة في جمع البيانات الإحصائية ، هذا التنسيق يؤدي من جهة إلى تنوع المعومات الإحصائية ومن جهة أخرى وضع حد لازدواجية العمل .

مثل المبادئ العامة للإحصاء المذكورة سابقا أدخلت كذلك بعض الإضافات التوضيحية والتفسيرية لمبدأ تنسيق البيانات مابين الجهاز الرسمي للإحصائيات والمؤسسات الأخرى في المرسوم التشريعي سنة 1982 و إبتداءا من المرسوم التشريعي لسنة 1994 أصبحت عملية التنسيق بين الديوان ومصالح إحصائية للإدارات والجماعات الإقليمية والأجهزة العمومية (الخاصة بتوحيد المصطلحات والمفاهيم والتصنيفات والأنشطة الإحصائية) لا تتم إلا بعد استشارة ومصادقة المجلس الوطني للإحصائيات.

إن المكونات الإحصائية في الوزارات والمؤسسات الجزائرية الأخرى هي جزء لا يتجزأ من النظام الإحصائي الوطني ، حيث يتولى الديوان مسؤولية تطوير وتأهيل هذه المكونات وذلك من أجل ضمان أن تقوم بمهامها الإحصائية وفقا للأعراف الإحصائية الوطنية والدولية .

[1] المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية" واقع التشريعات المنظمة للعمل الإحصائي العربي ،2008، ص 28

هذا يتطلب من المؤسسة المركزية للإحصاء الاستمرار ببذل الجهود لاستكمال تأهيل هذه المكونات لتصبح قادرة على إنتاج واستخدام الإحصاءات ذات نوعية وقابلة للمقارنة على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي والدولي .

بعد مقارنة المرسوم التشريعي لسنة 1994 مع التشريع العربي حول عملية التنسيق مابين مكونات المنظومة الإحصائية نجد هناك تشابه كبير بين التشريعات الجزائرية و الدول المذكورة آنفا بخصوص أولوية التنسيق مابين المؤسسات المنتجة للإحصاءات و التعاون الدولي و الإقليمي، وهذه الممارسة هي متماشية مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وتعزز مصداقية الرقم الإحصائي الرسمي دوليًا .

خلاصة الفصل :

من خلال مراجعة المراسيم التشريعية والتنفيذية المنظمة للمنظومة الإحصائية ونشاط الديوان الوطني للإحصائيات، نجد أنفسنا أمام إطار قانوني في صيغته العامة يفتح مجالاً واسعاً للحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية ذات الجودة والتي يعمل الجهاز على جمعها ، بل أكثر من ذلك نجد هذا النظام يوفر آليات للتطوير المستمر لتحسين نوعية هذه المعلومات وأساليب تقديمها وفق ما تقتضيه الحاجات المتغيرة، ووفق مستوى معالجتها والجهد اللازم لإخراجها، أيضا توافق المراسيم التشريعية الجزائرية مع المبادئ العشر لهيئة الأمم المتحدة والتشريعات العربية.

في الأخير، يمكن تلخيص نقاط قوة وضعف الإطار القانوني في النقاط الآتية:

نقاط القوة :

- التعريف الدقيق للنظام الإحصائي.
- تطابق إلى حد كبير النصوص التشريعية الجزائرية مع المبادئ الدولية و تشريعات الدول العربية.
- إنشاء الديوان الوطني للإحصائيات.
- إنشاء مجلس وطني للإحصاء ولكن لم يتم حتى الآن تقديم أعماله.
- التأكيد على أن الديوان الوطني للإحصائيات هو المركز الرئيسي و المسؤول عن تنسيق النشاط الإحصائي الوطني.
- إنشاء وزارة الإحصاء و الرقمنة.

إلى جانب نقاط القوة، الإطار القانوني لا يخلوا من السلبيات والنقائص، نذكر منها :

- التأخير في إصدار المراسيم والأوامر التي تنظم هياكل النظام الإحصائي.
- الجهل بالنصوص الحالية التي تنظم الهياكل الإحصائية الأخرى لدى مستخدمي البيانات.
- عدم استقرار جهة ارتباط الديوان الوطني للإحصاء.
- عدم توضيح طبيعة التعاون والشراكة مابين هياكل النظام أي مابين المجلس الأعلى للإحصاء والديوان الوطني للإحصاء والمؤسسات الجامعية ومؤسسات أخرى.
- عدم توضيح معايير إنتاج ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية .

الفصل الثالث

الإحصاء العام للسكان و الإسكان

تمهيد :

أصبح تعداد السكان والاسكان من الاحصائيات المهمة ومن المصادر الأساسية للمعلومة الاحصائية للدولة ، وهما أساس الإحصاءات الجارية ومرجعها، والإطار الإحصائي للدراسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والجغرافية...الخ .

يعد الديوان الوطني للإحصائيات المؤسسة الرسمية لجمع ونشر بيانات هذا التعداد، يجمع هذا الجهاز الإحصاءات الحيوية باستعمال طريقتين مختلفتين منهجيا. تدعى الأولى حركة السكان المسجلين خلال الشهر والثانية المسح بالعينة.

تهدف هاتين الطريقتين الى تعزيز استخدام الإحصاءات الحيوية وتقديم مؤشرات ديموغرافية قابلة للاستخدام من قبل العاملين في مجال التخطيط السكاني، أما بالنسبة لبيانات التعداد فيقوم بعملية المسح الشامل لأفراد المجتمع في فترة زمنية محددة.

ورغم الجهود الذي يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات لتطوير هاتين العمليتين ،إلا أن هناك عدة معيقات تقف حائلا دون اكتمال جمع بياناتهما أو نشرها، وأيضا عدم قدرة المستخدم للوصول إلى إحصاءات مثالية ومشبعة لحاجاتهم و مكملة للمصادر الأخرى. من خلال مطالعتنا لاستمارة التعدادات الثلاث الأخيرة (1987 و1998 و2008) وإستمارة المسح بالعينة (الخاصة بالإحصاءات الحيوية) ومنشورات الديوان الوطني لاحظنا ضعف في استغلال بعض بيانات المصدرين وعدم نشر بيانات المسح البحث بالعينة منذ 1992م .والاكتفاء فقط بنشر العدد الخام للأحداث الديموغرافية لكل بلدية ، ومؤشرات ديموغرافية على المستوى الوطني.

سنتطرق فيها الفصل الى ثلاثة مباحث اساسية هي :

- المبحث الأول : المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية .
- المبحث الثاني : القانون الاساسي المنظم لعملية الإحصاء العام للسكان والسكن
- المبحث الثالث : دراسة بيانات التعدادات ومجالات استخدامها.

المبحث الأول : المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

1- لمحة تاريخية لعملية التعداد في الجزائر:

يعتبر التعداد العام للسكان والسكن أحد العمليات الإحصائية التي تساعد في توفير بيانات إحصائية أساسية وهامة، إلا أنها تعتبر حديثة العهد نسبياً في الجزائر، فقد جرى أول إحصاء رسمي للسكان في الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي 12/51/ 1843 بهدف إنشاء سجلات الأحوال المدنية، وُنفذ إحصاء ثاني في عام 1851 ومند هذا التاريخ بدء إجراء هذه العملية كل عشر سنوات.

يعتبر تعداد 8861 هو أول تعداد أستعمل التاريخ المرجعي ، واستوفى بيانات حول الحالة الاسمية ، الجنس، السن، الحالة الاجتماعية ، أو العملية والجنسية تم الاستفسار عنها. ابتدءا من هذا التاريخ تم تنفيذ عدة تعدادات لم يتم نشر نتائجها بسبب نقص بياناتها الديموغرافية خاصة البنية السوسيوديموغرافية والاقتصادية.

يعد تعداد[2] 1948/01/13 من أنجع العمليات الإحصائية التي قامت بها الإدارة الفرنسية لكونه قدم قاعدة عريضة من البيانات الإحصائية على المستوى الكمي والكيفي . و هذا ارجع الى إستعمال استمارة ب ثلاث لغات (العربية والامازيغية والفرنسية) ونفس الاستمارة استعملت للسكان المسلمين وغير المسلمين. وتم تطبيق طرق الإحصاء المعتمدة في فرنسا آنذاك.

أجري في عام 1954 أخر تعداد في الجزائر المحتلة وكانت الطرق المستعملة فيه تقريبا تشبه سالفتها لسنة 1948 إلا أنه تم تعديل في :

- تقليص مدة الإحصاء من 30 يوم إلى 15 يوم . وهي المدة المعمول بها في تعدادات الجزائر المستقلة.
- الورقة الخاصة بالأجانب تم حذفها.
- ثلاث فئات من الأشخاص تم تقسيمهم حسب السكان المستوطنين.
- فئة العمال الذين يعملون فصليا "شتاء أو صيفا" مقسمة من الفئة العامة للعاملين تم دمجهم في الإحصاء الأخير 31 أكتوبر 1954.
- البدو الرحل تم إدماجهم في البلديات الأصلية.

[1] Gouvernement Général de l'Algérie, Direction de l'Agriculture, Du commerce et de la colonisation 1901 [3]BIRABEN.J.N (1969), ESSAI d'estimation des naissances de la population Algérienne depuis 1891.In populationn n°4, INED, Paris, P711

[2] Gouvernement Général de l'Algérie (1873), ''Statistique de l'Algérie''. Alger

بعد الاستقلال قامت الجزائر بتنفيذ خمسة تعدادات للسكان والسكن ، أول إحصاء كان مباشرة بعد الاستقلال، وبمرسوم91 /64 المؤرخ في 1964/3/4 حدد تاريخ تنفيذ أول تعداد وكما نص على إنشاء المحافظة الوطنية لتعداد السكان «C.N.R.P» تحت مساعدة الكاتب العام والمكتب المكلف بالتسيير المالي والمكتب التقني الذي تؤهل إليه مهام تنظيم عمليات تنفيذ ومراقبة كل العمليات التقنية التابعة لعملية الإحصاء في كامل القطر الوطني. الهدف من إجراء التعداد في 1966م يكمن في الحصول على أكبر قدر معين من المعلومات السكانية ومعطيات تخص نوعية السكان من حيث الجنس والعمر والحالة العائلية ، حالة السكن الجنسية ، التمدرس وبيانات تخص السكان العاملين ونوع الوظائف والأعمال والحرف ووضعية العمال فيما يخص وظائفهم ومهنهم.

ومن خلال مطالعتنا لنتائج هذا الإحصاء استخلصنا أن المعطيات الإحصائية التي تم نشرها كانت هامة تخص العائلات والحكومة وهي قاعدة بيانية هامة يعتمد عليها كل باحث اجتماعي أو ديموغرافي يرغب في دراسة المجتمع الجزائري كما أن هذا الإحصاء جعل الجزائر في مصف الدول العالمية من حيث الاعتماد على هذه الإحصائيات في تنظيم هذا المجتمع وتحديد السياسات والاستراتيجيات .

بعد 10 سنوات من أول إحصاء في الجزائر المستقلة تطلب الأمر إجراء ثاني تعداد في 21 فبراير 1977 لتلبية حاجات مستخدمي البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتجديد البيانات وأيضا الاستجابة لتوصيات هيئة الأمم المتحدة التي تنص على إجراء الإحصاء كل 5 أو10 سنوات على الأقل.

2. المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية:

أصدرتها شعبة الإحصاء بهيئة الأمم المتحدة و كان الهدف منها تحديد الإطار التشريعي والمؤسسي للأنظمة الإحصائية.

1.2 المعيار العام لنشر البيانات : أنشئ عام 1996 من طرف صندوق النقد الدولي للدول المقترضة والتي تنوي الاقتراض من الأسواق المالية الدولية. يحث هذا المعيار على ضرورة إنتاج ونشر مجموعة من الإحصاءات الاقتصادية والمالية الرسمية مع التأكيد القوي على مواعيد هذه البيانات.

2.2 النظام العام لنشر البيانات: وضع عام 1997 من طرف صندوق النقد الدولي وكان موجه لجميع الدول (أي بدون إستثناء)، ويركز بشكل أولي على تحسين نوعية البيانات لمجال عريض من المؤشرات الاقتصادية، والمالية والديمغرافية، والاجتماعية عبر الوقت. كما يوفر إطار عمل تقييم نوعية البيانات هيكلاً أكثر تفصيلاً من النظام العام لنشر البيانات لتقييم جودة مجموعات معينة من البيانات.

3.2 مؤشرات بناء القدرات الإحصائية: موضوعة من قبل أمانة مندى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية للقرن الواحد والعشرون (باريس 21) المستندة إلى إطار تقييم نوعية البيانات ، يساعد البلدان لتحديد نقاط قوة وضعف الأنظمة الإحصائية الوطنية ويسهل التواصل والتنسيق بين شركاء التنمية من خلال التزويد بمقاييس مشاركة حول احتياجات البلدان لبناء القد ارت الإحصائية.

4.2 الإستراتيجية الوطنية للإحصاء: دعى إليها كذلك منتدى باريس 21 حيث أكد على أن التخطيط الاستراتيجي ضروري لضمان تنفيذ بشكل فعال الأنشطة الإحصائية لتلبية الاحتياجات الضاغطة كثيًراً للبيانات. وسيوفر إعداد الإستراتيجية الوطنية وتنفيذها لاحقاً، الفرصة الرئيسية لتقييم وضع الإحصاءات الحالي، ومراجعة البيانات المطلوبة، وتطوير خطة متوسطة المدى لمعالجة المحددات ،وضع إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء تعتمد على خطط طويلة المدى تزويد الأجهزة بالموارد البشرية والمادية التي بإمكانها النهوض بوضع الإحصاء، وكسب ثقة الجمهور(الباحثون أو المستخدمين للبيانات)، وضمان موافقة جميع مستخدمي البيانات الإحصائية على الأولويات المستقبلية ومساعدة النظام الإحصائي للخروج من الحلقة المفرغة للتمويل الناقص والإنجاز الضعيف والمساهمة بشكل بارز في الجهود الكلية الوطنية للتنمية.

المبحث الثاني : القانون الاساسي المنظم لعملية الإحصاء العام للسكان والسكن :

يعتبر قانون [1] 86-09 المؤرخ في 29 جوان 1986 المتعلق بالإحصاء العام للسكان والاسكان ، القاعدة الاساسية لانجاز وتنفيذ عملية التعداد ، حيث يتضمن هذا القانون خمسة أبواب هي :

1. الباب الأول: يتضمن الشروط العامة بتحضير عمليات الإحصاء العام للسكان و الإسكان، تتلخص هذه الشروط فيما يلي:

- تحضير عمليات الإحصاء العام للسكان والإسكان.
- التمويل المادي.
- حقوق الأشخاص الذين يجري إحصاؤهم والتزاماتهم.

كما تضمن هذا الباب تعريف عملية الإحصاء العام للسكان والإسكان . وعرفه القانون على أنه جرد شامل ينفد في تاريخ معين، ويضبط عدد السكان والإسكان ومميزاتهم الإجتماعية والاقتصادية ، ويتمثل في جمع المعلومات الإحصائية الضرورية لتحديد المخططات الوطنية الإنمائية و اعدادها. تجرى عمليات الإحصاء عبر كامل التراب الوطني تبعا لنظام دوري يحدد وفقاً لحاجات البلاد الإحصائية.

2. الباب الثاني: يحدد الحقوق والواجبات، وتتمثل فيما يلي:

- يلزم القانون الجزائري على كل أفراد المجتمع الجزائري الذين بلغوا سن الرشد الإجابة بأنفسهم على أسئلة الاستمارة.
- يجب على الأشخاص الذين استلموا إشعار المرور عدم مغادرة مقر سكناهم، كما يمكنهم الاستفادة من نصف يوم عطلة مدفوعة الأجر من المستخدم يعمل إن اقتضى الأمر.
- تضمن الدولة سرية البيانات الفردية ولا تستعمل بأية حال من الأحوال إلا في أغراض إحصائية.
- عدم السماح للمصالح الإدارية الإطلاع على محتوى الاستمارة، ويجب على كل من ساهم في عملية الإحصاء احترام السر المهني.

[1] قانون 86-09 مؤرخ في 29 جوان سنة 1986 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية" يتعلق بالإحصاء العام للسكان والسكن" العدد 31 .ص 1230

3. الباب الثالث: تطرق إلى التنظيم الهيكلي لتنفيذ عملية الإحصاء ، يتكون الهيكل التنظيمي لعملية الإحصاء من :

- اللجنة الوطنية للإحصاء العام للسكان والإسكان : تشرف على تحضير الإحصاء وإجرائه والإطلاع على جميع المسائل المتعلقة بتنظيم عملية الإحصاء وتنسيقها، كما تقترح جميع التدابير المرتبطة بذلك.
- اللجنة الولائية والبلدية : يقومان بنفس المهام والمتمثل في التنسيق عملية الإحصاء وتطبيقها والسهر على حسن سيرها.
- لجنة تنفيذية ميدانية: تنشط كامل الأشغال التقنية الإحصائية ثم تعرضها على اللجنة الوطنية لإبداء الرأي فيه.

4. الباب الرابع: خاص بالأحكام المادية وتتمثل في:

- منح تعويضات مالية للمستخدمين بصفة مؤقتة في عملية التعداد.
- تخصم من الميزانية العامة للدولة التكاليف المالية الضرورية لتحضير وتنفيذ الإحصاء العام للسكان والإسكان.

5. الباب الخامس : تضمن أحكام مختلفة تخص بإجمال مجالات تطبيق القانون.

ملاحظة : لم يتم تعديل هذا القانون الى هذا التاريخ ، ومازالت عمليات التعداد تنسق وتنفذ على أساسه.

المبحث الثالث : دراسة بيانات التعدادات ومجالات استخدامها

يعتبر التعداد العام من أكبر وأضخم العمليات الإحصائية على الإطلاق في الجزائر ، ومن هذا المنطلق فإن التعداد العام للسكان يشكل مصدرا أساسيًا لكافة المعلومات عن السكان وخصائصهم المختلفة سواء كانت اجتماعية أو ديموغرافية أو اقتصادية ، بصورة شاملة كإطار عام للمجتمع ، وتفصيلاته عن كافة تلك الخصائص ، ليس هذا فقط ، ولكن على كافة المستويات الإدارية ، وحتى أقل وحدة إدارية . بمعنى آخر يمثل التعداد السكاني الحصر الشامل لكل الأفراد في الدولة وجمع المعلومات المتعلقة ببعض خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. عرفت الأمم المتحدة التعداد على أنه "العملية الكلية لجمع وتصنيف وتبويب البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ونشرها لكل الأفراد داخل الدولة في فترة زمنية محددة1 .كما يعرف التعداد بأنه " الصورة الفوتوغرافية للسكان في وقت محدد بالنسبة لكل الأفراد الذين يوجدون في رقعة جغرافية محددة."2

ليس من المبالغ فيه، أن نقول إن بيانات التعداد هي المصدر الرئيسي لواضعي السياسات، ومتخذي القرار، وفى التخطيط لكافة مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن الدارسين والباحثين الذين يستمدون من بيانات التعداد مادة خصبة لدراساتهم وأبحاثهم المختلفة. ويجب إلقاء الضوء على نقطة بالغة الأهمية، وهى أن "اختيار التوقيت المناسب لإجراء التعداد في أي دولة يعتمد أساسًا على الوقت الذي يكون فيه معظم أو كل السكان فى حالة استقرار بأماكن إقامتهم المعتادة وليس مبالغًا فيه أن نقول إن نتائج التعداد تكفل تحقيق أقصى درجة من العدالة الاجتماعية، وتحقيق المساواة بين فئات المجتمع إن التعداد الحالي في أي مجتمع يلقى الضوء على الخصائص الراهنة لهذا المجتمع، ومقارنتها مع الخصائص السابقة منذ عقد مضى في أغلب الأحوال مع التعداد السابق ومعرفة مدى التغير فيما بينهما فى الأحوال الاجتماعية، والاقتصادية والديموغرافية المختلفة .ومن جهة أخرى، تمثل بيانات التعداد قاعدة للتقديرات السكانية المختلفة فى المستقبل ، ومن هذه البيانات يمكن وضع تقدي ارت لما ستكون عليه الأحوال المختلفة فى المستقبل ، فمثلا يمكن وضع

[1] TABUTIN.D (1983),"La collecte des données en démographie". Méthode, organisation et exploitation, département de démographie, UCL, ordina édition, Liège, P.83

[2] DUMONT.F(1992), "Démographie-Analyse des populations et démographie économique", édition DUNOD,Paris,P.1 [3]FRANCIS Gendreau (1987) "Annale de démographie historique" Paris : Karthala. CEPED.P. 34

إسقاطات مستقبلية للسكان حسب النوع ، والعمر لسنوات قادمة ، وإستخدامها للخطط المستقبلية.

واقع بيانات التعداد الإحصائية: تمثل البيانات الإحصائية للتعداد الأداة الرئيسية التي تصب فيها جميع الأهداف المتوخاة من إجراء اتخاذ قرارات راشدة وضع برامج محكمة. إن جميع العمليات السابقة لتعداد من تجهيزات وأعمال تمهيديه والأعمال اللاحقة له من مراجعة ومعالجة وإدخال ونشر تصب في استمارة التعداد فهي الوعاء الذي تستقي منه كافة خطط التعداد ، وتبرز من خلالها النتائج النهائية.سعيا لتطوير البيانات الإحصائية للتعداد في الجزائر، وتلبية حاجيات المستخدمين من بيانات ذات نوعية وجودة وقابلة للمقارنة دوليا، قام الديوان الوطني للإحصاء بتعديل البيانات الإحصائية من تعداد إلى آخر. تعكس هذه التعديلات الوضع الراهن للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. أيضا إن تحديد موضوعات التعداد تقوم على التبويبات التي من المتوقع أن تنتج منه ، والتي بطبيعة الحال لابد .وأن تلبي الاحتياجات الوطنية لمستخدمي بيانات التعداد.

من خلال استمارات التعدادات الثلاث السابقة لاحظنا وجود إما إضافات أو حذف بعض البيانات أو الحفاظ على نفس البيانات من تعداد إلى آخر، وهذا ما أدى بنا إلى بناء جداول تظهر ذلك.

لماذا التعدادات الثلاث الأخيرة؟ لأن التعدادات الثلاث الأخيرة تم تنفيذها من طرف نفس المؤسسة الإحصائية الرسمية في الجزائر (الديوان الوطني للإحصائيات)

بمعنى آخر؛ تسمح بقياس التطور والنمو في مجالات الإسكان من حيث نوع المسكن الذي تقطنه الأسرة ومادة البناء والتحسن الملحوظ في المرافق السكنية من حيث عدد الغرف ومصدر مياه الشرب ومصدر الكهرباء والمياه والصرف الصحي وإقتناء وسائل وأجهزة وربط الخصائص السكانية بالخصائص السكنية للخروج بمؤشرات تعكس مدى الرفاه الذي يتمتع به أفراد المجتمع.

1. مميزات البناية : "تعد من المواضيع الرئيسية التي تحظى باهتمام مشترك وتكون ذات قيمة بالنسبة للدول والمناطق ومهمة من حيث القدرة على إجراء مقارنة شاملة للإحصائيات على المستوى الدولي"[1]. إن المتغيرات السكنية المضمنة في استمارة التعدادات الثلاث متطابقة، إذ تم حذف فقط متغيرين في تعداد 1998 (طبيعة استعمال المطبخ وطبيعة استعمال الحمام) و إرفاق متغير وجود مقعر في البيت في نفس التعداد والاتصال بشبكة الانترنت في تعداد 2008. تسمح هذه الإضافات بإعداد الجداول والخروج بنتائج تستجيب لمتطلبات المستخدمين.

الجدول (02) : بيانات خاصة بمميزات البناية في تعداد 1987 و1998 و2008.

التعيين / التعدادات	1987	1998	2008
نوع البناية	*	*	*
تاريخ إتمام البناية	*	*	*
عدد المساكن في البناية	*	*	*
طبيعة المسكن	*	*	*
عدد الغرف	*	*	*
طبيعة استعمال المطبخ	*		
طبيعة استعمال الحمام	*		
كيفية الإنارة	*	*	*
طبيعة الوقود المستعمل	*	*	*
وسيلة تصريف المياه	*	*	*
الارتباط بشبكة مياه الشرب	*	*	*
مصدر التزويد بالمياه للاستهلاك اليومي	*	*	*
صفة الإسكان	*	*	*
عدد الأجهزة في البيت	*	*	*
وجود إقامة ثانوية	*	*	*
وجود خط هاتفي	*	*	*
وجود مقعر في البيت		*	*
الاتصال بشبكة الانترنت			*
المجموع	17	16	17

المصدر: استمارة تعداد 1987و 1998 و 2008

[1] FNUAP. Commission économique pour l'Afrique (CEA) " L'execution D'un Recensement de la population et de l'habitat et sur L'utilisation des progiciels Statistiques pour les pays Africains Francophones (concepts habitats et commodité Diverses) " YAOUNDE ; 1er -26 Octobre 1984. P 1

2.الخصائص الفردية لأعضاء الأسر: لم تختلف التعدادات الثلاث في طبيعة البيانات المرفقة في الاستمارة وإلتزم الديوان الوطني بجمع نفس بيانات الخصائص الفردية (أنظر إلى الجدول الموالي) ، باستثناء إضافة سؤال واحد فقط حول مكان الإقامة قبل خمسة سنوات في تعداد 2008.

الجدول (03) : طبيعة بيانات الفردية المجمعة في تعدادات 1987 و1998و2008.

سنة التعداد	1987	1998	2008
الاسم واللقب	*	*	*
وضعية الإقامة	*	*	*
صلة القرابة	*	*	*
الجنس	*	*	*
تاريخ الميلاد	*	*	*
مكان الميلاد	*	*	*
مكان الإقامة قبل عشر سنوات	*	*	*
مكان الإقامة قبل خمس سنوات			*
الجنسية	*	*	*
المجموع	08	08	09

المصدر: استمارة تعداد 1987و1998 و 2008

الهدف من هذه البيانات هو تحديد:

أ. **حجم الأسرة وتركيبها :** دراسة حجم الأسرة يعطي مؤشر عن معدلات التغير في هذا الحجم مما يساعد على تقدير عدد الأسر في المستقبل ، وبالتالي تقدير الوحدات السكنية لها . وحجم الأسرة حسب العلاقة برئيس الأسرة يساعد على فهم تركيب الأسرة وتحليلها وهل هي أسرة نووية، ممتدة، موسعة وأي نمط من هذه الأسر يكون هو الغالب في المجتمع.

ب. **بيانات التوزيع العمري :** دراسة توزيع السكان إلى فئات عمرية مختارة (السكان في سن التعليم) ، تفيد في معرفة مدى استيعاب الخطط التعليمية المستقبلية للأفراد في سن التعليم .

التبويب في فئات عمرية خمسية لتحليل عوامل التغير السكاني وتقدير عدد السكان المستقبلي

وحساب المعدلات الحيوية التفصيلية كمعدل الخصوبة التفصيلية حسب العمر. في مجال الدراسات الاجتماعية والاقتصادية تفيد بيانات التوزيع العمري للسكان في دراسة مشكلات الإعالة ودراسة أنماط الاستهلاك واتجاهاته وحجم القوة العاملة.

ت. **بيانات الجنسية :** التعرف على التركيب السكاني حسب الجنسية ، سكان جزائريون ونسبتهم وسكان غير جزائريون ونسبتهم ، ولهذه البيانات أهمية كبيرة في مجال ت وفير الخدمات التعليمية والصحية والعملية.

ث. **بيانات مكان الإقامة :** تعطي هذه البيانات صورة عن تحركات السكان والهجرة إلى الخارج وتغيير مكان الإقامة ما بين البلديات والولايات وبين الريف والحضر في كل منطقة . تبويب البيانات حسب فئات مدة الإقامة بالسنوات يبين مدى استقرار السكان في أماكن إقامتهم المعتاد وحجم التحركات المؤقتة للسكان .

3.الخصائص الديموغرافية : تعتبر دراسة الخصوبة والوفيات والزواج والهجرة من الأمور الهامة في تعداد السكان خاصة في الدول التي تفتقر إلى نظم فعالة وموثوق بها للإحصاءات الحيوية وقلة المسوح الميدانية، وذلك لأن التعداد يشكل فرصة لتوفير بيانات تساعد على تقدير المعدلات الحيوية ،التي لا يمكن توفيرها بأي شكل آخر. و"حتى في الدول التي يوجد بها نظام تسجيل حيوي (مواليد ووفيات) متكامل فإن بعض البيانات الهامة مثل "عدد الأطفال المولودون أحياء" و"الأطفال على قيد الحياة" و"العمر عند الزواج" والموضوعات التي تعتبر ضرورية لتقدير معدلات الخصوبة والوفيات"[1] لا يمكن توفيرها من خلال الإحصاءات الحيوية". يتيح تعداد السكان فرصة لجمع بيانات لتقدير الخصوبة والوفيات على الصعيد الوطني ودون الوطني وبتكلفة بسيطة فإن إدخال مثل هذه الموضوعات في استمارة التعداد بهدف تقدير معدلات الخصوبة والوفيات والمؤشرات الأخرى ذات الصلة يعتبر أمَراً حكيماً وغير مكلف خاصة في الدول التي يكون فيها نظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية ضعيفة وتكلفة إجراء مسوحات ديمغرافية دورية فيها تكون عالية. ومهما يكن من أمر فمن المهم معرفة بأن بيانات التعداد ليست بديلاً كافياً لوجود نظام تسجيل حيوي متكامل وملائم وإذا أرادت الدول أن تتوفر لديها معدلات تفصيلية ودقيقة عن درجات الخصوبة والوفيات فلابد من أن تنشئ نظاماً متكاملاً لتسجيل جميع الأحداث الحيوية.

[1] TABUTIN.D (1982), "Quelques problèmes de collecte et analyse de la fécondité et de la mortalité dans un recensement , Département de Démographie, UCL, document de recherche n°67, Louvin la Neuve, P14

قام الديوان الوطني للإحصائيات وبالتشاور مع المجلس الوطني للإحصاء بإضافة 31 بيان إحصائي في تعداد 2008 مقارنة بتعداد 1998، من بينهم 03 بيانات حول الوفيات والبيانات المتبقية خصصت للهجرة الخارجية.

أ. بيانات حول الوفيات : تختلف مستويات واتجاهات الوفيات حسب اختلاف العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وحسب خصائص المتوفى وسبب الوفاة. يعتبر العمر والجنس وتاريخ الميلاد وتاريخ الوفاة من أهم المتغيرات التي اهتم الديوان الوطني للإحصاء بجمعها في تعدادين 1987 و2008[1] وذلك للعلاقة القوية بين العمر وخطر الموت، فنلاحظ مثلا ارتفاع معدلات الوفيات عند الأطفال الرضع وكبار السن، ومن خصائص المتوفى الأخرى والهامة عند التحليل حسب الجنس، مكان الإقامة المعتادة للمتوفى، الحالة الزواجية، الحالة الاقتصادية والاجتماعية. ومن خصائص الواقعة الهامة في التحليل : سبب الوفاة، مكان وقوعها، تاريخ وقوعها وتاريخ تسجيلها.

لدراسة الوفيات، توصي هيئة الأمم المتحدة بطرح الأسئلة حول " وفيات الرضع ووفيات الأطفال والتي يمكن استنباطها من بيانات إجمالي المواليد الذين ولدوا أحياء والمواليد على قيد الحياة.

أما وفيات البالغين فيتم استنباطها من البيانات المتعلقة بوفيات الأسرة خلال الـ 21 شهًراً السابقة... إلا أنه لا يمكن الجزم بدرجة دقة معدلات وفيات البالغين التي يتم تقديرها بواسطة الأطر الإحصائية غير المباشرة من قبيل طريقة اليُتم التي ابتكرت مؤخًراً. ويعزي ذلك لصعوبة الحصول على إفادات دقيقة عن الأسئلة المتعلقة بهذه الطريقة والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج مغلوطة. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فمن الممكن التوصل إلى تقديرات معدلة قابلة للاستخدام. "[2]

من خلال بيانات الجدول رقم 04 نلاحظ أن الديوان الوطني للإحصاء بدأ بتنفيذ هده التوصيات مند تعداد 1987 بحيث تتمثل أهمية البيانات الموصى بها فيما يلي :

1. **اسم المتوفى:** البيانات حول اسم المنوفي مهم نظًراً لفائدته في تحديد جنس الفرد وهو متغير مرجح لتصحيح الأخطاء المرتكبة عند تدوين نوع الجنس أو نسيان تدوينه في الاستمارة.

[1] لم تطرح في استمارة تعداد 1998بيانات الخاصة بالمتوفي ولم يذكر السبب والهذف من ذلك

[2] هيئة الأمم المتحدة, إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الشعبة الاحصائية "دليل تنقيح تعداد السكان و المساكن"، السلسلة واو، العدد 28 سنة 2005 نيويورك ، رمز الدليل على الموقع الالكتروني:ST/ESA/ STAT/SER.F/82 ص.75.

2. **الجنس :** يمثل الجنس أهم متغير للمعلومات الديموغرافية التي تجمع عن الأفراد في التعدادات ويشكل تصنيف هذا المتغير تقاطعياً مع بعض الخصائص الأخرى أساساً لمعظم تحليل الخصائص الوفاة حيث أنها تمثل وعاءً تصب فيه كل المعلومات الأخرى.

3. **تاريخ ميلاد المتوفى:** يمكن من خلاله الحصول على بيانات العمر ويوفر هذا النوع من السؤال عادة معلومات أدق. يكون السؤال عن تاريخ الميلاد ملائماً في الحالات التي يعرف فيها السكان تواريخ ميلادهم. يمكن من خلاله تحديد الأفواج والأجيال وكذالك يساعد في تقويم العمر.

4. **الأسباب المرتبطة بالحمل:** قد تشكل بيانات قيمة بالنسبة للدول التي لا توجد بها مصادر تتوفر من خلالها معلومات منتظمة عن أسباب الوفيات. بطبيعة الحال فإن هذه المعلومات تقديرية ويجب تفسيرها بحذر بعد خضوعها للتقييم والتعديل. وعلى كل فمن الممكن من خلال استخدام هذا المتغير قيمة عن اتجاهات الوفيات الرئيسية والتي من الصعب الحصول عليها من أي مصدر آخر.

5. **سبب الرئيسي لوفاة الأم:** ويتم تحديد السبب الرئيسي لوفاة الأم، أي هل سبب الموت سببه الحمل أو الولادة أو بعد 24 يوم بعد الولادة

6. **عدد المواليد الأحياء وعدد المواليد الباقي على قيد الحياة :** تستخدم بيانات "المواليد على قيد الحياة" إضافة إلى بيانات "المواليد الذين ولدوا أحياء" في تقديرات معدلات وفيات الأطفال والرضع بطرق غير مباشرة وذلك في الحالات التي لا تتوفر فيها معلومات مكتملة من التسجيل المدني يمكن الوثوق بها.

وللحصول على بيانات جيدة وشاملة عن إجمالي المواليد الذين ولدوا أحياء تطرح أسئلة أخرى مفصلة عن مكان إقامتهم الحالية على النحوالتالي :

أ- مجموع الأبناء الذين يقيمون مع الأسرة.

ب- مجموع الأبناء الذين يعيشون في مكان آخر.

ت- مجموع الأبناء الذين ولدوا أحياء ولكن توفوا فيما بعد قبل يوم التعداد.

هذه الأسئلة لا توفر لنا معلومات شاملة ودقيقة عن عدد المواليد الذين ولدوا أحياء حسب الجنس فقط ولكنها تزيد من درجة ملائمة الأسئلة لإجراء تحليلات لاحقة.

تسمح البيانات المذكورة سابقا بحساب المؤشرات الآتية:

1. احتمال الحياة
2. معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة
3. معدل وفيات الأطفال مابين سنة وخمس سنوات

ب- بيانات الخصوبة: تهدف بيانات الخصوبة في التعدادات الثلاث إلى تقدير مستويات واتجاهات وأنماط الخصوبة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني . وحسب توصيات هيئة الأمم المتحدة " يمكن الحصول على بيانات الخصوبة من خلال ثلاثة أسئلة هي: "مجموع المواليد أحياء" و"تاريخ ميلاد آخر مولود حي" و"عمر الأم عند ميلادها لأول مولود حي"[1]. كما يمكن إضافة أسئلة عن العمر عند الزواج أو تاريخ الزواج أو مدة الزواج لتحسين تقديرات معدلات الخصوبة التي يتم التوصل إليها باستخدام البيانات عن مجموع المواليد أحياء. وحتى تتمكن من جمع بيانات سليمة فقد تحتاج بعض الموضوعات لسلسلة من الأسئلة الاستقصائية. وحيث أن عملية الحصول على بيانات دقيقة عنها تستغرق وقتاً طويلاً فمن المناسب توجيه هذا النوع من الأسئلة في المسوحات العينية بدلاً من التعدادات العامة." (هيئة الأمم المتحدة، دليل المبادئ العامة للإحصاء السكن والسكان، ص 93).
وللحصول على بيانات واضحة ودقيقة يجب استعمال التعاريف الآتية:

-عدد المواليد الأحياء للمرأة طيلة حياتها : كل الأطفال الذين ولدوا أحياء للمرأة المعنية طوال فترة حياتها الإنجابية (باستثناء الولادات الميتة أو السقط) وحتى وقت إجراء التعداد. ويجب أن يتضمن عدد المواليد الأحياء كل الأطفال الذين ولدوا لتلك المرأة سواء في أو خارج إطار الزواج سواء تمت ولادة أولئك الأطفال في إطار الزواج الحالي أوفي إطار زيجات سابقة.

- المواليد الأحياء خلال فترة الـ 21 شهر الماضية: يطرح هذا النوع من السؤال على عدد النساء اللاتي ولدن طفل واحد على الأقل خلال الـ 21 شهر السابقة وليس إجمالي الأطفال الذين ولدوا في تلك الفترة حيث أن هنالك نسبة ضئيلة قد يكن ولدن أكثر من طفل في السنة. وتركز الإحصاءات على المواليد الذين تم إنجابهم خلال السنة السابقة للتعدادات للسيدات في المرحلة الإنجابية. وتستخدم هذه البيانات عادة في حساب معدلات الإنجاب (الخصوبة) التفصيلية حسب الفئات العمرية للإناث (ومعدل الإنجاب (الخصوبة) الكلي بعد إجراء المعالجات التحليلية اللازمة عليها لتمثل مستويات الخصوبة الحالية الواقعية في مختلف البلديات والوليات وعلى مستوى الحضر والريف.
- جنس المواليد: إن جمع المعلومات عن "عدد المواليد الذين ولدوا أحياء" حسب الجنس هي عملية مرغوبة في حد ذاتها لأنها تحسن من جودة المعلومات لدورها في التحقق من نوعيتها فعلى سبيل المثال فإنها قد تؤكد لنا أن نسبة الجنس للمواليد هي حسب النمط المتوقع ولا تأخذ شكلاً مختلفاً .

[1] هيئة الأمم المتحدة, إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الشعبة الاحصائية "دليل تنقيح تعداد السكان و المساكن"، السلسلة واو، العدد 82 سنة 2005 نيويورك ، رمز الدليل على الموقع الالكتروني:ST/ESA/ STAT/SER.F/82 ص.75.مرجع سبق ذكره

- تاريخ الزواج الأول: اليوم والشهر والسنة التي حدث فيها ذلك الزواج يمكن الحصول على بيانات عن مدة الزواج عن طريق طرح العمر وقت الزواج من العمر الحالي أو مباشرة من خلال عدد السنوات التي انقضت منذ حدوث الزواج" وفي الدول التي يمكن الإدلاء فيها ببيانات عن "مدة الزواج الأول" بصورة أفضل من العمر فإن تبويب بيانات المواليد أحياء حسب مدة الزواج توفر في هذه الحالة تقديرات أفضل لمعدلات الخصوبة مقارنة بتلك التي يمكن التوصل إليها من خلال بيانات المواليد أحياء حسب عمر الأم

تأكد التعدادات المشار إليها في الجدول الأعلى أنّ طبيعة البيانات الإحصائية المجمعة تستجيب لتوصيات الأمم المتحدة وتسمح بالمقارنة على المستوى الإقليمي والدولي إذ تم استغلالها أحسن استغلال . لكونها تخدم أغراض تحليل الخصوبة بطرق مختلفة بسبب تنوع هذه البيانات ، فمنها ما يدور حول عدد المواليد الأحياء والباقين على قيد الحياة وتحديد جنس المولود الذين أنجبتهم كل امرأة غير عازبة منذ بداية حياتها الإنجابية وحتى يوم العد . وتستخدم هذه البيانات لحساب معدلات خصوبة الفوج معبِّراً عنها بمتوسط المواليد أحياء لكل أنثى في الفئات العمرية المختلفة للإناث في المرحلة الإنجابية (15 إلى اقل من 50 عاماً) .ومن البيانات تلك التي جمعت حول الخصوبة وتستخدم عادة لقياس مستويات وأنماط الخصوبة الحالية والتي تعكس المستوى خلال فترة زمنية محدده.

ج) بيانات حول الهجرة:

ونظارا لانتشار ظاهرة الحرقة أو الهجرة الغير الشرعية للشباب باختلاف خصائصهم الفردية ،أرفقت في استمارة تعداد 2008 بيانات حول المهاجر. "تسمح هذه الأخيرة بتحديد خصائص العمرية والتعليمية والعملية للمهاجر . وتحديد حجم المهاجرين حسب هذه الخصائص ومعرفة من هم المهاجرين[1]".

طبقاً للظروف التي تمر بها البلاد أصبحت الهجرة من الظواهر الواضحة ذات التأثير الجوهري فى حياة المجتمع الجزائري، وخاصة في فترة العشرية السوداء والتي أدت الى ارتفاع حدة البطالة (بعد غلق المنشآت الاقتصادية وتسريح العمال) وعدم توازن الطبقة النشيطة مع عدد المناصب وأيضا ظهور في السنوات الأخيرة أزمة السكن. هذه العوامل أدت إلى ارتفاع في عدد المهاجرين الي البلدان الأوروبية خاصة إسبانيا بصفة غير شرعية. أصبحت هذه الظاهرة تسمى بالعامية (الحرقة). وأمام هذه التطورات والمستجدات، سعى الديوان الوطني بإدراج 6 أسئلة حول الهجرة الخارجية.

[1] هيئة الأمم المتحدة, إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الشعبة الاحصائية "دليل تنقيح تعداد السكان و المساكن"، السلسلة واو، العدد 82 سنة 2005 نيويورك ، رمز الدليل على الموقع الالكتروني:ST/ESA/ STAT/SER.F/82ص.75.مرجع سبق ذكره

يعتبر التعداد المصدر الرئيسي لتوفير بيانات عن إحصاءات الهجرة الخارجية , إلا أن التعدادات السابقة لم توفر البيانات الضرورية والتفصيلية اللازمة لدراسة هذه الظاهرة, وإنما توفر بيانات عن أعداد الأجانب المقيمين فى الجزائر والتي تختلف من حيث التغطية والتفاصيل من تعداد إلى آخر.

وقد تضمنت استمارة تعداد عام 2008 الجدول مغادرة الوطن خلال خمس سنوات الماضية للجزائريين.

توفر هذه البيانات للمخططين ولمتخذي القرار ومنفذي السياسات والبرامج بيانات واقعية ودقيقة عن حجم وخصائص تفصيلية للمهاجرين إلى الخارج.

الجدول (04) : طبيعة البيانات الديموغارفية المجمعة في التعدادات 1987و1998 و2008.

البيانات الديموغرافية/ التعداد	1987	1998	2008
عدد النساء الغير العازبات المولودات مابين 1954و1993	*		*
الحالة الزواجية	*	*	*
تاريخ أول زواج	*	*	*
عدد المواليد الإحياء للمرأة طيلة حياتها	*	*	*
تاريخ ميلاد آخر ولادة		*	
عدد المواليد الأحياء خلال فترة ال21 شهرا الماضية	*		*
حدوث حالات الوفاة خلال 21 شهر الماضية	*	*	*
اسم المتوفى	*		*
جنس المتوفي	*	*	*
تاريخ ميلاد المتوفي	*		*
تاريخ الوفاة	*		*
وفيات الأمومة			*
حدوث هجرة إلى الخارج خلال 5سنوات الأخيرة لأشخاص كانوا أعضاء في الأسرة			*
اسم المهاجر			*
تاريخ المغادرة			*
الجنس			*
السن عند المغادرة			*
الحالة الزواجية للمغادر			*
المستوى التعليمي للمغادر			*
الحالة الفردية للمغادر			*
المجموع	10	06	19

المصدر: إستمارة تعداد 1987و 1998 و 2008

4.بيانات الحالة الاقتصادية : هنالك عدة دواعي للحاجة لبيانات الحالة الاقتصادية التي توفرها تعدادات السكان "بإعطاء صورة تفصيلية عن عدد وخصائص الأفراد العاملين والبطالين وكذلك السكان غير النشيطين اقتصادياً، والتي تعود لنفس فترة التاريخ المرجعي التي يتم فيها تقييم طريقة استخدام القوى البشرية و قياس المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية الأخرى[1] ، ذلك حتى تتكون لدينا صورة شاملة للوضع الاجتماعي والاقتصادي.

"يمكن الحصول على مثل هذه الإحصاءات من مصادر أخرى مثل المسوحات القائمة على الأسرة للقوى العاملة أو السجلات الإدارية إلا أن هذه المصادر يشوبها بعض القصور. فالبيانات التي يتم الحصول عليها من المسوحات بالعينة عادة ما تكون محدودة بالدقة في اختيار العينة وناد اًر ما يتوصل من خلالها إلى تقديرات سليمة للمناطق الصغيرة أو المجموعات السكانية المتناثرة أو حتى للتصنيف النهائي لمجموعات النشاط الاقتصادي والمهن. أما السجلات الإدارية فلا توجد بها نفس نوعية الترميز المهني والنشاط الاقتصادي، كما لا تشمل جميع السكان كما هو الحال في التعداد."[2]

توفر التعدادات الثلاث معلومات عن نقاط معينة عن الخصائص الاقتصادية التي يمكن ربطها بإحصائيات المصادر الأخرى (أنظر الجدول رقم 05). تسمح هذه الخصائص بتبويبها حسب الجنس والمستوى التعليمي وفئات العمر والحالة الزواجية ونسبة المساهمة في العمل.
والتعرف على التركيب المهني لقوة الطبقة النشيطة ومدى تمشيها مع الاحتياجات الفعلية لبرامج التنمية المطلوبة في الدولة . وأيضا معرفة المهن التي يمكن التركيز عليها في برامج التدريب المهني للسكان والتركيب المهني للمتعطلين حسب الحالة التعليمية في إنشاء مشاريع اقتصادية لاستيعاب هذه الطاقة المنتجة.

[1] FNUAP. Commission économique pour l'Afrique (CEA) "L'execution D'un Recensement de la population et de l'habitat et sur L'utilisation des progiciels Statistiques pour les pays Africains Francophones" YAOUNDE ; 1er -26 Octobre 1984. P 2 (concepts économique)

[2] هيئة الأمم المتحدة, إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الشعبة الاحصائية "دليل تنقيح تعداد السكان و المساكن"، السلسلة واو، العدد 82 سنة 2005 نيويورك ، رمز الدليل على الموقع الالكتروني:ST/ESA/ STAT/SER.F/82ص57.مرجع سبق ذكره

الجدول (05): طبيعة البيانات الفردية المجمعة في التعدادات 1987و1998و2008 .

بيانات الحالة الفردية / التعداد	1987	1998	2008
الحالة الفردية	*	*	*
النشاط الممارس		*	*
البحث عن العمل			*
هل عملت من قبل	*		
النشاط الممارس			*
المهنة الرئيسية	*	*	*
الوضعية في المهنة	*	*	*
القطاع القانوني	*	*	*
قطاع النشاط	*	*	*
مكان العمل		*	*
الوسيلة الأساسية للتنقل			*
وثيرة التنقل			*
منذ كم من شهر والشخص بطال		*	
المجموع	05	09	11

المصدر: استمارة تعداد 1987و 1998 و 2008

أما فيما يخص التوزيع حسب النشاط الاقتصادي فهو يلعب دوار هاما في تحليل الناتج المحلي والدخل القومي عن طريق نسبة مساهمة السكان النشيطين اقتصاديا في كل قطاع اقتصادي كما يعطي البيانات دلالة عن اتجاه ومدى التصنيع وإإمكانيات التنمية الاقتصادية أمام التغييرات والتطورات التي يعرفها سوق العمل في الجزائر والطلبات المتزايدة من طرف المستخدمين للبيانات الاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. أضاف الديوان الوطني للإحصاء أربع (4) بيانات جديدة في استمارة تعداد 1998 مقارنتا ببيانات تعداد 1987؛ و 4 بيانات في تعداد 2008 مقارنتا بالتعداد السابق (أنظر الجدول رقم 05).

5.بيانات الحالة التعليمية:

تعد الحالة التعليمية من الخصائص الأساسية للسكان حيث توفر بيانات عن المتمدرسين والأميين وأماكن تمركزهم وأعمارهم وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ، مما يساعد على تحديد نسبة التمدرس والأمية ووضع البرامج المناسبة للقضاء على الأمية .

الجدول (06) : طبيعة بيانات الحالة المدنية المجمعة في تعدادات 1987و1998 و2008.

البيانات / التعداد	1987	1998	2008
اللغة التي يقرؤها ويكتبها الشخص	*	*	*
اللغة أ واللغات التي بتكلمها الشخص		*	
آخر سنة د راسية في التعليم العام	*	*	*
آخر سنة في التكوين المهني		*	*
أعلى شهادة متحصل عليها	*	*	
المجموع	3	5	3
المصدر: استمارة تعداد 1987و 1998 و 2008			

جراء المقارنات بين بيانات الأمية و التمدرس في هذا التعداد والتعدادات السابقة. كما تمكن من قياس التقدم الذي أحرزته الدولة في القضاء على الأمية وفعالية الجهود التي بذلت بهذا الخصوص.

معرفة عدد الحاصلين على مؤهلات علمية ونوعها يمكن الدولة من الاستفادة من الخبرات والمؤهلات النادرة . يفيد تبويب بيانات القوى العاملة حسب الحالة التعليمية في قياس كفاءة القوى العاملة وأثر التعليم في تحسينها.

نلاحظ من خلال الجدول 06، إضافة بيانين حول الحالة التعليمية في تعداد 1998 هما على التوالي اللغة التي بتكلمها الشخص وآخر سنة في التكوين المهني وإلغاء بيانيين هما على التوالي أعلى شهادة متحصل عليها واللغة التي بتكلمها الشخص.

6. بيانات الإعاقة : "يمكن لتعداد السكان أن يوفر معلومات قيمة عن الإعاقة والأداء البشري بالدولة. ففي الدول التي لا توجد بها مسوح متخصصة لبحث الإعاقة بين السكان أ وتضمن أسئلة عن الإعاقة في المسوح التي تجريها فإن التعداد قد يشكل المصدر الوحيد لمعرفة حجم وتوزيع الإعاقة والأداء بين السكان على المستوى القومي والإقليمي والمحلي.

الجدول (07) : طبيعة بيانات الإعاقة المجمعة في تعدادات 1987و1998و2008.

تعداد	1987	1998	2008
اسم ولقب المعاق	*	*	لم تطرح الأسئلة حول الإعاقة
جنس المعاق	*	*	
طبيعة الإعاقة	*	*	
سن المعاق	*	*	
سبب الإعاقة	*	*	
المجموع	05	05	
المصدر: استمارة تعداد 1987و 1998 و 2008			

وفي الدول التي يوجد بها نظام تسجيل تتوفر بموجبه بيانات منتظمة عن الأشخاص الذين يعانون من أنواع حادة من العجز فيمكن استخدام تعداد السكان لاستكمال هذه البيانات بمعلومات تتعلق ببعض جوانب الإعاقة بمفهومها العريض اعتماداً على التصنيف الدولي للإعاقة والأداء والصحة كما تم وصفها أدناه يمكن استغلال بيانات تعداد السكان في التخطيط العام لوضع برامج وخدمات (وقاية وإعادة تأهيل) للكشف عن جوانب معينة في اتجاهات الإعاقة بالدولة ولتقييم البرامج القومية والخدمات المتعلقة بالمساواة في الفرص ولإجراء المقارنات الدولية لبعض جوانب انتشار الإعاقة بالدول."[1]

يوفر التعدادين 1987 و1998 بيانات عن المعوقين أو ذوى الاحتياجات الخاصة (أنظر الجدول رقم 06) ، ولهذا البيان أهميته من الناحية الصحية والاجتماعية فبمعرفة عدد المعوقين ، ونوع الإعاقة وسبب الإعاقة (هذا البيان غير موجود في تعداد 1998) لكل منهم يمكن وضع البرامج العلاجية والتأهيلية التي تسمح بتشغيلهم في أعمال تناسب

[1] هيئة الأمم المتحدة, إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الشعبة الاحصائية "دليل تنقيح تعداد السكان و المساكن"، السلسلة واو، العدد 82 سنة 2005 نيويورك ، رمز الدليل على الموقع الالكتروني:ST/ESA/ STAT/SER.F/82 ص48.مرجع سبق ذكره

طبيعة الإعاقة حتى تساعدهم اقتصاديا وتساهم كثيرا في حل المشكلات النفسية التي تنشأ عن العاهات،على العكس لم يوفر تعداد 2008 بيانات عن المعوقين. واستبدلت هذه الأخيرة ببيانات أخرى.

ملاحظة : لم يذكر سبب حذف موضوع الإعاقة من استمارة تعداد 2008.

من خلال مقارنة بيانات التعدادات المذكورة سابقا يمكن القول أن بيانات تعداد 2008 تستجيب إلى الخصائص الأساسية اللازمة لصنع السياسات والتخطيط والإدارة علي المستوي الحكومي، وتوفير المعلومات اللازمة عن عدد السكان وتوزيعهم وخصائصهم، بغية وصف وتقييم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، ووضع سياسات وبرامج سليمة ترمي إلي تطوير المجتمع. كما توفر إطارا متكاملا لأسر المجتمع، يتيح اختيار العينات لإجراء البحوث الميدانية، داخل الوحدات الجغرافية إذا جمعت و استغلت بأكثر دقة.

وإذا استغلت بياناته أحسن استغلال أيضا ، سوف تساهم في وضع سياسة عامة لبرامج الإسكان ، ولتقييم مدى الحاجة لمساكن جديدة ، لذا فإن المعلومات التي تجمع عن عدد ونوع وخصائص المساكن ، ذات أهمية حاسمة من حيث رصد ظروف الإسكان واحتياجات السكان إلى المساكن الجديدة ، وإنشاء سوق إسكان رشيد ، كما أن خصائص المساكن ، تؤثر علي نشاط الناس الاقتصادي وصحتهم وعلاقاتهم الاجتماعية ، ونظرتهم العامة.

زيادة على ذلك نستخلص أن بيانات التعداد الأخير (2008) تلبي احتياجات الدولة من المعلومات على المستوى الوطني والدولي. حيث أنها تلتزم بدرجة كبيرة بالتوصيات والمعايير الدولية لتحقيق درجة من المقارنات (باستثناء بيانات الإعاقة).

خلاصة الفصل :

أصبحت الانظمة الاحصائية في الوقت الراهن محاطة بالعديد من المتغيرات العالمية والإقليمية أبرزها التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، ثروة الاتصالات والمعلوماتية والانفتاح الاعلامي والثقافي والحضاري.

مع زيادة الاهتمام بالبيانات الإحصائية على المستوى المحلي والدولي وتماشيا مع التطورات الحاصلة ساهمت السلطات المختصة في التشريع الجزائري بمراجعة المراسيم التشريعية الخاصة بالنظام الإحصائي. وهذا ما يؤكده المرسوم التشريعي رقم 94 -01 لسنة 1994. حدد هذا الأخير مكونات المنظومة الاحصائية والمهام الجديدة للديوان الوطني للإحصائيات . و نص على أن الديوان المؤسسة المركزية المستقلة المكلفة بجمع المعلومات الإحصائية ، وتوحيد المفاهيم ، والحفاظ على سرية البيانات الاحصائية وتطبيق مبدأ إلزامية الاجابة ونشر وتحليل البيانات الاحصائية. والتنسيق مابين المؤسسات العمومية والخاصة.

يواجه الديوان الوطني للإحصائيات مند إنشائه الكثير من التحديات فيما يخص إنتاج إحصاءات التعداد القابلة للمقارنة الإقليمية والدولية، ومسايرتها للتوصيات من خلال مراجعة الإستمارات الخاصة بالتعدادات الثلاث الأخيرة .

لكن رغم التعديلات التي خصت بها بعض مواد المراسيم التشريعية الا انه تم تسجيل بعض الثغرات في المحتوى والمضمون اهمها :

- عدم وجود نص قانوني واضح يعرف النشاط الاحصائي ومراحل تنفيذه.
- عدم تحديد اهمية النشاط الاحصائي في الادارات والمؤسسات العمومية.
- عدم التطرق الى اهمية النشاط الاحصائي والبحث العلمي.
- عدم تخديد العقوبات المسلطة ضد مستوفي البيانات عند جمعه لبيانات مغلوطة.

وباعتبار الديوان الوطني للإحصائيات الركن المحوري في تنمية الثقافة الاحصائية لدى عامة الجمهور ، إلا أنه وللأسف لا يساهم الديوان في تحقيق هذا الهدف، لكونه بعيد عن وسائل الاعلام وغير متواجد في المؤسسات الجامعية والتعليمية.

الخـــاتمة

الخاتمة :

إن الثورة التطورية الهائلة في نظم المعلومات ساعدت في تحقيق مزايا ومكاسب هائلة لصانعي قرارات السياسة الاقتصادية ، وهو ما ينتج عنه اتباع سياسة وطنية للمعلومات تتسم بالكفاءة والفعالية وتستجيب لمتطلبات متخذي قرارات السياسة الاقتصادية ، وتؤمن تدفق ونفاذ المعلومات في الوقت والمكان المناسبين ، وفي مختلف مستويات ومراحل بلورة السياسة اللاقتصادية مما يضمن التنسيق الفعال والشامل بين ادوات السياسة الاقتصادية بما يخدم اهداف هذه الاخيرة ، ويمكن من تحليل المشكلات العامة التي تمثل جوهر بناء السياسة الاقتصادية وتحديد طبيعتها والأبعاد والآثار المترتبة عنها .

إن الاستراتيجية الوطنية لنظم المعلومات تم ادراجها ضمن الأولويات والأهداف المسطرة في الدولة ، من خلال اصدار قوانين ومراسيم تحدد ذلك ، لكن لم تتضح الآلية والاسلوب والخطط الزمنية لتحقيق ذلك بشكل دقيق ، حيث يقصد ويفهم بأن المطلوب توفير اجهزة وبرامج لتكنولوجيا المعلومات واستخدامها في المسوحات والتعدادات الاحصائية فقط ، ولكن هذا لا يكفي بالقدر الذي يلزم فيه جميع اجهزة ومؤسسات الدولة لادخال نظم وقواعد المعلومات والتي تكون مستقبلا أهم مصادر المعلومات والبيانات الاحصائية المحلية والوطنية.

إن وضع استراتيجية احصائية معلوماتية تتضمن نظام معلوماتي وطني واضح المعالم ، تساهم وبشكل فعال في رسم سياسات اقتصادية ناجعة ، في حين تبقى الاعمال الاحصائية تقتصر فقط على المسوحات والتعدادات الاحصائية العينية التي تتطلب التفاصيل التي لا توفرها المنظومة المعلوماتية ، اما التعدادات السكانية في حالة وجود نظام معلوماتي فعال يصبح هدف هذه التعدادات توفير مجموعة محدودة فقط من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتحديث الاطار الزمني ، أما بقية المعلومات التي تجمع بالتعدادات فيتم جمعها عن طريق اختيار عينة من السكان لا يزيد في احسن الأحوال عن 15 الى 20% من السكان.

من خلال ما سبق ، يمكن تقديم بعض التوصيات التالية:

- تشكيل مركز وطني لنظام المعلومات تكون مهمته وضع المعايير والاسس والمفاهيم لهذه النظم والاشراف على تنفيذها وحمايتها ، وان تكون احدى اهم المصادر للبيانات والمعلومات على مستوى الدولة.
- الاستقلال التام في عمل المؤسسات المنتجة للمعلومات الاحصائية وعدم ارتباطها باي قطاع وزاري معين ، مع ضرورة استقلالها ماليا واداريا .

- تشكيل وحدة نظام معلومات وطنية مهمته تزويد جميع المراكز الادارية بالمعلومات المطلوبة .

- ضرورة إن تتلاءم الاستراتيجية الوطنية للاحصاء مع الاستراتيجية الوطنية لنظم المعلومات وتصدر كاستراتيجية واحدة يتم ترجمتها الى برامج عمل متوسطة أو طويلة المدى.

- تنمية وتعميم نظام المعلومات في جمييع الفروع الادارية للمؤسسات

- التأكيد على اعادة تاهيل جميع العاملين في الاحصاء ، و وضع برامج تعليمية ومناهج على مستوى المؤسسات التعليمية ، وذلك للتحكم الكامل في تكنولوجيا المعلومات.

- وضع برنامج زمني لكافة الانظمة المعلوماتية والاحصائية في اجهزة الدولة وتنفيذها خلال فترة زمنية معينة.

قائمة المصادر والمراجع

❖ الكتـــب :

ـ باللغة العربية :

1- عبد الرحمان الصباح ، "نظام المعلومات الإدارية" دار زهران للنشر عمان - الأردن 1998.
2- علاء السالمي ، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ،2005.
3- محمد كلكول "المنظومة الإحصائية في الجزائر ، الخطوط العريضة للإحصاء بالديوان الوطني للإحصائيات 2003 -2004.
4- أبو بكر محمد الهوش، دراسات في نظم و شبكات المعلومات ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، ط1 ،1996.
5- أحمد بدرا و آخرون، السياسة المعلوماتية و إستراتيجية التنمية ، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001.
6- أحمد خطيب ،"إدارة المعرفة ونظم المعلومات"، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
7- أحمد فوزي ملوخية،"نظم المعلومات الإدارية "دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
8- اصلاح الدين عبد المنعم مبارك، " اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية "، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
9- ثابت عبد الرحمان إدريس،" نظام المعلومات في المنظمات المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية2010 .
10- ثناء على القباني ، نظم المعلومات المحاسبية جامعة المنوفية ، مصر ،2003.
11- حسين علي الزغبي ما نظم المعلومات الاستراتيجية :مدخل استراتبجى و دار وائل للنشر والأردن ،2005.
12- دلال صادق، حميد ناصر ،"أمن المعلومات"،دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2008.
13- ربحي مصطفى عليان، إيمان فاضل السمرائي،" تسويق المعلومات و خدمات المعلومات"، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2010 .
14- سليم إبراهيم الحسنية،"نظام المعلومات الإدارية"مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان الاردن ،الطبعة الأولى 1998.
15- عبد الهادي مسلم،" مذكرات في نظم المعلومات الإدارية - مبادئ و تطبيقات"، الناشر مركز التنمية الإدارية، الإسكندرية، 1994.
16- عبيد الشافعي " قانون الأسرة ، ملحق بقانون الحالة المدنية وقانون الجنسية الجزائرية"، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر-2008.
17- عثمان الكيلاني وآخرون ، المدخل الى نظم المعلومات الادارية ، دار المناهج للنشر ، عمان، الأردن ، ط2 2002.
18- علاء الدين عبد القادر ،" نظم المعلومات الإدارية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط2008 .
19- فايز جمعة صالح النجار ، نظم المعلومات الادارية ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن ،2005.

20- محفوظ جودة و اخرون، منظمات الاعمال : المفاهيم والوظائف ، دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن ،2004.
21- محمد اسماعيل بلاک ، نظم المعلومات الادارية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،2005.
22- محمد برهان، "أنظمة المعلومات الإدارية"، الشركة العربية للتمويل والتوريدات، القاهرة، مصر ، الطبعة 2010.
23- محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحاسبية ، عمان، دار المناهج للنشر و التوزيع، 1998.
24- معالي فهمى حيدر ، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندريه ، 2002.
25- نوري منير،" نظم المعلومات المطبق في التسيير "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012 .

ـ باللغة الفرنسية :

26- DUMONT.F(1992), "Démographie-Analyse des populations et démographie économique", édition DUNOD,Paris,P.1
[3]FRANCIS Gendreau (1987) "Annale de démographie historique" Paris : Karthala. CEPED.

❖ المذكرات :

ـ باللغة العربية :

1- يحياوي محمد ، نظام المعلومات الوطن كأداة لتر فهد القرارات بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، چجامعة س عد دحلب البليدة 2007.
2- محمد يدو ، دور نظام المعلومات الوطني في رسم السياسة الاقتصادية ، دراسة تحليلية وتقويمية ، حالة الجزائر في الفترة من 2010 – 2010 مذكرة دكتوراء ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر3 ، 2011.
3- لالوش غنية ، دور نظام المعلومات في توجيه استراتيجية المؤسسية ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع ادارة الأعمال ، جامعة الجزائر ، 2002/2001.
4- شنافي فوزية تقييم المنظومة الاحصائية في الجزائر اطروحة دكتوراء ، قسم الديموغرافيا جامعة وهران 2013-2014.
5- حمدوش آمنة ، نظام المعلومات ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر اكاديمي ، قسم علوم التسيير ، جامعة مستغانم ، 2015-2016.

❖ الملتقيات والمؤتمرات:

- باللغة العربية :

1- خباية عبد الله النظم الخبيرة و نظم دعم القرارات كمدخل لاتخاذ القرار في المؤسسة، ورقة بحث مقدمة في إطار الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، بومي 14-15افريل 2009 جامعة المسيلة ، الجزائر

2- رحيم حسين ، يحي دريس، اهمية نظام وطن للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسعلية :حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف، الجزائر ، يومي 17-18 افريل 2006.

3- ليلى بن سعادة ، دور المعلومة الاقتصادية في في ميكانزم إتخاذ القرار ، الملتفى حول النظام الوطني للمعلومة الاقتصادية الواقع و الافاق ، يومي 31 جانفي - 01 فيفري 2005، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني ، الجزائر.

4- أمانة منتدى " paris 21 دليل تصميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات 8 " نوفمبر 2004.

- باللغة الفرنسية :

05-Dahman Madjid , Le Système National D'information Economique:Eléments Pour Une Modalisation Globale, Séminaire Snie Etat Et Perspectives, Serist, Alger,31/01-01/02/2005.

❖ المنشورات :

- باللغة العربية :

1- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية "واقع التشريعات المنظمة للعمل الإحصائي العربي ،2008.

2- هيئة الأمم المتحدة ,إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الشعبة الاحصائية" دليل تنقيح تعداد السكان و المساكن"، السلسلة واو، العدد 82 سنة 2005 نيويورك .

3- بوقمقوم محمد ، دور الصناعة المعلوماتية في عصرنة المنظومة المصرفية: بناء نظام معلومات و وطني للمعلومة الائتمانية ، مجلة الاقتصاد المعاصر ، العدد 02 ، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي خميس مليانة أكتوبر 2007.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 18، سنة 1962.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد رقم 19، سنة 1964.

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد رقم 93، سنة 1970.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد رقم 41، سنة 1971.
8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد رقم 54، سنة 1982.
9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد رقم 53، سنة 1985.
10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد رقم 31، سنة 1986.
11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد رقم 03، سنة 1994.
12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد رقم 31، سنة 1995.
13- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد رقم 07، سنة 2010.
14- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد رقم 74، سنة 2020.
15- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد رقم 45، سنة 2021.

ـ باللغة الفرنسية :

16- Annuaire Statistique de L'Algérie'. ONS Résultats 2007- Edition 2011.
17-Gouvernement Général de l'Algérie (1873), ''Statistique de l'Algérie''. Alger
18-Gouvernement Général de l'Algérie, Direction de l'Agriculture, Du commerce et de la colonisation 1901 [3]BIRABEN.J.N (1969), ESSAI d'estimation des naissances de la population Algérienne depuis 1891. population n°4, INED, Paris.
19-TABUTIN.D,"La collecte des données en démographie". Méthode, organisation et exploitation, département de démographie, UCL, ordina édition,1983.